

تطوير المباني السكنية بمدينة إب (مدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية)

د. عبد الناصر عبد الله سالم القادري

أستاذ التصميم المعماري المساعد، كلية الهندسة والعمارة، جامعة إب

ملخص البحث:

في إطار مساهمة البحث العلمي في تطوير الحياة الاجتماعية وتطوير البيئة الحضرية لمدينتنا وخاصة مدينة إب، لما تتمتع به من مزايا وإمكانيات تؤهلها حتى تؤدي دوراً مهماً، باعتبارها عاصمة سياحية لليمن، بينما تفتقر المدينة إلى أبسط المقومات التخطيطية، بسبب التسارع في عمليات البناء والهجرة من الريف إلى المدينة وما يترتب عنه من زيادة الحاجة إلى بناء المباني السكنية في ظل غياب القوانين والتشريعات والوعي الاجتماعي الذي ينظم تلك العملية، مما أسهم في عشوائية التخطيط وقلة المسطحات الخضراء، وغياب الطابع المعماري للمدينة.

يقدم البحث محاولة متواضعة لتصوير منهجي يتم من خلالها وضع مجموعة من المقترحات والضوابط والاشتراطات البنائية تؤخذ بعين الاعتبار أثناء التخطيط ومنح تراخيص المباني السكنية باعتبارها الكتل الأكثر سيطرة في النسيج العمراني للمدينة ويمكن أن تسهم تلك الاشتراطات من الحد من تدهور الطابع المعماري والجمالي للمدينة إضافة إلى ذلك فإن البحث يقدم جهداً في حل مشاكل الاحتياج المتزايد، لإسكان ذوي الدخل المحدود ووضع الخطط والحلول التي من شأنها مواكبة التسارع العمراني الكبير، ومراعاة الخصائص الطبيعية والثقافية لمدينة إب، إذ يقدم البحث دراسة تايولوجية (**Typology**) للمباني السكنية خلال فترات زمنية متنوعة قد أثرت على مجمل نواحي الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية ومن ضمنها تأثيراتها على النمط المعماري للمباني السكنية وعليه تم دراسة المباني السكنية التقليدية والمباني السكنية في فترة ما بعد ثورة 26 سبتمبر وأخيراً المباني السكنية في فترة ما بعد قيام الوحدة اليمنية وحرب الخليج الثانية وذلك من خلال دراستها وتحليلها واستخلاص أيجابياتها وسلبياتها على مستوى تصميم الوحدة أو على مستوى التخطيط الحضري، ووضع التصورات والحلول والخطط التي يجب القيام بها لتطوير المباني السكنية الحديثة بحيث تحقق الاقتصاد في الكلفة وتحافظ على الطابع المعماري والهوية الثقافية لمدينة إب ويضع البحث مجموعة من النتائج والتوصيات التي تحقق ذلك الهدف من خلال ثلاثة مستويات وهي مستوى التخطيط العمراني ومستوى تكنولوجيا البناء ومستوى تصميم الوحدة السكنية.

1- المقدمة:

تمتلك مدينة إب خصوصية طبيعة وثقافية تتمثل في طوبوغرافية الموقع، الذي تحتضنه مجموعة من الجبال مكونة هوية طوبولوجية تجعل من المحددات الطبيعية وخطوط الكنتور المعالم الأساسية في عمليات التصميم، إضافة إلى المناخ المعتدل والمثالي؛ لإقامة المدن ويرتبط ذلك مع خصوصية البيئة الثقافية المرتبطة والمقترنة بالأرض والتي تشكلت بناءً على توزيع الأسرة في المكان وقد أتت ذلك التناغم مع المكان نماذج يجب الاحتذاء بها كمدينتي جبلة وإب التقليديتين، واللتين تعتبران متحفاً طبيعياً، يؤرخ مستوى التخطيط العمراني العضوي قديماً والذي يجب الاستفادة منه من أجل توفير الطلب المتزايد من المباني والوحدات السكنية التي تماشى مع احتياجات الإنسان المعاصرة وإمكانية خفض الكلفة الاقتصادية عن طرق تطوير أساليب وتقنيات البناء التقليدية التي لا تفي بمتطلبات العصر.

لقد عانت المدينة من عزلة شديدة بسبب موقعها الجغرافي وتضاريسها الوعرة التي أسهمت إلى حدٍ ما في صعوبة ربط المدينة مع بقية المدن الأخرى، إضافة إلى عزلتها عن العالم الخارجي لعدم توفر طرق مواصلات سهلة ومطار جوي، الأمر الذي أسهم في الركود الاقتصادي داخل المدينة وقلة المشاريع التنموية وشجع ذلك هجرة أبنائها وتدني الأوضاع المعيشية واحتكار المال بيد الطبقات ذات المستوى التعليمي المنخفض مما أثر سلباً على قطاع البناء والعمران وظهرت شبه قطيعة بين الطابع المعماري للمدينة وبين المشاريع المنفذة، التي اكتفت باستيراد الطرز المعمارية من الأقاليم اليمنية المختلفة، إضافة إلى الإبقاء على أساليب وطرق البناء التقليدية.

1-1- مشكلة البحث:

تفتقر مدينة إب إلى المباني السكنية التي تحقق احتياجات ذوي الدخل المتوسط والحدود وتفي بمتطلبات العصر، من حيث استخدام أساليب بناء حديثة تساهم في خفض كلفة البناء وعدم الإسراف في استخدام مواد البناء الطبيعية ومحافظة تلك المباني على الطابع المعماري للمدينة، وعدم توفر الدراسات العلمية على المستوى النظري أو التطبيقي التي تضع الحلول والمعالجات لتلك الإشكالية.

2-1 - أهداف البحث:

1. تقديم دراسة تحليلية للوقوف أمام المشكلات التي تواجهها المباني السكنية ووضع الحلول المناسبة لتلبية احتياجات الناس المتزايدة من الإسكان.
2. المحافظة على الطابع المعماري للمدينة وتحسين الجانِب التخطيطي والعمراني فيها.
3. تقديم تصور لتطوير عمليات وأساليب البناء المتبعة حالياً، لتحقيق نتائج على مستوى صناعة البناء.
4. وضع مقترحات وضوابط ونظم واشترطات بنائية من شأنها الحفاظ على الهوية المعمارية لمدينة إب.

3-1 - مجال البحث:

يدرس البحث المباني المخصصة للسكن في مدينة إب خلال الفترات الزمنية الثلاث (مرحلة العمارة التقليدية - مرحلة ما بعد ثورة 26 سبتمبر - مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية 1990)، التي شهدت تغيرات هامة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

4-1 - منهجية البحث

1. الدراسة النظرية:

دراسة العوامل المؤثرة على التخطيط العمراني لمدينة إب من خلال الأدبيات المتعلقة بتطور عملية بناء المباني السكنية خلال المراحل الزمنية المتعاقبة والظروف الطبيعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي أثرت عليها ووضع الإطار النظري التحليلي التي سوف يتم من خلاله توجيه الدراسة التطبيقية (التحليلية).

2. الدراسة التحليلية:

تقديم دراسة تايولوجية تحدد المباني السكنية في مدينة إب وفق المراحل الزمنية الثلاث (مرحلة العمارة التقليدية - مرحلة العمارة بعد قيام ثورة 26 سبتمبر - مرحلة العمارة ما بعد قيام الوحدة اليمنية)، حيث تم توثيق مجموعة من النماذج (المنازل السكنية) التي تمثل المراحل الثلاث وسوف يتم تحليل أنماطها المعمارية وذلك للوصول إلى نتائج الدراسة التحليلية وبناءً على ذلك سيتم وضع المقترحات والحلول والكيفية المناسبة لتطوير المباني السكنية في مدينة إب ووضع التوصيات الخاصة بالدراسة.

5-1- هيكل البحث

يتكون البحث من جزئين :

الجزء الأول: يختص بالدراسة النظرية التي تشمل مدينة إب من خلال دراسة العوامل المؤثرة على التصميم الحضري (Urban Design) لمدينة إب و مراحل التطور والتغيير الذي شهدته المدينة خلال فترة زمنية معينة.

الجزء الثاني: يختص بالدراسة الميدانية حيث يقدم تحليلاً تايولوجياً للأشكال المعمارية السائدة في المدينة وفقاً لتغيرات المراحل الزمنية الثلاث (مرحلة العمارة التقليدية، ومرحلة ما بعد ثورة 26 سبتمبر، وصولاً إلى مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية 1990م) ويتم عرض خطة تطوير المباني السكنية والتوصل إلى الحلول والمقترحات والتوصيات التي ستسهم في تقديم رؤية جديدة لتطوير المباني السكنية في مدينة إب.

2- العوامل المؤثرة على التصميم الحضري لمدينة إب:

هناك العديد من العوامل التي أثرت على التصميم الحضري لمدينة إب ومنحتها صياغة شكلية وفقاً لمعطيات طبوغرافيا المكان إضافة إلى البعد الثقافي والاجتماعي للمدينة تشكلت معه كافة جوانب الحياة

1.2 طبوغرافية المدينة:

تقع محافظة إب جغرافياً بين خطي طول (43.65 - 44.75) درجة شرقي جرينتش وخطي عرض (14.50 - 132.75) درجة شمال خط الاستواء¹ وهي ضمن إقليم المرتفعات الوسطى، الذي يتميز بسلسلة جبلية شديدة التضاريس، يزيد ارتفاعها عن 2000م فوق سطح البحر، وتتألف من سلسلة المرتفعات الجبلية الشمالية والجنوبية التي تمتد على غالبية مديرياتها إضافة إلى مجموعة السهول والأودية التي تصب في سهل تهامة غرباً وخليج عدن جنوباً. وبالرغم من توسطها المسافة بين صنعاء وعدن حيث تبعد مسافة 192 كم عن العاصمة صنعاء، إلا أن تضاريسها الوعرة شكلت نوعاً من العزلة ولم تساعد إلى حد ما في تطور وتوسع المدينة، ومدينة إب عاصمة محافظة إب، التي تبلغ مساحتها حوالي (25120 كم²) ويسكنها قرابة (2131861) نسمة وتعد ثالث أكبر محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان.

2.2 الخلفية التاريخية:

تعددت الروايات في أصل تسمية مدينة إب ولكن أقربها إلى الصحة ما ذكره معجم البلدان لياقوت الحموي اسم المدينة (إب) بالفتح والتشديد) كذا قال أبو سعيد والأب هو الزرع في قوله تعالى (فاكهة وآبا) وهي بلدية في اليمن، ويضيف أن أهل اليمن ينطقونها بالكسر (إب) ولا يعرفون الفتح إب. وقد نالت مدينة إب شهرتها بعد القرن الرابع الهجري حيث كانت سوقاً تجارياً تتوسط الطريق بين صنعاء وتعز ومن الصعب تحديد نشأة المدينة بشكل دقيق وعلمي بسبب نقص الدراسات التاريخية والأثرية التي تناول المدينة²، وكان يطلق على موضع مدينة إب القديمة اسم (الثجة)، وفي القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي - كانت إب إحدى قرى (دي جبلة)، كما ذكرها ابن الجاور وبأنها قلعة، وقد عرفت كمدينة بهذا الاسم (إب) إبان حكم الملكة الصليحية أروى بنت أحمد عندما كانت تقيم في مدينة جبلة³، وازدهرت عمارة المدينة إبان الدولة الرسولية حيث بنت فيها الجوامع والمدارس وانحصرت المدينة داخل سورها الحجري حتى العقد الثاني من القرن العشرين وبالتحديد بعد قيام ثورة 26 سبتمبر حيث بدأ الناس يبنون مساكنهم خارج الأسوار المدينة، حيث عم نوعاً من الاستقرار السياسي، لم يكن من قبل موجوداً.

3.2 عناصر التكوين العمراني لمدينة إب القديمة:

تتكون المدينة من مجموعة عناصر كالسور والأحياء والمنازل والشوارع (الأزقة) والساحات والمساجد والمدارس الدينية والسوق والحمامات والسمرات (الإصطبلات) والمدافن والبساتين، ويرتبط التكوين العمراني مع بعضه البعض، بعلاقة عضوية يمتزج فيها الزمان بالمكان وفق منظومة ثقافية وطبيعية، كانت تنظم التجمعات البشرية منذ قرون مضت، ومكونات التخطيط هي:

أ- **سور المدينة:** يحيط بالمدينة سور حجري من الأربع الجهات، وآخر سور تم تجديده في سنة 1120هـ أي في القرن الثامن عشر الميلادي⁴، ويبلغ طول السور المحيط بالمدينة حوالي 1450م مكوناً أربعة أضلاع، في كل ضلع بوابة ومجموعة من نويات الحراسة ومن تلك البوابات (الباب الكبير وباب النصر وباب سنبل وباب الراكزة) ولم يتبق من تلك البوابات غير باب (الراكزة) وقد تهدمت معظم أجزاء السور.

ب- **الساقية:** هي عبارة عن نظام نقل وتوزيع ماء الشرب عبر المدينة، حيث يتجمع الماء في خزان على سفح ريمان (جبل بعدان) ويصب نحو الأسفل، باتجاه الجزء الشرقي من سور المدينة ثم تدخل المدينة عبر (دبب) تحت الأسوار لتوزع الماء عبر ساقية تحمله

عقود متواصلة وقناطر إلى الجوامع والمساجد والمدارس والحمامات وبرك الشرب وظلت تلك الساقية تودي عملها حتى عام 1963م⁵.

- ج- **الحارات والشوارع:** تتكون مدينة إب القديمة من 33 حارة يتخللها مجموعة من الشوارع والأزقة الضيقة المرصوفة بالحجارة، وبعض الأزقة عبارة عن ممرات مسقوفة بأسقف مسطحة أو أقبية تربط بين حارتين مثل باب الريشة وهناك نوعان من الشوارع شوارع تفصل بين الأحياء السكنية وتؤدي إلى المراكز والساحات العامة وأزقة ضيقة داخل الأحياء السكنية تفصل بين المنازل.
- د- **الأنفاق:** توجد تحت المدينة شبكة من الأنفاق تحت الأرض سقوفها عقوداً نصف دائرية تستخدم لنقل مياه الصرف الصحي إلى منطقة الشعاب وكذلك تستخدم كممرات للتنقل إلى خارج المدينة أثناء الحصار والحروب.
- هـ- **المساجد:** يقال إنه كان في المدينة 32 مسجداً، تبقى منه قرابة خمسة عشر مسجداً، منها جوامع كبيرة، أشهرها جامع عمر بن الخطاب وجامع الأسدية ومنها الصغيرة مثل مسجد الشميسي ومسجد القاضي والجماعة، وتصميمها يتكون من صحن الجامع وهو فناء مفتوح، محاط بأربعة أروقة أعمقها رواق القبلة.
- و- **المدارس الدينية:** ويشبه تصميمها تصميم المساجد إلى حد كبير وما يميزها عن المساجد هو عدم وجود المآذن على أسطحها وتسقف أسقفها بالخشب أو بالأقبية، في مدينة إب نحو 20 مدرسة دينية⁶ تبقى منها حوالي سبع مدارس ومنها: (المدرسة الأسدية، ومدرسة بنو سنقر والمدرسة الشمسية ومدرسة حسن فيروز ومدرسة البدرية... الخ).
- ز- **السمسرات والخانات:** كانت المدينة تضم مجموعة من السمسرات التي تستخدم لمبيت المسافرين ومنها (الخان الأسفل والخان الأعلى وسمسرة الصنعاني وسمسرة الغرياني وسمسرة النخلة... الخ) وتصميمها يتكون من عدة طوابق تلتف حول منور وسطي.
- ح- **المباني السكنية:** تتكون المدينة من (33) حارة، يربط بينها مجموعة من الشوارع والأزقة الضيقة والمباني السكنية، وهي عبارة عن أبراج متعددة الطوابق، مبنية من الحجر وتصل إلى خمسة طوابق يمكن أن تقارب ارتفاعاتها الـ 20م، وتعتمد في

إنشائها الحوائط الحاملة التي يصل عرضها إلى 1م، والسلم الحجري الذي يتوسط المنزل ويعمل كدعامة ساندة للمنزل، وسقوف المنزل تبنى من خشب العلب القاسي، ويخصص الدور الأرضي لتأمين الاحتياجات الاقتصادية كغرف لخزن وطحن الحبوب وغرف الماشية وغرف خزن الحطب والوقود، أما الدور الأول فيخصص جزءاً منه كمخازن وخاصة في البيوت الكبيرة بحسب الحالة الاقتصادية لصاحب الدار، أما الأدوار الوسطية فتخصص كدواوين وغرف معيشة ونوم ويمكن أن يخصص دور للنساء يكون فيه المطبخ وغرفة المعيشة وغرف الأطفال، أما الدور العلوي ففيه غرفة المخرج (المنظر) وتطل على البساتين والمناظر الجميلة ويشبه ذلك إلى حد كبير المنزل الصناعي، وتستخدم النساء السطح للتعرض للشمس ونشر الملابس، وواجهات المنازل التقليدية في إقليم المرتفعات الجبلية تتشابه نتيجة تشابه مناخها واستخدامها نفس مواد البناء، وقد اخذ نمط المنزل التقليدي في إب الكثير من العناصر المعمارية من المنزل الصناعي، بالرغم من بعض الاختلافات من حيث استخدام مواد البناء وبعض العناصر المعمارية.

4.3 ملكية الأراضي:

اتسمت ملكية الأراضي بمدينة إب بخصوصية عالية الحساسية وبسبب محدودية رقعة الأرض وخصوصيتها الزراعية وبعض الاعتبارات الثقافية التي تحرم البناء على الأراضي والأودية الزراعية إلا وفق ضرورات ملحة؛ لاعتبارات المحافظة على الأمن الغذائي وهي خصوصية تتمتع بها أغلب الأقاليم الجبلية في اليمن وخصوصاً في محافظة إب، لقد كان التمايز الاجتماعي المبني على التصنيف التيقراطي يعطي امتيازات كبيرة لبعض الطبقات الاجتماعية في امتلاك مساحات كبيرة من الأراضي والتي صرفت لاعتبارات دينية أو سياسية أو اجتماعية منذ زمن بعيد وخلق ذلك تفاوت في ملكية الأراضي ومازالت بعض آثاره باقية إلى حد الآن، بالرغم من تغير تلك المفاهيم وطرق الملكية وتوزيع الأراضي في الوقت الحاضر المبني على النفوذ السياسي والاقتصادي. توزعت ملكية الأراضي في محافظة إب على خمسة أنماط هي⁷:

1. الأرض الملك: وطرق حيازتها المختلفة (الإرث، الشراء، البسط، الاستيلاء القهري)
2. الأرض الأميرية: التي تملكها الدولة
3. الأرض الوقف: وهي نوعان وقف ذرية، ووقف عام للخدمات الدينية والتعليمية والمقابر.

4. الأرض الموات: وهي المتروكة من الفلاحة ومن تم هجرها أهلها.
5. الأرض المشاع: وعادة تكون الأرض المشاع والموات في الجبال والهضاب المستخدمة غالباً للرعي.

وقد حدثت تغيرات في تصنيف أنواع ملكيات الأراضي بسبب تغير طبيعة النظام السياسي بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وبسبب التصنيف السابق لنظام تملك الأراضي التابع في المملكة المتوكلية، الذي لم يشهد تغيراً جذرياً، أسهم بشكل كبير في فقدان الدولة لزام السيطرة على ملكية الأراضي، كما هو متبع في أغلب دول العالم حيث لا يحق للأفراد التملك المطلق لقطعة الأرض وإنما تصرف عقود انتفاع، وقد أسهم ذلك في ضعف التخطيط العمراني داخل المحافظة والعجز في إقامة المشاريع العامة على الأراضي الخاصة بالمواطنين.

1-3 مشكلات التخطيط الحضري والإسكان في مدينة إب:

- يتميز موضع مدينة إب بأنه أرض غير مكشوفة ويستحيل استكشاف المنظر من زاوية واحدة أو من الرؤية الأولى بعكس المناطق المنبسطة أو الأراضي المستوية كذلك تختلف عن الأماكن الشبه مفتوحة فهي غير مكشوفة وذات ارتفاعات متغيرة وفيها المزيد من الجبال والتلال التي تحجب بعضها البعض وكلما تحركت فيها يتكشف المنظر (المشهد) وتعتبر تلك من أهم التحديات التي تواجهها المدينة فيما يتعلق بالتخطيط العمراني وتوسعتها المستقبلي، فالأرض شديدة الانحدار ويمكن أن يبلغ الميل في بعضها إلى أكثر من 30% مما يعيق تصميم طرق النقل والمواصلات التي تكون على هيئة منعطفات حادة، بالرغم من شكل تضاريس مدينة إب المعيقة لتوسع المدينة وإقامة التجمعات السكنية، إلا إن تطورها الاجتماعي والثقافي قائم على خصوصية الموقع والصفات المميزة لطوبولوجيا المكان.
- أحد أهم التحديات التي تواجهها عمليات التصميم الحضري ازدياد معدلات النمو السكاني حيث يشكل سكان المحافظة ما نسبته 10.8% من إجمالي سكان الجمهورية وتعد ثالث أكبر محافظة من حيث عدد السكان، إذ بلغ عددهم حسب تعداد 2004م (2131861) نسمة، ومعدل النمو السكاني داخل المحافظة 2.5%، بحسب إحصاءات عام 2004م إلا أن المحافظة لا تحظى بنسبة عادلة من المشاريع الاقتصادية من موازنة الدولة، تتناسب مع معدل سكانها، الأمر الذي يخلق تبايناً بين النمو السكاني ومستوى

المشاريع الاقتصادية، المنفذة البسيطة في مجالات تطوير البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية التي توفر فرص العمل.

وبالرغم من أن التعداد السكاني لا يشير إلى فارق كبير بين عدد الأسر وعدد المساكن، إلا إن هذه النسبة لا تعد حقيقية بسبب أن الإحصاء يهتم بالإعداد، بغض النظر عن شغل هذه المساكن والتي تكون عادة فارغة، يمتلكها مجموعة محدودة من المغتربين المقيمين خارج الوطن، وذلك يفسر قلة نسبة متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد وعدد الأفراد داخل المسكن (جدول 1 و 2) وهي أرقام غير حقيقية جاءت نتيجة التفاوت بين الإحصاء العددي والشغل الفعلي للمساكن كما أسلفنا سابقاً، في الوقت الذي تعد إمكانية امتلاك مسكن شخصي هي أحد أهم المشكلات التي تواجه المواطنين داخل المدينة.

جدول (1) يوضح العلاقة بين عدد السكان والمساكن في مدينة إب

| المديرية | عدد المساكن | عدد الأسر | إجمالي المقيمين |
|--------------------------|-------------|-----------|-----------------|
| إب | 19657 | 19855 | 143641 |
| الظهار | 22526 | 21028 | 154399 |
| المشنة | 14370 | 14035 | 101148 |
| إجمالي العدد في مدينة إب | 56553 | 54918 | 399188 |

الجدول (2) يوضح العلاقة بين عدد السكان والمساكن في محافظة إب⁸





| سنة التعداد | إجمالي عدد السكان في محافظة إب | إجمالي عدد الأسر | إجمالي عدد المساكن | متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد | متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد |
|----------------|--------------------------------|------------------|--------------------|----------------------------------|------------------------------------|
| تعداد عام 1994 | 1665054 | 251839 | 256260 | 0,98 | 6,5 |
| تعداد عام 2004 | 2137546 | 305878 | 317775 | 0,96 | 6,7 |

المركزية الإدارية العالية التي تعيق مشاريع التطوير والتنمية الحضرية في مدينة إب تعود إلى مركزية القرار في الدوائر الحكومية في العاصمة ووجود هامش ضيق لدى الجهات المحلية.

- قلة الكوادر المؤهلة للتخطيط المحلي وإدارة وتنفيذ الخطط الإقليمية والمركزية وعدم الاهتمام بتطوير الإدارات والجهات المسؤولة عن التخطيط الحضري والإسكان داخل المحافظة.
- عدم القدرة على تطبيق وتنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بالتخطيط الحضري بسبب نفسي الفساد الإداري وتعدد مراكز القوى والفصل في النزاعات بحسب الأعراف القبلية.

2-3 مراحل التوسع العمراني لمدينة إب:

لقد مرت مدينة إب واليمن بشكل عام بثلاث مراحل مهمة نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد تركت كل مرحلة خصائص معينة على مجمل التطور العمرانية في المدينة الشكل (1) وهي:

| 2000 | 1990 | 1970 | 1954 |
|---|---|---|--|
|  |  |  |  |

الشكل رقم (1) يوضح مراحل توسع مدينة إب

- المرحلة الأولى (مرحلة العمارة التقليدية):

استمرت تلك المرحلة لفترة زمنية طويلة بسبب قلة النمو السكان والاقتصادي كما إنها راعت جميع القوانين ونظم التطور التي تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين احتياجات الناس المتغيرة واحترام البيئة الخارجية وفق منظومة من القوانين الأخلاقية والدينية والأعراف، حيث أن تلك القوانين كانت تحدد المبادئ الأساسية لتخطيط المدينة والتي تأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة والخاصة للناس وفي ضوئها تحدد توزيع الأرض وملكيته وتخطيط الشوارع ومراعاة المصلحة المشتركة وفقاً، لروح، الجوار ومبادئ الدين الإسلامي، ويتم صياغة هذه المبادئ على فترات زمنية طويلة، حتى يصبح ذلك عرفاً متبعاً داخل المدينة يلتزم به الجميع، وقد احتاجت التجمعات السكنية في مدينة إب إلى مئات السنين حتى استطاعت صياغة هذه المنظومة، بحيث حققت أقصى مردود لها في الاستفادة من رقعة الأرض الضيقة والتي استغلته تجمعات بشرية متوافقة ثقافياً ويربط بينها العيش المشترك، وكانت المدينة تتوسع وفق حركة عضوية تحددها طبوغرافيا المكان، صعوداً

وهبوطاً، تلتف فيه المباني السكنية حول المركز (سوق، جامع، ساحة) واتسم النسيج العمراني في هذه المرحلة بالكثافة العالية نتيجة المحددات المحيطة بالمدينة، حيث كانت المدينة تخضع للضوابط الأمنية للمدن التقليدية داخل الأسوار التي كانت تغلق أبوابها مساءً لتعاود فتحها عند الصباح وظل ذلك حتى خمسينات القرن العشرين، وعند تزايد عدد السكان وضيق مساحة الأرض المحدودة داخل المدينة القديمة، إضافة إلى الاستقرار السياسي تلاشت الأهمية الأمنية للسور فتوجه الناس للسكن خارج الأسوار التي لم تعد تستوعب النمو السكاني الذي بدأ بالتزايد مع دخول المرحلة الثانية.

العوامل المؤثرة على التخطيط في المرحلة الأولى:

1. قلة النمو السكاني.
2. قلة الهجرة من الريف إلى المدينة.
3. ضعف النمو الاقتصادي.
4. ضعف الاستقرار الأمني.
5. ضعف الخدمات العامة (الصحية والتعليمية والترفيهية والطرق وخدمات المياه والطاقة...الخ).

-المرحلة الثانية: (ما بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م):

بدأت مع بداية ستينيات القرن العشرين ومع التغيرات السياسية التي شهدتها اليمن حيث من الاستقرار السياسي والإزهار الاقتصادي والنمو السكاني، مما استدعى توسعاً عمرانياً غير مسبوق في جميع المدن اليمنية ومن ضمنها مدينة إب، حيث بدأ التوسع العمراني يزحف خارج أسوار المدينة القديمة في منطقة الجبانة واتخذ محورين: الأول جنوباً باتجاه شارع تعز والآخر غرباً باتجاه شارع العدين، وقد امتد البناء إلى التلال المحيطة بسور المدينة والمنحدرات الجبلية مثل ربوة المنظر وجرافة وجبل ربي وأبلان وسفوح جبل بعدان ثم توجه بعد ذلك في مراحل متأخرة باتجاه الوديان الزراعية مثل وادي الظهار، حيث بدأت تختفي النظم الاجتماعية والأعراف والتقاليد التي كانت تحرم البناء في الأودية الزراعية كنوع من تحقيق الأمن الغذائي للمدينة وما تسبب في تقليص الأرض الزراعية.

شهدت هذه المرحلة استخدام مواد بناء جديدة، كالاسمنت وحديد التسليح، كما دخلت أنماط معمارية حديثة لم تألفها مدينة إب من قبل وبالأخص المباني المنشأة على شارع تعز، وشهدت

تلك المرحلة أكبر عملية توسع عمراني للمدينة، ولم تستطع أجهزة الدولة استيعاب التغير الكبير في أسلوب الحياة، حيث تراجعت المباني واصطفت بمحاذاة الشوارع. وقد واكبت تلك المرحلة إنشاء الإدارة العامة للتخطيط الحضري عام 1977م التي تعاقدت مع شركة (لويس برجر كمباكس) سنة 1978م من أجل تخطيط مجموعة من المدن اليمنية ومن بينها مدينة إب حيث تم وضع الخطة حتى عام 2000م⁹¹، إلا أن عملية تنفيذ المخطط العام اكتفه الكثير من الإخفاقات ونقص الكفاءات والفساد الإداري وانعدام التخطيط الجيد في الموازنة بين النمو السكاني والقدرة على استيعاب واكتمال البنية التحتية والخدمات لتلك المرحلة، ما نتج عنه من سوء في التخطيط وازدحام المباني والافتقار إلى الفراغات والمساحات العامة والاعتداء على الأراضي الزراعية وأراضي الوقف، وأصبحت الأحياء السكنية مزدحمة وتفصل بينها شوارع ضيقة وقل تعرض المباني السكنية لضوء الشمس والتهوية الجيدة وتبدل الجمال الطبيعي للبيئة الخارجية إلى مناظر تبعث على الاكتئاب بالرغم من أن كثافة البناء في الأحياء السكنية أقل من كثافتها في المدينة القديمة بسبب عدم الالتزام بالمعايير الثقافية للإنسان والطبيعية للمكان.

العوامل المؤثرة على التخطيط في المرحلة الثانية:

1. ازدياد النمو السكاني.
2. ازدياد معدل الهجرة من الريف إلى المدينة.
3. النمو الاقتصادي.
4. الاستقرار السياسي.
5. إنشاء الإدارة العامة للتخطيط.
6. الاستعانة بشركات استشارية عالمية في مجال تخطيط المدن.

- المرحلة الثالثة: (ما بعد الوحدة اليمنية 1990م):

اعتمدت تلك المرحلة على التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت في اليمن بسبب قيام الوحدة اليمنية والتحولات والتغيرات الخارجية التي عصفت بمنطقة شبه الجزيرة العربية وهي حرب الخليج الثانية والتي أثرت على اليمن بشكل مباشر مسببة أزمة اقتصادية وتدني سعر العملة اليمنية، لتكتمل تلك التغيرات السياسية بالافتتال الداخلي في حرب 1994م، وقد أثرت تلك التحولات على الاقتصاد اليمني، مما ألقى بظلاله على قطاع البناء.

شهدت هذه المرحلة عودة الكثير من المغتربين، إضافة إلى تغير التركيبة الديموغرافية لبعض المدن اليمينية وازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث بلغت نسبة سكان مدينة إب 45.5% من إجمالي سكان الحضر في المحافظة¹⁰، وانعدام الاستقرار الاقتصادي، مما دفع المغتربين والمستثمرين إلى التوجه نحو الاستثمار العقاري وازداد الطلب على الأراضي المخصصة للبناء الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها، فتم التوسع في هذه المرحلة بشكل كبير على حساب الأراضي الزراعية وانتشر البناء في الوديان، مثل وادي الظهار، باتجاه مشورة غرباً ووادي السحول شمالاً ووادي ميم جنوباً وقد شهدت هذه المرحلة توسعاً ملحوظاً في المباني السكنية على مساحات واسعة من مدينة إب وتم مراعاة بعض النواحي التخطيطية وبالذات بعد صدور القانون رقم (20) لسنة 1995م بشأن التخطيط الحضري، فتم تخطيط الشوارع العريضة والأحياء السكنية وقلة الكثافة البنائية وتحركت من المركز باتجاه أطراف المدينة وتوجه البناء ليتخذ تكتلات جديدة، باتجاه الخطوط السريعة والدائرية التي تربط بين أطراف المدينة، واقتضت هذه المرحلة تخطيط وإنشاء مشاريع حكومية كبيرة داخل مدينة إب، مثل جامعة إب وبعض المنشآت الحكومية التي أثرت على طبيعة التوسع العمراني داخل المدينة.

وبالرغم من النمو العمراني الكبير الذي شهدته مدينة إب في هذه المرحلة، إلا إن عدم وجود استراتيجيات وخطط للتنمية العمرانية، تحول استثمار رؤوس الأموال نحو العقارات والبناء مما أدى إلى ركود اقتصادي وقلة عدد المشاريع الاقتصادية الاستثمارية، التي تخلق فرص العمل وتحرك الاقتصاد داخل المدينة وتجذب الاستثمارات الداخلية،

وانعدام تلك المشاريع لم يساعد النشاط التجاري والسياحي التي كانت تعقد عليه الآمال داخل المدينة، وكذلك قلة مشاريع البنية التحتية والطاقة، إضافة إلى المركزية والفساد الإداري في أجهزة الدولة الذي أعاق قيام الكثير من المشاريع داخل المحافظة، مما أدى إلى هجرة رؤوس أموال المغتربين من أبناء المحافظة إلى الاستثمار خارج المحافظة، واقتصار الاستثمار داخل المدينة على أموال مجمدة على شكل عقارات، تفتقر معظمها لأبسط قواعد التصميم وتوفير الخدمات العامة.

كما ظهرت في هذه المرحلة أنماط بنائية جديدة من المباني السكنية الحديثة وبرز الاهتمام بمواد البناء والتشطيبات الداخلية والاهتمام بالزخارف الخارجية للمنازل السكنية وانتشار نمط العمارات السكنية المخصصة للإيجار، ونمط الفلل السكنية المرفهة وتم تخصيص أحياء وتجمعات سكنية لكل نمط.

العوامل المؤثرة على التخطيط في المرحلة الثالثة :

1. التغيرات السياسية التي شاهدها اليمن والمنطقة بشكل عام منذ 1990م
2. زيادة النمو السكاني وعودة المغتربين
3. الركود الاقتصادي بعد حرب الخليج
4. النمو العمراني الشديد
5. صدور القوانين المنظمة لعملية التخطيط الحضري

4-الدراسة التحليلية

1.4 تحليل تايبولوجي للمباني السكنية في مدينة إب:

تكتسب عملية التحليل التايولوجي (Typology) أهمية كبيرة حيث يتم تحديد الأنماط الموجودة في مدينة إب خلال المراحل الزمنية التي يحدث فيها تغيير للبنى التايولوجية للمباني السكنية. حيث يقوم النمط بوظيفة الربط بين المعنى في الماضي والحاضر من خلال تمثله في عدد غير متناه من النماذج تكسبه القدرة على إعادة توليد أجزائه ذاتياً، والتي يستطيع من خلالها البقاء والتجدد¹¹، ويرتبط النمط المعماري في مدينة إب ببني وقوانين طوبولوجية (Topology) - مكانية - متمثلة في المؤثرات الناتجة عن البيئة المحيطة (التضاريس، والمناخ، ومواد البناء) أي علاقة الإنسان بالمحيط الخارجي، وأيضاً ببنية زمنية مرتبطة بعلاقة الإنسان بمجمل واقعة الحضاري الموجود عبر مراحل تكيفه مع المكان وبالتالي يعيد تشكيل هذه المنظومة في مجموعة من الأنماط المعمارية التي تصاغ بواسطة مواد البناء إلى أشكال، تعبر عن منطقة معينة يتم تداولها من قبل الذوق الجماعي على شكل طرز معمارية، وكما هو في حالة دراستنا من خلال الطراز المعماري للمناطق الجبلية في اليمن، ويكتسب هذا الطراز التقليدي الذي تم تداوله في المرحلة الأولى أهمية باعتبار ما تم صياغته شكلياً من أنماط معمارية في المرحلة الثانية والثالثة، ما هي إلا محاولة لتطوير أو تغيير أو تجاوز لهذا النمط التقليدي.

4-2- تحليل النمط المعماري للمباني السكنية في مدينة إب

- المرحلة الأولى:

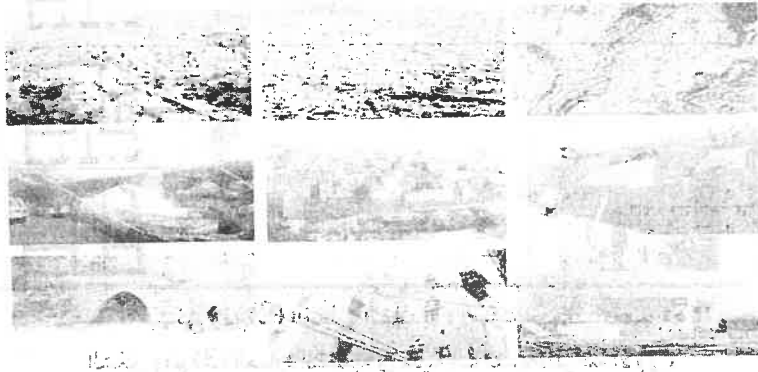
اعتمد في هذه المرحلة استخدام النمط التقليدي في البناء وقد صيغت هذه الأشكال نتيجة مجموعة من التجارب والخبرات التي اعترها الخطى والصواب، بالإضافة إلى ذلك كانت الأنماط المعمارية تلتزم بمجموعة من القيم نتيجة تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع أخيه الإنسان، حيث كان

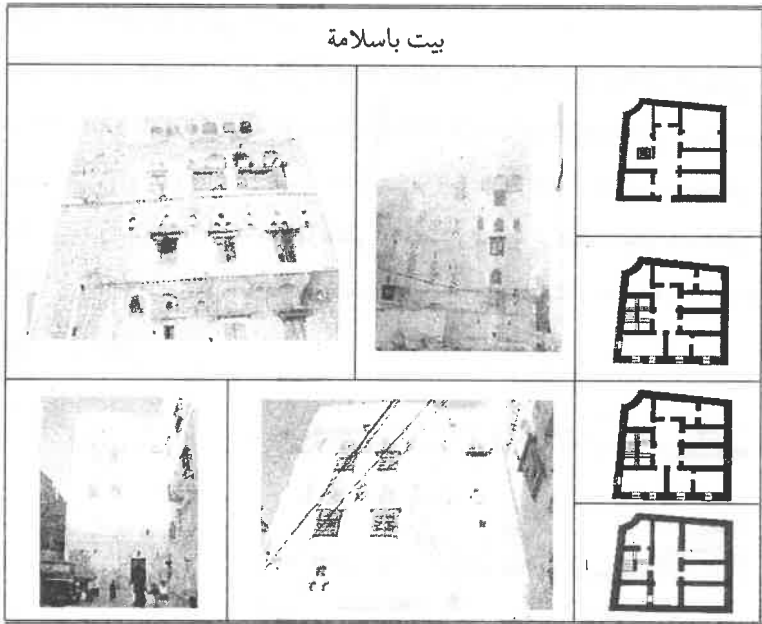
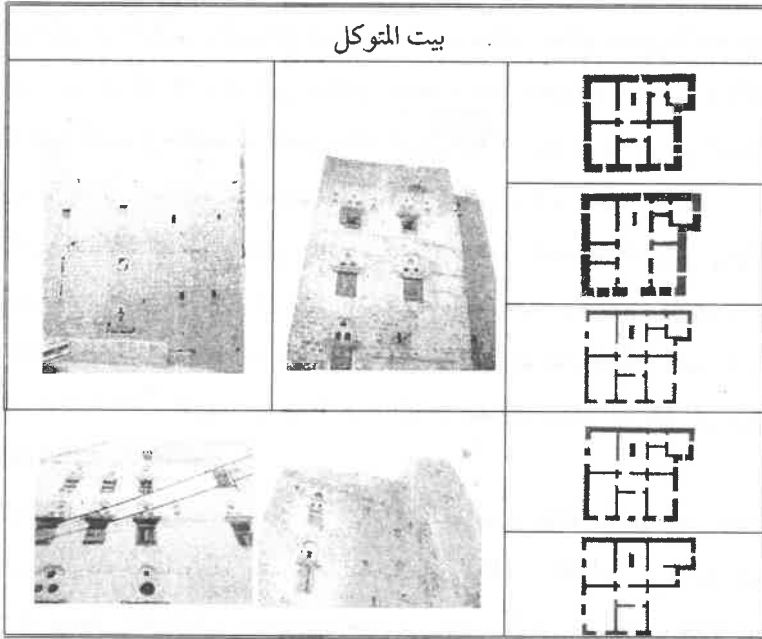
الجميع يتعايش وفق تكتل اجتماعي، يحترم بنية المكان الذي يوفر المأوى، واكسبه هذا التفاعل العضوي قدراً كبيراً من التكيف والمرونة في العيش والبقاء، وبذلك استطاع تسخير الأنماط المعمارية للبقاء لفترات زمنية طويلة كانت تستطيع خلالها استيعاب مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمعات التقليدية الشكل (2) و(3)، وتوجد في خواري المدينة ثلاثة أنماط معمارية من المباني السكنية، تم تصنيفها بحسب ارتفاعاتها ومساحتها ومنها:

- المباني السكنية الصغيرة: وهي مباني سكنية لا يتعدى ارتفاعها الدورين ويتركز هذا النمط قرب منطقة السوق في مركز المدينة وعلى أطرافها، وعادة يسكن قرب السوق الطبقات الاجتماعية الفقيرة، حيث يرتبط حجم المبنى وموقعه بالحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للمالك المنزل، ومساحة هذه المنازل متفاوتة ويمكن أن تقل أو تزيد عن 100م².

- المباني السكنية المتوسطة: وهي التي يبلغ ارتفاعها ما بين ثلاثة وأربعة ادوار وتنتشر في جميع أرجاء المدينة ويبلغ متوسط مساحاته ما بين 100 - 140م² يزيد ارتفاعها عن 15م وبعض تلك المنازل استخدمت أجزاء من الدور الأرضي كمجالات تجارية لتحسين الظروف الاقتصادية للمالكي المنازل.

- المباني السكنية الكبيرة: وهي التي يزيد ارتفاعها عن أربعة ادوار ويطلق عليها في مدينة إب (الدور) وكانت تبنى للعائلات ذات المكانة الاجتماعية الرفيعة مثل (بيت باسلامة وبيت الملك، وبيت المتوكل وبيت السياغي، وبيت دلالة... الخ)، وتستخدم نفس طرق البناء والتشييد ولكن معظمها مطلي بالحص والنورة البيضاء وتبلغ مساحتها ما بين 150 - 240م² ويمكن أن يتعدى بعضها 270م² وأكثر وتنتشر بعيداً عن مركز المدينة





الشكل رقم (2) العمارة التقليدية في مدينة إب القديمة
 الشكل رقم (3) العمارة التقليدية في مدينة إب القديمة (المرحلة الأولى)

المرحلة الثانية:

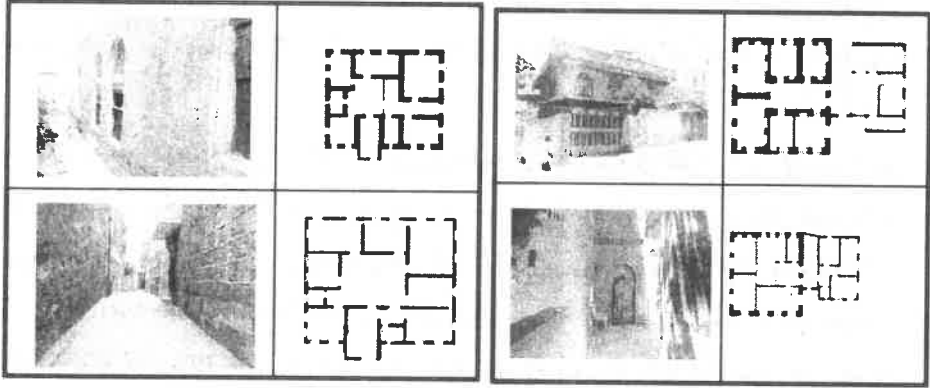
الأنماط في هذه المرحلة هي تطور وتغيير للأنماط التقليدية الموجودة في المرحلة الأولى حيث ظهرت مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، أدت إلى الحداك تغيرات في طبيعة الحياة العامة، ولم تستطع الأنماط التقليدية أن تستوعب تلك التغيرات التي حدثت في هذه المرحلة، فعلى المستوى الاجتماعي تفككت بنية العائلة التقليدية (للجد، الأب، الابن) وإعادة تشكيل نفسها، على أساس تغيير النمط الاقتصادي للعائلة، حيث تتوفر فرص العمل لإمكانية اعتماد الأبناء على أنفسهم وتكوين كيانات مستقلة. ولم تعد الحاجة لبناء مساكن تجمع ثلاثة أجيال في نفس المبنى.

كما أسهمت التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في تطور نواحي الحياة وزيادة رفاهية العيش وإعادة تخطيط المدينة والشوارع وتوفير مساحات كبيرة للبناء وتطوير وسائل المواصلات وتوفير خدمات الطاقة والمياه حتى يتم استيعاب التطور التكنولوجي في جميع نواحي الحياة وكان لابد من تشكل أنماط معمارية جديدة تستوعب ذلك التطور الشكل (4)، وبسبب تفاوت تطور نواحي الحياة ولم يواكب ذلك تطور الحياة الثقافية والفكرية في المجتمع ترك ذلك أثراً سلباً على عملية

التطور تلك، والتي تسببت في عدم مقدره هذه الأنماط المعمارية الجديدة في التعبير عن هوية المجتمع المحلي وابتعدت العمارة في تلك المرحلة عن أداء رسالتها في تطوير الحياة الاجتماعية والتعبير عن الحاجات الروحية للإنسان وتنتج عن ذلك مجموعة من الأنماط يمكن تصنيفها تحت نظامين أساسيين تندرج في إطاره بنية الأنماط المعمارية الموجودة وهما: **النمط المنزلي المنفرد المحدودة الارتفاع**، ويعتبر تطور للنمط التقليدي بالرغم من تغيير بنية التقليدية وتحول التوسع الرأسى إلى توسع أفقى، وعادة ما تكون منازل منفردة مسنورة

أو غير مسنورة، وقد أسهمت مواد البناء الجديدة كالخرسانة والحديد التسليح وطرق الإنشاء الجديدة في تغيير الأشكال المعمارية، وإعادة بناء تشغل هذه المباني مساحات واسعة، بسبب توسعها الأفقى، كما أنه يترك المجال للتوسع الرأسى في بعض الأحيان، بسبب إزدياد عدد أفراد الأسرة، وفي المرحلة المتقدمة منه كان يعتمد على طرق الإنشاء القريية من بناء كتلة الإنشاء التقليدي مثل الجوائظ الحاملة والتسقيف بالخشب ثم تطور في مراحلها المتأخرة إلى النظام الهيكلي في الإنشاء واستخدام الخرسانة المسلحة، مما وفر مساحات أوسع للفضاءات الداخلية بنسبة 20%، لذلك يرى الناظر والناظر أن النمط المعماري الجديد

- نمط المباني السكنية المتعددة الأدوار: وهي عبارة عن نظام الشقق السكنية المتعددة الأدوار و يبنى هذا النمط من قبل الأشخاص ميسوري الحال، بهدف إسكان أبنائهم حيث يوفر هذا النمط تجمع أفراد العائلة في نفس المكان مع تحقيق مقدار من الخصوصية والاستقلالية بسبب السلم الخارجي الذي يربط بين الشقق السكنية أو أن يبنى هذا النمط بغرض الاستثمار كشقق سكنية للتأجير.



الشكل (4) المباني السكنية (المرحلة الثانية)

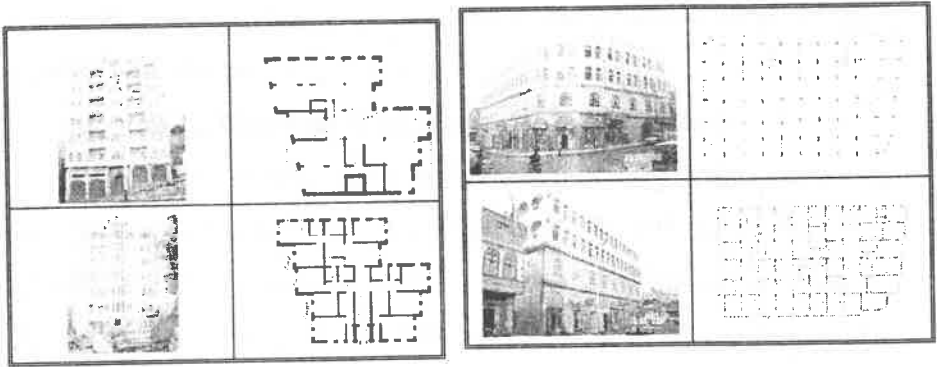
- المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة بدأت الأنماط المعمارية للمباني السكنية في المرحلة الثانية تتطور وتتخذ أشكالاً ذات ملامح عامة مقبولة من الذوق العام وهي أشكال مستجلبية من الطرز المعمارية للأقاليم اليمنية المختلفة أو تحاكي طرز خارجية وبالأخص العناصر المهجنة من العمارة العربية وذلك نتيجة انفتاح المدينة على الخارج وعودة الكثير من المغتربين إليها وعمال البناء.

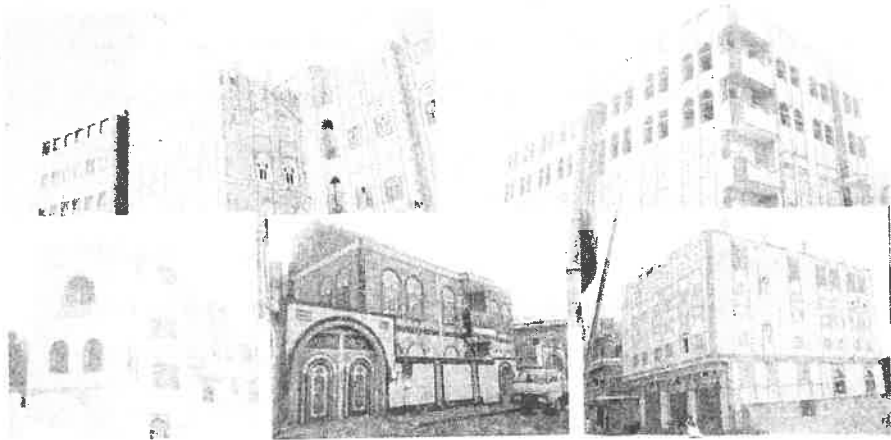
وفي بداية هذه المرحلة كانت تنفذ الأبنية من قبل المقاولين والحرفيين حتى بدأ تدريجياً وعلى نحو بسيط طلب رأي الاستشاريين من المماريين الشكل (5) و(6)، كان الاهتمام مركزاً في هذه المرحلة على النواحي الشكلية والزخرفية ولم يؤخذ بعين الاعتبار تطوير أساليب البناء والبحث عن توافق هذه الأشكال مع البيئة المحلية، أسهم التخطيط الحضري في هذه المرحلة على تطوير المباني السكنية التي بنيت ضمن أحياء متجانسة بحسب النوع وتوفر بعض الخدمات العامة كالطرق والكهرباء، وشهدت هذه المرحلة توجهاً كبيراً نحو الاستثمار العقاري وتركزت أغلب عمليات البناء على أصحاب رؤوس الأموال والمغتربين باعتبار أن ذلك الاستثمار آمن في المرحلة المقبلة وانحسرت عمليات البناء لدى الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسط وأصبحت غير قادرة على بناء المسكن

الشخصي في الوقت الذي لم تكون مسألة الإسكان من المشاكل المطروحة لدى الحكومة واتجهت هذه الطبقات نحو استثمار العقارات.

اقتصرت بناء المساكن المنفردة والتي غالباً ما كانت على نمط الفلل السكنية المرفهة ذات التكاليف العالية أما النمط الآخر من المباني السكنية والمتمثل في العمارات السكنية فاستخدم فيه مواد البناء الجديدة وأصبحت العمارات متعددة الأدوار تصل إلى ارتفاع أكثر من ستة ادوار والهدف من زيادة عدد الشقق هو تحقيق اكبر قدر من الكسب المادي وأصبحت تلك المباني تلبية احتياجات الإسكان المتزايد لدى الطبقات المحدودة والمتوسطة الدخل.



الشكل (5) المباني السكنية (المرحلة الثالثة)



الشكل (6) المباني السكنية (المرحلة الثالثة)

5- النتائج والتوصيات المقترحة لتطوير المباني السكنية:

السكن سلعة أساسية يجب توفرها لتحسين حياة الإنسان فمن حق كل مواطن أن يتحصل على السكن المناسب وتعتبر تلك المهمة من أولويات جميع حكومات دول العالم أكان بتوفير وبناء الوحدات السكنية أو من خلال الإسهام وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص لتمكينه من إقامة مثل هذه المشاريع، وعليه فإننا نقدم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تطوير المباني السكنية بمدينة إب وذلك من خلال أربعة مستويات المستوى الأول يعني بوضع السياسات العامة والمستوى الثاني يهتم بتطوير التخطيط العمراني والحضري والمستوى الثالث يعني بتطوير أساليب وتكنولوجيا البناء والمستوى الرابع يعني بتقديم الحلول التصميمية اللازمة على شكل مجموعة اشتراطات بنائية لتطور المباني السكنية.

1-5 على مستوى التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة:

لعل من أهم المشكلات التي تواجهها عمليات تطوير قطاع الإسكان وتوفير المباني السكنية لدوي الدخل المتوسط والمحدود، هي ارتفاع تكلفة الإسكان وقلة مصادر التمويل، إضافة إلى التكلفة العالية لمشاريع الخدمات والبنية التحتية، مما يجعل من أهم التحديات التي نواجهها هي توفير السكن الذي يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها العالم بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وارتفاع معدلات التضخم المالي وعليه يجب اتخاذ مجموعة من السياسات والخطط لتحقيق ذلك الهدف منها:

- أ- وضع السياسات والخطط التنموية من قبل الجهات المختصة، كوزارة التخطيط والإسكان لفترات زمنية طويلة بعيدة المدى ومراعاة التغيرات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في المجتمع على المدى البعيد.
- ب- وضع خطة تنمية اقتصادية شاملة في جميع المجالات الاقتصادية، لتحريك عجلة الاقتصاد داخل المدن.
- ج- إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المحلية في إدارة مواردها الاقتصادية وتقليص دور المركزية الإدارية لأجهزة الدولة.
- د- تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتطوير الخدمات والمرافق العامة التي تعتمد عليها مشاريع الإسكان (كالطرق والمياه والطاقة والمجاري والاتصالات... الخ).

- هـ- توفير مصادر التمويل اللازمة لقيام مثل هذه المشاريع من موازنة الدولة أو القروض الخارجية أو التمويل من خلال القروض البنكية الميسرة...الخ.
- و- توفير الأراضي المخصصة لإقامة مشاريع الإسكان من قبل الجهات الحكومية أو القطاع الخاص بأسعار مخفضة.
- ز- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في مجال مشاريع البناء وتوفير الضمانات لنجاح تلك المشاريع.
- ح- تأهيل الكوادر والمهندسين والأيدي العاملة الماهرة لتطوير مجال البناء والصناعات البنائية.
- ط- تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم العمران وقوانين تخطيط المدن وتقسيم الأراضي وقوانين المباني والإسكان وقوانين الملكية وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين.

5-2 على مستوى التخطيط العمراني والحضري:

- أ- التنسيق بين الخطط المحلية والإقليمية في مجال التخطيط العمراني في مدينة إب على أن يشمل التخطيط الريف والمدينة، كنوع من عملية تنمية وتطوير الريف في محافظة إب للحد من الهجرة إلى المدينة.
- ب- إشراك المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات التي تمس التخطيط العمراني والتصميم الحضري وتشجيع مساهمات المجتمع في تطوير المدينة.
- ج- وضع خطط التطوير العمراني بشكل هرمي، يتدنى بالتخطيط على مستوى المدينة ثم الحي والمجاورة ثم المجموعة والبلوك ويجب مراعاة الخصوصية المحلية لمدينة إب.
- د- يجب اختيار الأراضي الصالحة لبناء الأحياء السكنية على أن يكون الحدار الأراضي الجبلية ما بين 0.5 إلى 10٪ على أن لا تتعدى النسبة 20٪.
- هـ- الاستفادة من تضاريس منطقة إب الجبلية والجميلة لخلق تناغم بين التخطيط العمراني وجمال المشهد الطبيعي.
- و- يتم تقسيم استعمالات الأرض والمساحات في تخطيط الأحياء والمجاورات السكنية حسب النسب التالية:

أ- 60٪ لغرض الاستخدام السكني

ب- 15٪ خدمات عامة (أسواق تجارية ومحلات ومدارس...الخ)

ت- 15٪ تخصص للشوارع والطرق والمواقف العامة

ث- 10٪ تخصص كمساحات خضراء ومفتوحة

ز- الفصل التام بين الشوارع الإقليمية والخطوط السريعة وبين الشوارع الرئيسة للمدينة، والتدرج في تصميم الشوارع، بحسب شريان الحركة ليصل إلى الشوارع المؤدية إلى الأحياء السكنية.

3-5 على مستوى تكنولوجية ومواد البناء:

- أ- تأهيل وتدريب الكادر المتخصص من المهندسين والفنيين والعمال الماهرة على وسائل وأساليب البناء الحديثة.
- ب- تطوير أساليب البناء الشبه تقليدية المتبعة حالياً في البناء وإنشاء قاعدة لتصنيع البناء والبناء الجاهز عن طريق تشجيع الاستثمار في مجال صناعة البناء من خلال تقديم التسهيلات اللازمة.
- ج- الاعتماد على الإنتاج المحلي المتخصص في مجال صناعة البناء كتصنيع (الاسمنت والحرسنة والحرسنة الجاهزة وحديد التسليح والنجارة ومواد التشطيبات).
- د- تطوير مواد البناء المحلية وإنتاج مواد بناء جديدة تمتلك نفس خصائص المواد المحلية وبكلفة أقل.

4-5 على مستوى التصميم المعماري للوحدات السكنية:

- أ- يجب أن يحقق التصميم المعماري كافة احتياجات الإنسان المادية والروحية المطلوب تحقيقها في المسكن.
- ب- مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي بمدينة إب أثناء عملية تصميم المساكن.
- ج- اعتماد التنميط والمديول الموحد في تصميم الوحدات السكنية المتكررة لتقليل الكلفة.
- د- ملاءمة التصاميم مع البيئة الخارجية، بحيث تحقق التصاميم التوافق مع الظروف البيئية الخارجية، كالتوجيه واكتساب وفقدان درجات الحرارة والرطوبة والتهوية.. الخ من خلال اعتماد مواد البناء المناسبة والحلول التصميمية التي تحقق ذلك.
- هـ- تحقيق أقصى استفلال للفضاءات الداخلية وتوآتمها مع الفعاليات المقامة داخل المسكن.

- و- ترشيد استخدام مساحة الأرض وتقليل مساحة المساكن بحسب الحاجة وتفضيل الحلول الرأسية في التصميم، ومراعاة سهولة الصيانة ومقاومتها للمؤثرات الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ز- تصميم الفراغات المفتوحة والشرفات والبلكونات في المباني السكنية المتعددة الأدوار لخلق بيئة صحية داخل المسكن.
- ح- تحقيق التوازن بين الحفاظ على الطابع المعماري والهوية الثقافية للمدينة إ ب وبين مقتضيات التصميمات العصرية من خلال تطوير أشكال العناصر المعمارية التقليدية في واجهات المباني الحديثة.
- ط- مراعاة أن تحقق التصميم مجموعة من الضوابط والاشتراطات البنائية في تصميم الوحدة السكنية بحيث تحقق البساطة والمرونة والاحتواء والراحة والفعالية والوحدة والتنوع).

الهوامش:

- 1 مؤسسة العفيفي: الموسوعة اليمنية، طبعة الثانية، صنعاء، 2002، ص88.
- 2 الأدهمي، محمد مظفر: تاريخ مدينة إب، دراسة غير منشورة، جامعة إب، 2006م
- 3 مؤسسة العفيفي، مصدر سابق، ص82.
- 4 الأدهمي، مصدر سابق، ص30.
- 5 الأدهمي، مصدر سابق، ص34.
- 6 الأدهمي، مصدر سابق، ص258.
- 7 الفلاحي، عبدالله: البيان الاجتماعي والثقافي لمحافظة إب، الباحث الجامعي، العدد5، جامعة إب، 2003م.
- 8 إحصاء وتعداد السكان لعام 2004، مركز الإحصاء، صنعاء، 2005
- 9 العشاوي، عبدالحكيم: التخطيط الحضري في اليمن، مجلة الجمعية الجغرافية، 2003م، ص152.
- 10 محمد، احمد عبدالرب: التوسع الحضري ف اليمن، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد(2)، 2003م ص70.
- 11 القادري، عبدالناصر: مورفولوجية العمارة اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1999م

المراجع

1. إحصاء وتعداد السكان لعام 2004، مركز الإحصاء، صنعاء، 2005م.
2. الأدهمي، محمد مظفر(2006م): تاريخ مدينة إب، دراسة غير منشورة، جامعة إب.
3. الباحث وطلاب سنة ثالثة (2007م): رفع وثيق بعض المباني السكنية في مدينة إب وجيلة، دراسة غير منشورة، جامعة إب،.
4. العشاوي، عبدالحكيم (2003م): التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية (الموقرات والمعالمات للمدة من 1996م وحتى 2002م)، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد(2).
5. الفلاحي، عبدالله (2003م): البيان الاجتماعي والثقافي لمحافظة إب، الباحث الجامعي، العدد5، جامعة إب.
6. القادري، عبدالناصر (1999م): مورفولوجية العمارة اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
7. مؤسسة العفيفي (2002م): الموسوعة اليمنية، الطبعة الثانية، صنعاء.
8. محمد، احمد عبدالرب (2003م): التوسع الحضري في اليمن، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد(2).

في المتوالية العددية

د. عبد الحكيم عبد الرحمن المنصوب

أستاذ الإحصاء التطبيقي المشارك، كلية التجارة والعلوم الإدارية، جامعة إب

ملخص الدراسة :

تتضمن هذه الدراسة علاقات جديدة في المتوالية العددية ، وكذا إثباتات جديدة لبعض العلاقات المعروفة؛ بغرض توفير أساليب معالجة أكثر، الأمر الذي يعمل على تنوع خيارات حلول مسائل المتوالية العددية أو تطبيقاتها العملية .

مقدمة:

بحسب ماتوفر للباحث من مراجع؛ فإن هذه الدراسة تتضمن علاقات جديدة في المتوالية العددية ، وكذا إثباتات جديدة لبعض العلاقات المعروفة؛ بغرض توفير أساليب معالجة أكثر ، الأمر الذي يعمل على تعدد في خيارات حلول مسائل المتوالية العددية وتنوعها أو تطبيقاتها العملية ، إذ تُستخدم قوانين المتوالية العددية - على سبيل المثال - في الكثير من التطبيقات التجارية ، مثل حسابات قيم دوال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ، إذا كانت قيم هذه الدوال تتغير بوحدات ثابتة [إبراهيم ، 1994 ، ص 196] ومثل الحسابات الخاصة بالدفوعات المالية [أبو صبحا ، 1994 ، ص 193] وخصم الديون بفائدة بسيطة [أبو العلاء و عمر ، 1984 ، ص 197] .

القوانين الأساسية للمتوالية العددية:

المتوالية العددية هي المتتالية التي يكون أي حد من حدودها يزيد عن الحد الذي يسبقه ، بمقدار ثابت [سلامة، 1423 هـ - 2003 م، ص 191]. وفي متوالية عددية افتراضية، فإن:

a: يشير إلى قيمة الحد الأول للمتوالية .

d: يشير إلى قيمة أساسها .

L: يشير إلى قيمة حدها الأخير.

n: يشير إلى عدد حدودها .

f: يشير إلى ترتيب حد معين في المتوالية .

T_f : يشير إلى قيمة الحد الذي ترتيبه f .

S : يشير إلى مجموع حدود المتوالية .

ويكون :

1 - ترتيب حدود المتوالية تصاعدياً هو :

$$a, (a + d), (a + 2d), (a + 3d), \dots, [a + (r-1)d], \dots, L$$

ومن ثم فإن الحد العام للمتوالية هو :

$$T_r = a + (r-1)d \quad (1)$$

ومنه فإن الحد الأخير، سيأخذ الترتيب n ، وتكون قيمته :

$$T_n = L = a + (n-1)d \quad (2)$$

2 - ترتيب حدود المتوالية تنازلياً هو :

$$L, (L - d), (L - 2d), (L - 3d), \dots, [L - (n - r)d], \dots, a$$

وهذا يعني أن الحد العام يمكن التعبير عنه بالعلاقة :

$$3 T_r = L - (n-r)d \quad (3)$$

- مجموع حدود المتوالية هو :

$$S = a + (a + d) + (a + 2d) + \dots + L \quad (4)$$

وهو أيضاً :

$$S = L + (L - d) + (L - 2d) + \dots + a \quad (5)$$

وبجمع (4) و(5) يتم الحصول على القانون الأساسي لمجموع حدود المتوالية :

$$S = \frac{n}{2} [a + L] \quad (6)$$

وفي حالة عدم معرفة L ، يمكن التعويض عنها (من 2 في 6) ليبتج :

$$S = \frac{n}{2} [2a + (n-1)d] \quad (7)$$

ويمكن استنتاج العلاقة رقم (6) بطريقة أخرى: انظر [الحداد، 1417 هـ - 1997 م، ص 336].

4 - أساس المتوالية يُعتبر من أهم مكوناتها ، فبمعرفة مع أي حد من حدود المتوالية ، يمكن إيجاد

المتوالية كاملة. ويُحسب - كما هو معروف - كنتاج طرح أي حد من الحد التالي له. أي أن :

$$d = T_{r+1} - T_r \quad (8)$$

وبصورة عامة ، تكون المتوالية متناقصة ، إذا كانت قيمة الأساس سالبة. ويمكن حساب قيمة الأساس

بمعلومية كل من a و L و n ، فطرح a من L :

$$L - a = [a + (n - 1)d] - a$$

وبإكمال الخطوات يكون :

$$d = \frac{L - a}{n - 1} \quad (9)$$

5 - بعض حدود المتوالية .

سبقت الإشارة إلى إمكانية استخدام قانون الحد العام في إيجاد قيمة أي حد في المتوالية (علاقة 1 أو 3) ولكن هذا لا يمنع من إيراد بعض العلاقات التي تُستخدم في إيجاد قيم بعض الحدود ، مثل الحد قبل الأخير والحد الأوسط .

أ - الحد قبل الأخير .

إذا كان ترتيب هذا الحد $n - 1$ فإن قيمته :

$$\begin{aligned} T_{n-1} &= a + (n-1-1)d \\ &= a + nd - 2d \end{aligned} \quad (10)$$

وهذه العلاقة يمكن استنتاجها - أيضاً - بطرح الأساس من الحد الأخير، كالاتي :

$$T_{n-1} = L - d$$

وبوضع $L = a + (n - 1)d$ وإكمال الخطوات ، يمكن التوصل إلى نفس العلاقة (رقم 10) .
ب - الحد الأوسط .

يكون للمتوالية حد أوسط إذا كانت قيمة n عدداً فردياً ، ويكون ترتيب هذا الحد هو $\frac{n+1}{2}$ ، وتكون قيمته هي :

$$\begin{aligned} T_{\frac{n+1}{2}} &= a + \left(\frac{n+1}{2} - 1\right)d \\ &= a + \frac{d}{2}(n-1) \end{aligned} \quad (11)$$

كما يمكن استنتاج قيمة أخرى لهذا الحد ، وذلك من العلاقة رقم (3) :

$$\begin{aligned} T_{\frac{n+1}{2}} &= L - \left(n - \frac{n+1}{2}\right)d \\ &= L - \frac{d}{2}(n-1) \end{aligned} \quad (12)$$

قوانين وعلاقات أخرى:

1 - أساس المتوالية.

يمكن إيجاد معلومة أي حدين ليس بالضرورة أن يكونا متتاليين. فإذا تم طرح الحد الذي ترتيبه r من الحد الذي ترتيبه $r + j$ ، فإن:

$$T_{r+j} - T_r = [a + (r+j-1)d] - [a + (r-1)d]$$

$$= j + d$$

ومنها:

$$d = \frac{T_{r+j} - T_r}{j} \quad (13)$$

وبنفس الأسلوب، يمكن حساب الأساس بطرح أي حد من الحد الأخير:

$$L - T_r = [a + (n-1)d] - [a + (r-1)d]$$

ومنها يمكن التوصل إلى أن:

$$d = \frac{L - T_r}{n - r} \quad (14)$$

2 - مجموع حدود المتوالية.

أ - إيجاد المجموع باستخدام الحد العام $T_r = a + (r-1)d$:

وذلك بجمع حدود المتوالية، بالتعبير عن كل حد بالحد العام المذكور.

$$S = \sum_{r=1}^n T_r$$

$$S = \sum_{r=1}^n [a + (r-1)d]$$

$$S = na + d \sum_{r=1}^n r - nd \quad (15)$$

ولأن $\sum_{r=1}^n r$ ماهو إلا مجموع الأعداد الطبيعية من القوة الأولى [Adhikari, 2004, P. 20]

حيث:

$$\sum_{r=1}^n r = 1 + 2 + 3 + \dots + n = \frac{n(n+1)}{2} \quad (16)$$

سيكون المجموع (بالتعويض من 16 في 15):

$$S = na + \frac{dn(n+1)}{2} - nd \quad (17)$$

ب - إيجاد المجموع باستخدام الحد العام $T_r = L - (n-r)d$:

وذلك بجمع حدود المتوالية ، بالتعبير عن كل حد بالحد العام المذكور .

$$S = \sum_{r=1}^n T_r$$

$$= \sum_{r=1}^n [L - (n-r)d]$$

$$S = nL - \sum_{r=1}^n nd + d \sum_{r=1}^n r \quad (18)$$

وبوضع $\sum_{r=1}^n r = \frac{n(n+1)}{2}$ ، $\sum_{r=1}^n nd = n^2 d$ في (18) يكون :

$$S = nL - n^2 d + \frac{dn(n+1)}{2} \quad (19)$$

ويأكمل الخطوات يمكن التوصل إلى أن :

$$S = \frac{n}{2} [2L - d(n-1)] \quad (20)$$

ج - إيجاد المجموع باستخدام المنطق الاستقرائي :

إذا تكونت المتوالية من حدين يكون مجموعهما

$$S = a + (a + d) = 2a + d$$

وإذا تكونت المتوالية من ثلاثة حدود يكون المجموع

$$S = a + (a + d) + (a + 2d) = 3a + 3d$$

وإذا تكونت المتوالية من أربعة حدود يكون المجموع

$$S = a + (a + d) + (a + 2d) + (a + 3d) = 4a + 6d$$

وهكذا بحسب ماهو موضح في الجدول رقم (1) الوارد في الملحق ، والذي يبين أن معاملات

مجموع كل متوالية تتكون من :

- معاملات الـ a : وهي تساوي n في كل متوالية .

- معاملات الـ d : وهي تساوي C_2^n ، حيث $C_2^n = \frac{n!}{2!(n-2)!}$

أي أن مجموع حدود المتوالية هو :

$$S = na + d C_2^n \quad (21)$$

$$\text{وبوضع } C_2^n = \frac{n!}{2!(n-2)!} = \frac{n(n-1)}{2}$$

$$S = na + \frac{dn(n-1)}{2} \quad (22)$$

وإذا كان المنطق الاستقرائي، كأحد أساليب الإثبات الرياضي، يعني أن نبدأ ببعض الحقائق، سواءاً بطريق المشاهدة أم الاختبار، ونحاول أن نستنتج منه قاعدة عامة [صدقي، 1983، ص 27] فإن العلاقة رقم (21) يمكن إثبات صحتها بهذا المنطق، إذ تظل صادقة حتى مع تعليية عدد الحدود إلى أكثر من n . فعندما يبلغ عدد الحدود إلى $n+1$ يكون المجموع $S = (n+1)a + C_2^{n+1}d$ ، وعندما يصل عدد الحدود إلى $n+2$ يكون المجموع $S = (n+2)a + C_2^{n+2}d$ ، وعندما يصل عدد الحدود إلى $n+m$ يكون المجموع $S = (n+m)a + C_2^{n+m}d$.

كما يمكن إثبات العلاقة نفسها (رقم 21 وأيضاً رقم 22) بأسلوب المنطق القياسي كالآتي :

نحن نعلم أن مجموع المتوالية العددية هو :

$$\begin{aligned} S &= a + (a+d) + (a+2d) + (a+3d) + \dots + [a + (n-1)d] \\ &= (a + a + a + \dots + a) + [d + 2d + 3d + \dots + (n-1)d] \\ &= na + d [1 + 2 + 3 + \dots + (n-1)] \end{aligned}$$

$$= na + d \sum_{r=1}^{n-1} r$$

$$= na + d \frac{(n-1)(n-1+1)}{2}$$

$$= na + d \frac{n(n-1)}{2}$$

وبوضع $\frac{n(n-1)}{2} = \frac{n!}{2!(n-2)!} = C_2^n$ يمكن الحصول على العلاقة المذكورة.

د- مجموع حدود أكثر من متوالية .

في الحسابات المالية ، قد يتطلب الأمر حساب جملة ، أكثر من دفعة مالية بفائدة بسيطة ، وهذا يمكن تحقيقه باستخدام قانون واحد تحت اشتراطات معينة .

فإذا كانت كل دفعة تمثل متوالية عددية ، وفي حالة تساوي مبالغ الدفعات وكذا مبالغ الفائدة (أي أن الاختلاف بين الدفعات يكون في عدد أقساط كل دفعة) وبفرض وجود دفعتين فقط ؛ فإن ذلك يعني وجود متوالتين عدديتين متساويتين في كل من a و d ، إلا أنهما مختلفتان في n . وتكون جملة الدفعتين معاً هي ناتج مجموع حدود المتوالتين ، الذي يُحسب من العلاقة :

$$S = a(n_1 + n_2) + \frac{d}{2}[n_1(n_1 - 1) + n_2(n_2 - 1)] \quad (23)$$

حيث n_i هو عدد حدود المتوالية i .

وهذه العلاقة يمكن التوصل إليها باستخدام قانون المجموع المعبر عنه العلاقة رقم (22) أو المعبر عنه بالعلاقة رقم (7) . فباستخدام هذا الأخير :

$$S = S_1 + S_2$$

حيث : S هو مجموع حدود المتوالتين و S_i هو مجموع حدود المتوالية i . أي أن :

$$S = \frac{n_1}{2}[2a + (n_1 - 1)d] + \frac{n_2}{2}[2a + (n_2 - 1)d]$$

$$S = [an_1 + \frac{dn_1(n_1 - 1)}{2}] + [an_2 + \frac{dn_2(n_2 - 1)}{2}]$$

وبإكمال الخطوات ، يمكن التوصل إلى العلاقة المشار إليها (رقم 23) .

وبالأسلوب نفسه ، والاشتراطات نفسها ، يمكن إيجاد جملة أكثر من دفعتين ماليتين ، أي مجموع أكثر من متوالتين عدديتين بالعلاقة :

$$S = a(n_1 + n_2 + n_3 + \dots + n_m) + \frac{d}{2}[n_1(n_1 - 1) + n_2(n_2 - 1) + n_3(n_3 - 1) + \dots + n_m(n_m - 1)]$$

$$S = a \sum_{i=1}^m n_i + \frac{d}{2} \sum_{i=1}^m n_i(n_i - 1) \quad (24)$$

أو أن:

$$S = a \sum_{i=1}^m n_i + \frac{d}{2} \left(\sum_{i=1}^m n_i^2 - \sum_{i=1}^m n_i \right) \quad (25)$$

وفي حالة اختلاف المتواليات (الدفعات المالية) في الأساس فقط، فإن مجموع أكثر من متوالية (أكثر من دفعة) يمكن استنتاجه من العلاقة رقم (7) أو من العلاقة رقم (22).

فمن العلاقة رقم (7)، وإذا كان مجموع حدود المتوالية i من بين m من المتواليات، هو:

$$\begin{aligned} S_i &= \frac{n}{2} \left[2a + (n-1)d_i \right] \\ &= \frac{n}{2} (2a + nd_i - d_i) \end{aligned}$$

يكون مجموع المتواليات:

$$\sum_{i=1}^m S_i = \frac{n}{2} (2am + n \sum_{i=1}^m d_i + \sum_{i=1}^m d_i) \quad (26)$$

ومن العلاقة رقم (22)، وإذا كان مجموع حدود المتوالية i من بين m من المتواليات، هو:

$$\begin{aligned} S_i &= na + \frac{d_i n(n-1)}{2} \\ &= na + d_i \frac{(n^2 - n)}{2} \end{aligned}$$

يكون مجموع المتواليات:

$$\sum_{i=1}^m S_i = mna + \frac{n^2 - n}{2} \sum_{i=1}^m d_i \quad (27)$$

وفي حالة اختلاف المتواليات (الدفعات المالية) في كل من عدد الحدود والأساس، فإن مجموع أكثر من متوالية (أكثر من دفعة) يمكن استنتاجه من العلاقة رقم (7):

فإذا كان مجموع حدود المتوالية i من بين m من المتواليات، هو:

$$\begin{aligned} S_i &= \frac{n_i}{2} \left[2a + (n_i - 1)d_i \right] \\ &= an_i + \frac{n_i^2 d_i}{2} + \frac{n_i d_i}{2} \end{aligned}$$

يكون مجموع المتواليات :

$$\sum_{i=1}^m S_i = a \sum_{i=1}^m n_i + \frac{1}{2} \sum_{i=1}^m n_i^2 d_i + \frac{1}{2} \sum_{i=1}^m n_i d_i \quad (28)$$

ويمكن استنتاج النتيجة نفسها من العلاقة رقم (22).

وهناك علاقات أخرى لحساب مجموع حدود أكثر من متوالية، في حالات معينة. انظر في ذلك

[Hall & Night , 2002, P.P. 28 -36]

هـ- الحدود الوسطى في المتوالية .

قد يكون للمتوالية أكثر من حدٍ أوسط، وذلك حسب فردية أو زوجية قيمة n .

ففي الحالة الأولى، وعندما تكون قيمة n فردية، يكون للمتوالية حد أوسط وحيد، سبق بيان ترتيبه

وقيمته في العلاقتين: رقم 11 و رقم 12. ومن ثم فإن الحد السابق على هذا الحد، يكون ترتيبه

$$\frac{n+1}{2} + 1 = \frac{n-1}{2} \quad \text{، وقيمته إما :}$$

$$\frac{T_{n-1}}{2} = a + \frac{d}{2}(n-3) \quad (29)$$

إذا تم وضع $\frac{T_{n-1}}{2} = r$ في العلاقة رقم (1). أو أن قيمته

$$\frac{T_{n-1}}{2} = L - \frac{d}{2}(n+1) \quad (30)$$

إذا تم وضع $\frac{T_{n-1}}{2} = r$ في العلاقة رقم (3).

وعن الحد التالي للحد الأوسط (عندما تكون n فردية)، فإن ترتيبه هو $\frac{n+1}{2} + 1 = \frac{n+3}{2}$

وقيمته هي :

$$\frac{T_{n+3}}{2} = a + \frac{d}{2}(n+1) \quad (31)$$

إذا تم وضع $\frac{T_{n+3}}{2} = r$ في العلاقة رقم (1). وقيمته هي

$$\frac{T_{n+3}}{2} = L - \frac{d}{2}(n-3) \quad (32)$$

إذا تم وضع $\frac{T_{n+3}}{2} = r$ في العلاقة رقم (3).

وفي الحالة الثانية ، عندما تكون n زوجية ، يكون للمتوالية حدان أوسطان :

- الأول ترتيبه $\frac{n}{2}$ وقيمه هي :

$$\frac{T_n}{2} = a + \frac{d}{2}(n-2) \quad (33)$$

إذا تم وضع $\frac{n}{2} = r$ في العلاقة رقم (1) . كما إن قيمته :

$$\frac{T_n}{2} = L - \frac{nd}{2} \quad (34)$$

إذا تم وضع $\frac{n}{2} = r$ في العلاقة رقم (3) .

- الثاني ترتيبه $\frac{n+2}{2} + 1 = \frac{n+2}{2}$ وقيمه هي :

$$\frac{T_{n+2}}{2} = a + \frac{nd}{2} \quad (35)$$

إذا تم وضع $\frac{T_{n+2}}{2} = r$ في العلاقة رقم (1) . كما إن قيمته هي :

$$\frac{T_{n+2}}{2} = L - \frac{d}{2}(n-2) \quad (36)$$

إذا تم وضع $\frac{T_{n+2}}{2} = r$ في العلاقة رقم (3) .

وبالإمكان إدخال عدد من الأوساط على متوالية معلومة . انظر في ذلك [القاضي وآخرون ، 1993 ، الصفحات 723 - 734] .

المراجع:

- 1 - إبراهيم ، عباس السيد "أسس الرياضيات" الطبعة الثانية ، جامعة صنعاء ، 1994 .
- 2 - أبو العلاء ، عبد اللطيف عبد الفتاح و عمر ، احمد محمد "مقدمة الرياضيات للتجارين" الطبعة الرابعة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، مصر ، 1984 .
- 3 - أبو صباحا ، سليمان "الرياضيات للعلوم الاقتصادية والإدارية" الطبعة الأولى ، مكتبة بغدادي ، عمان ، 1994 .
- 4 - الحداد ، هادي مجيد "مبادئ الرياضيات" دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1417 هـ - 1997 م .
- 5 - القاضي ، زياد عبد الكريم و أبو سليم ، مصطفى و سمون ، خالد و حناملة ، حسين "الرياضيات" الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، عمان ، 1993 .
- 6 - سلامة ، ميرفانا ياسر "موسوعة التعريفات العلمية - الرياضيات" الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1423 هـ - 2003 م .
- 7 - صدقي ، محمد صلاح الدين "مبادئ الرياضيات للتجارين" دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1983 .
- 8 - Hall; M. A. & Night; B. A. "Higher Algebra" Book World, Delhi, 2002.
- 9 - Adhikari: M. R. & A. "Text Book of Linear Algebra - An Introduction to Modern Algebra" Allied Publishers PTV., New Delhi , 2004 .

المحقق الجدول رقم (1) مجموع متوالات عددية افتراضية

| المجموع S | عدد الحدود n | المتوالية |
|----------------|--------------|-----------|
| $2 a + d$ | 2 | 1 |
| $3 a + 3 d$ | 3 | 2 |
| $4 a + 6 d$ | 4 | 3 |
| $5 a + 10 d$ | 5 | 4 |
| $6 a + 15 d$ | 6 | 5 |
| $7 a + 21 d$ | 7 | 6 |
| $8 a + 28 d$ | 8 | 7 |
| $9 a + 36 d$ | 9 | 8 |
| $10 a + 45 d$ | 10 | 9 |
| : | : | : |
| : | : | : |
| $20 a + 190 d$ | 20 | 19 |
| : | : | : |
| : | : | : |
| $40 a + 780 d$ | 40 | 39 |

On The Arithmetic Progression

Abstract: This study contains some new rules and proof of some known rules in the Arithmetic Progression. This matter provides more methods for solving the progression problems.

التأخير في نظم الزمن الحقيقي

Real-Time System Latency

د.حامد صغير سعد الريمي

كلية الهندسة وعلوم الحاسوب ، جامعة الحديدة

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على نظم التشغيل التي تعمل في الزمن الحقيقي (Real-Time Systems)، من حيث تصميم هذه النظم، وتأثير ذلك على العمل في بيئات تتطلب العمل في الزمن الحقيقي، وما ذلك إلا لأن العمل في هذه البيئات يعتمد على الزمن كوسيط أساسي، ونظراً لأهمية الزمن كعامل أساسي في هذه النظم، فقد ركز البحث على دراسة تصميم هذه النظم بطريقة تجعلها أكثر قدرة على تلبية متطلبات العمل في الزمن الحقيقي والمتمثلة بسرعة الاستجابة للأحداث وإرسال البيانات في الزمن المفترض لوصولها وبدون تأخير. و معرفة زمن التأخير الذي يسببه النظام في معالجته للعمليات (الأحداث)، ونظراً لما لهذا الزمن من انعكاسات سلبية، يمكن أن تؤثر على عمل النظام في بيئة تتطلب العمل في الزمن الحقيقي، وتحقيقاً لذلك، فقد تم إجراء تجارب معملية على نظام التشغيل QNX كنموذج لنظم التشغيل التي تعمل في الزمن الحقيقي.

1. المقدمة

تقوم الحاسبات اليوم بعمليات هامة وفي مجالات حيوية، حيث يقوم الحاسوب بعمليات الإدارة، والسيطرة واتخاذ القرار وهو ما نسميه اليوم بـ (الأتمتة). وتجاوزاً مع هذه المجالات أو البيئات التي تدار اليوم بالحاسوب وتتخذ من قبله القرارات الهامة، التي قد يكون لها تأثير مباشر على حياة الإنسان كما في المجالات الطبية، والمجالات الأمنية. فقد تطلب الأمر من مصممي نظم التشغيل العمل على تصميم نظم خاصة تلي متطلبات العمل في هذه البيئات، متطلبات متمثلة بسرعة معالجة الأحداث وخصوصاً الأحداث الحرجة (Critical Event). وتلبية لذلك سعة الأبحاث العلمية على تصميم نوع جديد من نظم التشغيل للعمل في الزمن الحقيقي (Real-Time Operation System)، حيث تتميز هذه النظم في كونها تعتمد على الزمن كوسيط أساسي، ففي البيئات التي تعمل فيها هذه النظم يعد العامل الزمني من أهم العوامل المساعدة للحصول على أفضل النتائج، فالنتائج المرسله بعد مرور الوقت المفترض لوصولها تعتبر نتائج خاطئة وغير مقبولة، وإن كانت هذه النتائج صحيحة منطقياً، إلا أن صحتها تعتمد أيضاً على العامل الزمني. وحرصاً على ضمان وصول النتائج في زمن حقيقي لا يتعدى الزمن المفترض لوصولها تم تصميم نظم جديدة الزمن الحقيقي، بحيث

تعمل على ضبط وتصحيح عمليات المعالجة، ففي مصنع لصناعة السيارات على سبيل المثال حيث يقوم النظام في الزمن الحقيقي بجمع البيانات وتنفيذ العمليات المناسبة للتحكم بآلات المصنع المختلفة، ولأن النظام متعدد المهام (Multitask system)، إذ يقوم النظام بتنفيذ عمليات تختلف عن بعضها البعض من حيث أهميتها، لذا لا بد أن يكون التعامل مع العمليات الهامة بخصوصية، بحيث تمنح أولوية تميزها عن غيرها من العمليات، بمعنى أن النظام في الزمن الحقيقي سيتعامل مع عمليات قد تكون حرجية، ولا تختمل أي تأخير، ويجب تنفيذها في الوقت الزمني المحدد لها، فمثلاً إذا كان في مصنع للسيارات على سبيل المثال حيث تقوم هذه الأنظمة بالتحكم بالعمليات الصناعية، عندما تتحرك سيارة ضمن خط الإنتاج لتمر على روبوت اللحام، إذا أعطيت الإشارة من قبل النظام للروبوت للعمل ووصلت الإشارة في وقت متأخر بسبب انشغال النظام في إدارة عمليات أخرى، حينها يمكن أن تلتف السيارة، وهكذا يمكن القول بأن الزمن الحقيقي هو من أهم خصائص هذه الأنظمة لأن عامل الوقت هو الأساس في نجاح العملية، وبما أن هذه الأنظمة تستخدم في عمليات التحكم والسيطرة في مجالات مختلفة، فإن التأخير في تنفيذ عملية ما قد يؤدي إلى كارثة حقيقية، أو خسائر مادية، وكما تصنف نظم التشغيل في الزمن الحقيقي، بحسب تقبلها لدى التجاوزات في المواعيد النهائية المحددة لوصول النتائج، ولما لسرعة استجابة النظام في الزمن الحقيقي للأحداث الهامة والخرجة من دور هام في تجنب ما قد يحدث من كوارث بسبب تأخر النظام في معالجة هذه الأحداث، لا بد من معرفة زمن التأخير الذي يسببه نظام التشغيل في الزمن الحقيقي، وبمعرفة مقدار زمن التأخير نستطيع الحكم على هذا النظام وهل هو صالح للعمل في الزمن الحقيقي أم لا؟

2. تصنيف نظم التشغيل في الزمن الحقيقي (Real-Time Classification) (Time System)

تتميز نظم التشغيل في الزمن الحقيقي بكونها تعتمد على الزمن كوسيط أساسي، وفي هذا النوع من النظم يوجد ما يسمى بالنقاط الحرجة، حيث تصنف هذه الأنظمة و بحسب تعاملها مع هذه النقاط، وتصنف على النحو الآتي: 2.1 ، نظام زمن حقيقي صلب (Hard Real-Time System)

تقدم هذه الأنواع من الأنظمة ضمانات بأن عملية المعالجة للمسائل الحرجة (Critical Process) ستنتهي في الوقت الزمني المحدد لها، في هذا النوع من النظم يجب أن تكون النتائج

صحيحة ويجب أن تصل وفق الزمن المحدد لها، أو وفق المجال الزمني المحدد. تستخدم هذه النظم في إدارة المصانع التي يلعب عامل الزمن دور هام، التحكم بالمعامل المخصصة للتجارب العلمية، التحكم والسيطرة على الأعمال الطبية، وغيرها من الأعمال التي يلعب فيها العامل الزمني أهمية قصوى [6]،

2.2. نظام زمن حقيقي مرن (Soft Real-Time System)

في مثل هذا النوع من الأنظمة يمكن قبول بعض النتائج المتأخرة، أي أن يتجاوز أحد المواعيد النهائية ليس مرغوباً ولكن يمكن تحمله، وتجاوز بعض الخطوط الحرجة أحياناً، دون حدوث مشاكل شيء مقبول في هذا النوع من الأنظمة [6]، وتوجد هذه النظم في أنظمة الصوت والوسائط المتعددة، وأنظمة حجز تذاكر الطيران.

3. خصائص نظم التشغيل في الزمن الحقيقي (Type of Real-Time System)

من ضمن خصائص نظام التشغيل في الزمن الحقيقي، امتلاك القدرة على إدارة وتوجيه النظم القياسية (Measurement System)، القدرة على تعدد العمليات وتعدد الخيوط (Multi Tasking and Multi Threading)، القدرة على التحكم بزمن المعالج بواسطة خوارزميات تعمل على جدولة هذه المهام وتنفيذها وفق أولوياتها، قدرة النظام على التنبؤ، تعريف دقيق لآلية التزامن والتواصل بين مختلف العمليات، تعريف الحد الأعلى لزمان تنفيذ الدوال الخاصة بالنظام، تعريف المؤقتات البرمجية وإدارتها، كما تحدد هذه النظم بدقة زمن التأخير الناتج عن عمليات المقاطعة (Interrupt Latency)، وعمليات التبديل بين العمليات (Switch Context).

4. معمارية نظام التشغيل في الزمن الحقيقي (Real-Time System Architectures)

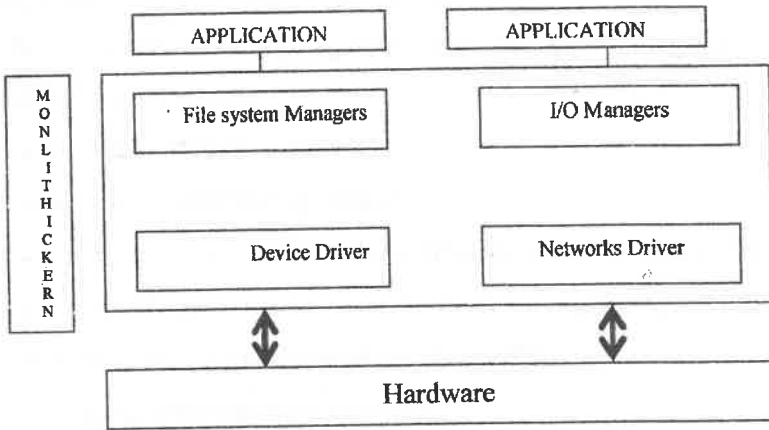
إن البيئات التي تعمل فيها نظم التشغيل في الزمن الحقيقي تختلف عن البيئات التي تعمل فيها نظم التشغيل التقليدية، ففي حين تعتمد نظم التشغيل في الزمن الحقيقي على الزمن كعامل أساسي في عملها، لا تأخذ نظم التشغيل التقليدية بهذا العامل، لذا تقوم النظم التقليدية (Unix) باستخدام سياسة عادلة في توزيع الموارد، حيث يتم السماح لكل عملية بتنفيذ عملها وهذا ناتج عن طبيعة البيئات التي تعمل فيها هذه النظم، حيث لا يتطلب الأمر احترام مواعيد زمنية محددة لانتهاء العمليات، والعمليات التي تعمل في الزمن الحقيقي في النظم التقليدية ليس لها أولوية عن غيرها، بما

معناه حدوث كل أنواع التأخير، ولكي تعمل نظم التشغيل في الزمن الحقيقي بشكل صحيح، تلبية متطلبات العمل في البيئات التي صممت من أجلها المتمثلة في أن تكون البيانات صحيحة وأن تصل في موعدها الزمني وبدون تأخير، ولكي يتوفر لهذه النظم ذلك، يجب اختيار تقنيات متطورة عند التصميم، إذ يجب أن تصمم هذه النظم بطريقة تلبية متطلبات العمل في الزمن الحقيقي، بحيث يتم تنفيذ العمليات وفق أهميتها، فالعملية ذات الأهمية العالية يعطى لها أولوية في التنفيذ عن غيرها من العمليات الموجودة في النظام.

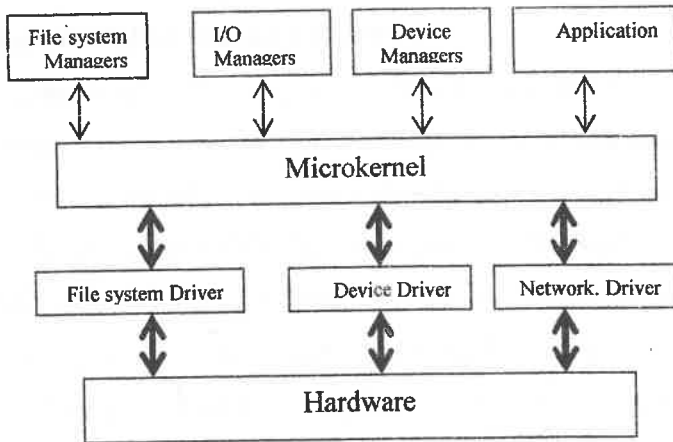
واعتماداً على هذه الأولوية تعطى للعملية الموارد المطلوبة، ولا يمكن لهذه الأنظمة السماح لعملية حرجية أن تنتظر بسبب أن عملية أخرى هي في طور التنفيذ، وللوفاء باحترام المواعيد الزمنية في النظم التي تعمل في الزمن الحقيقي صممت بيئة خاصة، تمكن النظام من الوفاء بجميع التزاماته وتحقق له مبدأ العمل في الزمن الحقيقي [4]، و تصمم نظم التشغيل في الزمن الحقيقي لكي تعمل وفق المتطلبات الخاصة بها للعمل في الزمن الحقيقي إما بتقنية النواة الأحادية (Monolithic) المثلة في الشكل (1)، حيث يصمم النظام من نواة أحادية يسند لها عدد كبير جداً من الوظائف، كإدارة الإجراءات وجدولة المعالج، إدارة الذاكرة، وإدارة الملفات، وفي هذه التقنية تشكل نواة النظام كتلة كبيرة من البرمجيات المدججة في طبقة واحدة، مما يزيد بشكل ملموس من صعوبة عمليات الفحص والاختبار لصحة أداء هذه النواة وخلوها من أخطاء البرمجة، كما إن تحميل نواة النظام بوظائف كثيرة يؤثر على طبيعة عمل النظام في الزمن الحقيقي، وتكون استجابة النظام للأحداث الهامة والحرجية بطيئة، مما يزيد من زمن التأخير الذي يحدثه النظام، ولتفادي هذه العيوب التي تؤثر وبشكل رئيسي على عمل النظام في الزمن الحقيقي، تصمم النظم الحديثة باستخدام تقنية النواة المصغرة (Microkernel) المثلة في الشكل (2)، وتسد لهذه النواة الصغيرة الأعمال الأكثر أهمية، بينما تنقل الأعمال الأخرى التي يقوم بها النظام إلى طبقات أعلى وتسمى بالخوادم (Servers) [1]،

تعمل الخوادم كعمليات منفصلة في فضاء المستخدم وتقوم بتقديم خدمات نظام التشغيل مستعينة بالنواة المصغرة في حال الاحتياج، من أمثلة النظم المبنية على نمط النواة المصغرة (QNX, Mach, Minix)، وهذا النوع من التصميم يحد من الأعمال التي تقوم بها النواة المصغرة، وتسد لها فقط الأعمال الأكثر أهمية، مما يعني تفرغ النواة المصغرة للأعمال الهامة، لما من شأنه التقليل من زمن التأخير الذي يحدثه النظام، فينعكس بذلك في سرعة الاستجابة للأحداث الهامة والحرجية، ويركز

البحث على النظم المصممة بتقنية النواة المصغرة.



الشكل (1) تقنية النواة الأحادية **Monolithic**



الشكل (2) تقنية النواة المصغرة **Microkernel**

5. النواة المصغرة (The Microkernel)

نظراً للمشكلات الكثيرة التي رافقت نظم التشغيل في الزمن الحقيقي المصممة بتقنية النواة الأحادية شكل (1) المتمثل في ضخامة النواة، واحتوائها عدد كبير من الوظائف، تصمم نظم التشغيل الحديثة

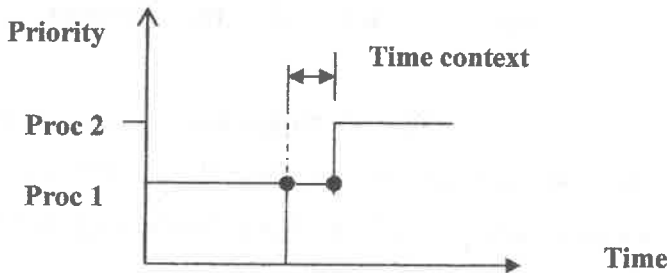
التي تعمل في الزمن الحقيقي بتقنية النواة المصغرة (Microkernel) حيث تعد النواة المصغرة هي الجزء الأكثر أهمية في نظم الزمن الحقيقي شكل (2)، و تم تصميم هذه النواة بعناية فائقة لكي تلتزم بالمواعيد الزمنية للأحداث المختلفة التي تأتي للنظام، بهدف المعالجة، يقتصر عمل النواة المصغرة على الأعمال الأكثر أهمية والمتمثلة في:

- تبديل العمليات (Switch Context)
- خدمة المقاطعات (Interrupt Service)،
- جدولة العمليات وجدولة الخيوط (Scheduling Process and Threads)،
- تبادل المعلومات بين العمليات التي تعمل على أجهزة مختلفة المرتبطة بشبكة (Net)
- التواصل بين العمليات (Process Communication)،
- إدارة المؤقتات (Timers management).

جميع هذه المهام التي تقوم بها النواة المصغرة عبارة عن برامج صممت باستخدام لغة التجميع (Assembly) مما يجعل من هذه البرامج سريعة الأداء وسهلة الصيانة.

5.1. تبديل العمليات (Switch Context)

تم عملية التبديل بين العمليات عندما تقوم خوارزمية الجدولة بتوقيف العملية الأقل أهمية، واختيار عملية أخرى أكثر أهمية للعمل الشكل (3)، وللقيام بذلك، يقوم النظام بتنفيذ مجموعة من المهام مثل الاحتفاظ بالحالة الحالية للعملية وذلك بالقيام بحفظ جميع المسجلات في الجدول الخاص بالعملية، لكي يمكن استردادها لاحقاً، ثم تنفيذ العملية الجديدة الأكثر أهمية. وتنفيذ هذه العملية يتطلب وقتاً، مما يسبب في التأخير من معالجة العمليات وبالتالي التأخير من زمن وصول النتائج، وحتى يلبي نظام التشغيل العمل في الزمن الحقيقي لا بد أن يكون الزمن المستغرق في تبديل العمليات محدداً مسبقاً وأن يكون هذا الزمن قليلاً جداً، بحيث لا يؤثر على طبيعة عمل النظام في الزمن الحقيقي [2].

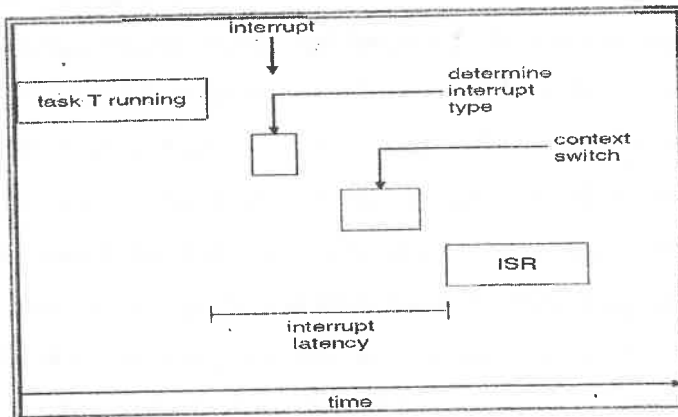


Time Context الشكل (3) زمن تبديل العمليات

5.2. خدمة المقاطعات (Interrupt Service)

تستخدم نظم التشغيل في الزمن الحقيقي في عمليات السيطرة، والتحكم، و تتم عملية المقاطعة في حالة طلب خدمة ما من نظام التشغيل من العتاد المرتبط بهذا النظام، وعند طلب خدمة ما من النظام يقوم العتاد بإشعار نظام التشغيل بذلك (مثل عملية الضغط على مفتاح في لوحة المفاتيح)، ويقرر النظام إما الاستجابة لهذا الطلب أولاً، في حالة الاستجابة للطلب يوقف النظام عمله الحالي ليبدأ معالجة هذا الحدث، وهو ما يسمى بنظام المقاطعة، و يلعب نظام المقاطعات أهمية كبيرة في نظم الزمن الحقيقي، لذا تعد معالجة المقاطعات من الأولويات و ذلك لكي يستجيب النظام للحالات الحرجة وبسرعة عالية، لذا تقدم هذه الخدمة من قبل النواة المصغرة، وعند حدوث مقاطعة إما نتيجة لحدث خارجي (Event External)، أو لحدث داخلي (Event Internal)، يقوم نظام التشغيل بالتعامل مع كل هذه الأحداث بالانتقال لتنفيذ البرنامج الفرعي (Sub program) المخزن في الذاكرة الرئيسية (Ram Memory) و المخصص لمعالجة هذا الحدث.

ومما يميز خدمة المقاطعة في نظم الزمن الحقيقي عن النظم التقليدية وجود مواعيد نهائية (Dead Lines) يجب احترامها، ويرافق تقديم هذه الخدمة من قبل نظام التشغيل الاستيلاء على المعالج لفترة من الزمن، مما يؤدي إلى حدوث تأخير في تنفيذ العملية التي هي قيد التنفيذ، و مقدار الزمن المستغرق منذ إعلان المقاطعة إلى البدء بتنفيذ أول عملية في البرنامج الفرعي الخاص بالمقاطعة (Interrupt Latency) الموضح في الشكل (4) مهم جداً جداً في نظم الزمن الحقيقي، ولا بد أن يكون هذا الزمن محدداً و قليلاً جداً بحيث لا يؤثر على زمن وصول النتائج في زمنها المحدد [3].



Interrupt Latency الشكل (4) التأخير الناتج عن المقاطعة ،

5.3 خوارزميات الجدولة في الزمن الحقيقي (Algorithms Scheduling) (In Real Time System)

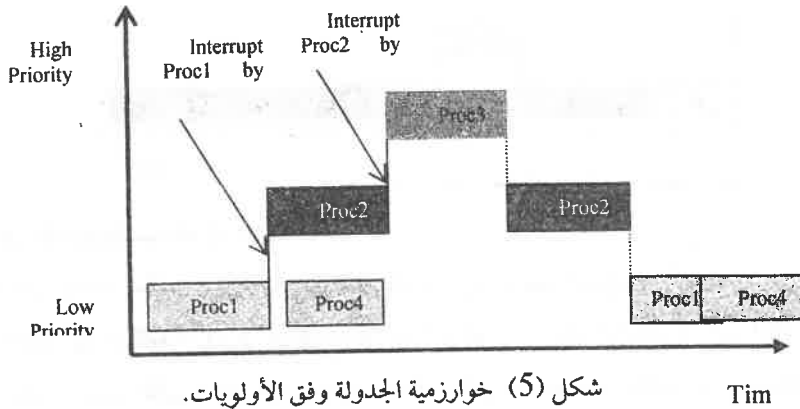
تختلف أهداف خوارزمية الجدولة باختلاف نظم التشغيل، فكل نظام قد صمم للعمل في بيئة ما (بيئة دفعية، بيئة تفاعلية، بيئة زمن حقيقي) ولكل نظام في هذه البيئات خصائص تختلف باختلاف البيئات، فأنظمة الزمن الحقيقي لها خصائص تختلف عن الأنظمة التفاعلية، من أهم هذه الخصائص، أن نظم الزمن الحقيقي تتميز بوجود مواعيد نهائية (**Dead Lines**) يجب احترامها عند تنفيذ العمليات وبالذات العمليات الحرجة، وبالتالي فإنها تختلف عن الأنظمة الأخرى في عملية جدولتها للأحداث أو العمليات المختلفة وبحسب أهميتها، فإذا كان هناك حاسب وظيفته التحكم بجهاز يقوم بتوليد بيانات بترددات ثابتة على سبيل المثال، فالفشل في تنفيذ عملية تحصيل البيانات في الوقت المناسب سيؤدي إلى ضياع البيانات وهذا الحدث غير مسموح به في نظم الزمن الحقيقي، لذا يعتبر التنبؤ بالمواعيد النهائية من أهم مميزات نظم التشغيل في الزمن الحقيقي.

وتحقيقاً للالتزام بالمواعيد الزمنية تخضع جميع العمليات التي تنفذ في الزمن الحقيقي إلى نظام الأولويات، مما يعني بأن العملية التي تواجه خطراً ناتجاً عن تحطيم الموعد الزمني المحدد لها تستطيع مقاطعة العملية الحالية قبل انتهائها، ويمكن تصنيف الأحداث التي تتم معالجتها من قبل نظام التشغيل في الزمن الحقيقي إلى أحداث دورية (**Event Periodic**) وأحداث غير دورية أي عشوائية (**Event A Periodic**) [8]، ومن أشهر الخوارزميات التي تعمل على جدولة الأحداث في الزمن الحقيقي هي الخوارزميات الديناميكية التي تعمل على جدولة الأحداث الدورية والغير دورية وهذه الخوارزميات هي:

• خوارزمية الجدولة الداخلة أولاً والخارج أولاً (FIFO scheduling):

تعتمد هذه الخوارزمية في عملها على مبدأ الأولويات التي تجردل العمليات بحسب أهميتها، ويوضع لكل عملية من العمليات رقم يحدد مستوى هذه العملية وفقاً لأهميتها، فكلما كانت العملية أكثر أهمية كلما أعطيت لها أولوية أعلى عن غيرها، تقف كل هذه العمليات وبحسب أولوياتها في طابور لانتظار المعالجة، في حال وجود مجموعة من العمليات في حالة الجاهزية للتنفيذ في نفس اللحظة الزمنية، تقوم الخوارزمية باختيار العملية ذات الأولوية الأعلى ويعطى لها الشريحة الزمنية اللازمة لتنفيذها، لكنه في حال ظهور عملية لها أولوية أعلى من الحالية التي تنفذ، تقوم الخوارزمية بتوقيف العملية قيد التنفيذ شكل (5)، و تستبدل بالعملية ذات الأولوية الأعلى

منها، بعد انتهاء العملية يتم اختيار العملية السابقة، إذا كانت لها أولوية أعلى ويعطى لها شريحة زمنية تكفيها لإنهاء ما تبقى من عملها، فإما تنفذ حتى النهاية أو يتم مقاطعتها من عملية أخرى ذات أولوية أعلى، و في حالة ما إذا كانت العمليات المنتظرة في الطابور على نفس المستوى من الأهمية مثل العملية (Proc1)، والعملية (Proc4) في الشكل (5) حينها تعمل الخوارزمية وفق قانون الداخل أولاً الخارج أولاً، فتقوم الخوارزمية بإعطاء العملية Proc1 شريحة زمنية تكفيها لإنهاء عملها تليها بعد ذلك العملية Proc4 وهكذا.

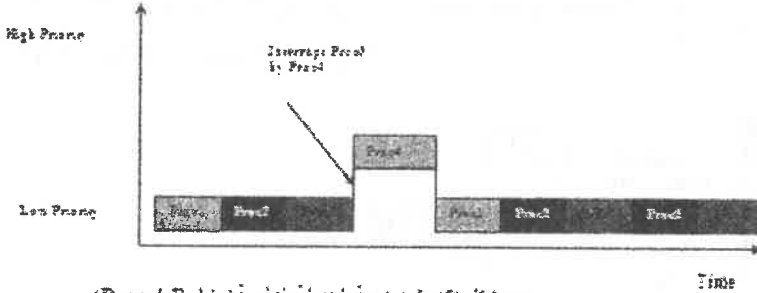


شكل (5) خوارزمية الجدولة وفق الأولويات.

• خوارزمية الجدولة الدائرية (Round-Robin)

كما تعتمد هذه الخوارزمية في عملها أيضا على مجموعة من الأولويات حيث تجرد العمليات بحسب أهميتها و تخصص لكل عملية شريحة زمنية قصيرة تسمى Quantum يسمح للعملية بالعمل فيها، وهذه الشريحة متساوية لكل عملية من العمليات المنتظرة للتنفيذ، كما يعطى كل عملية من العمليات رقم يحدد مستوى هذه العملية وفقاً لأهميتها الأهمية، كما تقف كل هذه العمليات في طابور لانتظار التنفيذ، في حال وجود مجموعة من العمليات في حالة الجاهزية للتنفيذ في نفس اللحظة الزمنية، تقوم الخوارزمية باختيار العملية ذات الأولوية الأعلى ويعطى لها شريحة زمنية واحدة فقط للتنفيذ، وفي حال ظهور عملية لها أولوية أعلى من الحالية التي تنفذ، تقوم الخوارزمية بتوقيف العملية الحالية لتنفيذ العملية ذات الأولوية الأعلى (العملية 3 والعملية 4 في الشكل 6) ويعطى لها شريحة زمنية أو أكثر حتى تنتهي أو تتقاطع مع عملية أكثر منها أهمية، وبعد الانتهاء من التنفيذ يتم اختيار العملية الأكثر أهمية من الطابور وهكذا، في حال وجود أكثر من عملية ذات أهمية متساوية في طابور الانتظار مثل العمليات 1,2,3 الموضحة في الشكل (6)، فكل

عملية من هذه العمليات عند اختيارها للتنفيذ يعطى لها شريحة زمنية واحدة، فإذا لم تكفي هذه الشريحة وهناك عمليات أخرى في طابور الانتظار على نفس المستوى من الأهمية تقوم الخوارزمية بوضع العملية في نهاية الطابور و اختيار العملية الأكثر انتظار من العمليات ذات المستوى الواحد من الأهمية.



شكل (6) خوارزمية الجدولة الدورانية (Round-Robin)

6. المؤقتات (Timers)

تعتبر المؤقتات أساسية جدا لعمل أي نظام متعدد البرمجة، لعدة أسباب من أهمها، أن هذه المؤقتات تحتفظ بتوقيت الساعة وتمنع العمليات من احتكار المعالج، وتعد المؤقتات في غاية الأهمية في نظم الزمن الحقيقي فلكي تعمل خوارزميات الجدولة بشكل صحيح، لا بد للنظام أن يوفر مؤقتات تعمل وبدقة عالية، في قياس الوقت، فكلما كانت المؤقتات تعمل بدقة كلما أمكن بواسطتها قياس الوقت بدقة وكفاءة عالية مما يلعب دوراً هاماً في الالتزام بالمواعيد الزمنية للعمليات، أما عدم توفر الدقة في قياس الوقت فيسبب مشاكل تتمثل بالتأرجح عن المواعيد الزمنية المتوقعة، ويوجد نوعين من المؤقتات: مؤقتات عتادية (Hardware Timer)، ومؤقتات برمجية (Software Timer) [8].

• المؤقتات العتادية (Hardware Timers)

كل جهاز حاسوب يمتلك مؤقتاً عتادياً يتمثل بالنظام المتحكم بالوقت (8253 Programmable Timer Interval)، يمتلك هذا العتاد ثلاثة عدادات يمكن استغلالها برمجياً لكي تقوم بمهام هامة مثل إدارة توقيت الساعة اليومية (Real-Timer) وهذا العمل يقوم به العتاد الأول ويعد محجوراً من قبل النظام لهذه المهمة ولا يمكن استغلال هذا العتاد لأي عمل آخر،

العتاد الثاني مستغل - أيضاً- من قبل النظام في تغذية الذاكرة بالتيار الكهربائي، حيث برمجة هذا العتاد لتغذية الذاكرة بالتيار الكهربائي بترددات زمنية وهو الآخر لا يمكن استغلاله وبرمجته للقيام بأي عمل آخر، أما العتاد الثالث فهو - أيضاً- محجوراً من قبل النظام، وللقيام بأعمال مثل منع

العمليات من العمل أطول من الزمن المحدد لها من قبل النظام، حساب زمن استخدام المعالج، مراقبة عمليات أخرى في النظام لمعرفة زمن حدوث أي أحداث خارجية لا بد من توفير عتاد آخر يوصل بالنظام أو أن يوفر النظام نوعاً آخر من المؤقتات هي المؤقتات البرمجية

• المؤقتات البرمجية (Software Timers)

تعد المؤقتات البرمجية مهمة جداً، وتزداد أهمية في نظم الزمن الحقيقي، كون عامل الزمن في هذه النظم هاماً جداً، وصحة النتائج مشروط بوصولها في الزمن المحدد، لذا توفر هذه النظم مجموعة من المؤقتات البرمجية التي تستخدم في عمليات هامة منها منع العمليات من السيطرة على زمن المعالج، وجعل هذه العمليات تعمل وفقاً للوقت المخصص لها، كما تمكن هذه المؤقتات العمليات المختلفة من أن طلب النظام تنبيهات بعد مرور فاصل زمني محدد، مراقبة العمليات المختلفة الموجودة في النظام والتحكم بها.

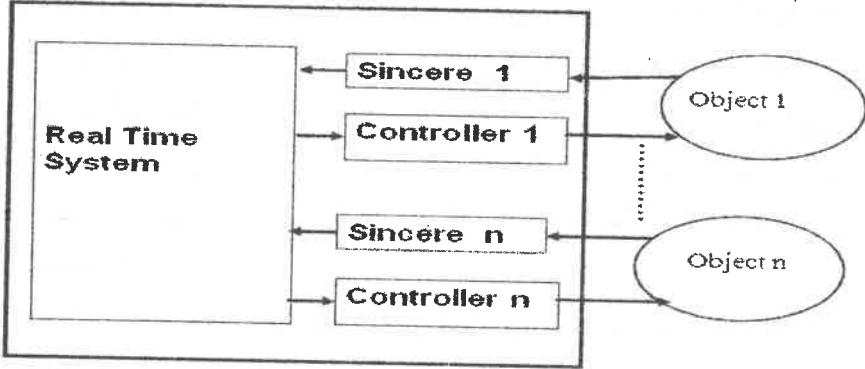
ويعد توفير المؤقتات البرمجية من قبل نظم التشغيل في الزمن الحقيقي من الضروريات ففي نظم الزمن الحقيقي مثل نظام (QNX) يوفر النظام مؤقتات برمجية، يمكن بواسطتها تخصيص مؤقت خاص بكل عملية، وذلك عن طريق دوال مكتبية معدة سلفاً لهذا الغرض.

7 السيطرة والتحكم في الزمن الحقيقي Real-Time System Controller

تستخدم أنظمة الزمن الحقيقي في عمليات التحكم والسيطرة وفي مجالات مختلفة مثل التحكم بوحدات كيميائية، التحكم بأعمال محطات توليد الطاقة، التحكم والسيطرة بالمفاعلات النووية، التحكم والسيطرة بأعمال المصانع الحديثة، التحكم والسيطرة بإدارة الأعمال الطبية وغيرها من المجالات الهامة والحيوية.

يلعب الحاسوب اليوم دوراً أساسياً في عمليات السيطرة والتحكم بكثير من الأعمال، وللعمل بشكل فعال، يتطلب الأمر تصميم هذه النظم بطرق خاصة تفي بمتطلبات العمل في الزمن الحقيقي وتعمل بسرعة عالية إستجابة للأحداث المختلفة، كما تتميز نظم التشغيل في الزمن الحقيقي عن غيرها من نظم التشغيل التقليدية بقدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية للعمل في بيئات الزمن الحقيقي، المتمثل باحترام المواعيد الزمنية؛ لضمان وصول النتائج في الوقت الزمني المحدد لها بدون تأخير عن المواعيد المفترضة، ويمكن الجزم على أن العمل في هذه البيئات لا يعتمد فقط على صحة معالجة البيانات، بل ويعتمد أيضاً على زمن وصول هذه البيانات، ففي نظام الزمن الحقيقي تكون

النتائج المتأخرة نتائج خاطئة وإن كانت صحيحة منطقياً، حيث إن صحة النتائج لا تعتمد فقط على صحة معالجة البيانات من قبل النظام فقط، بل تعتمد أيضاً على وصولها في الوقت الزمني المحدد لها. وتعد نظم التشغيل في الزمن الحقيقي مؤهلة للعمل في مثل هذه البيئات، نظراً لتميزها عن غيرها من النظم؛ كونها تعرف وبدقة عالية لزمن التأخير الذي يسببه النظام (System Latency).



شكل 7 السيطرة والتحكم في الزمن الحقيقي Real-Time System Controller

في الشكل (7) يقوم نظام التشغيل في الزمن الحقيقي بعملية السيطرة والتحكم بمحطة لتوليد الكهرباء على سبيل المثال، و يقوم النظام بمراقبة المحطة والتحكم بها من خلال استقباله للمعلومات من عناصر المراقبة والتحكم أي الكائنات الموضحة في الشكل (7)، و كون محطة توليد الطاقة من المنشآت الهامة التي يتطلب مراقبتها والتحكم بها بشكل مستمر، توجد حساسات تقوم بتحسس الأخطار التي قد تحدث مثل خطر نشوب حريق لسبب ما، خطر نفاذ الوقود، خطر انقطاع التيار عن منشأة ذات مستوى عالي من الأهمية وغيرها من الأعمال الأخرى الهامة، ولتجنب حدوث هذا النوع من الكوارث يقوم نظام الزمن الحقيقي بالسيطرة والتحكم و بطريقة سريعة، ففي حال اكتشاف وجود حريق على سبيل المثال يجب على النظام اكتشاف مصدر الحريق وإطفائه، على النحو الآتي:

- يقوم المتحسس (Sincere 1) وبمجرد استشعاره لوجود حريق في المحطة بإشعار نظام التشغيل بذلك،
- يقوم النظام وبطريقة ديناميكية وفورية بتوقيف جميع العمليات التي تنفذ حالياً، ويبدأ بتنفيذ العملية الخاصة بالمتحسس، حيث يصدر تعليماته عن طريق المتحكم (Controller 1) بتحديد مصدر الحريق والعمل على إطفائه، وهكذا في بيئة كهذه يقرر النظام أي من العمليات يجب تنفيذها فوراً وأي العمليات يمكن إرجائها لوقت آخر، لكي لا يتسبب التأخير في تنفيذ

عملية ما من حدوث كوارث ينتج عنها خسائر مادية، بشرية أو بيئية، لذلك لا بد من دراسة ومعالجة المشاكل الموجودة في النظام التي تسبب التأخير في زمن وصول النتائج إلى مصادرها، والعمل على التقليل من زمن التأخير إلى حده الأدنى وهذا يستوجب التفكير به في مرحلة تصميم النظام، لكنه مهما كانت سرعة استجابة النظام للأحداث الهامة والخرجة، لا بد من أن يتسبب النظام بتأخير ولو قليل وذلك بحكم طبيعة عمل هذا النظام المتمثل في إدارته لأكثر من عملية، الهدف الرئيسي للبحث هو معرفة مقدار هذا الزمن وفي ما إذا كان هذا التأخير يمكن أن يؤخر من زمن وصول النتائج، مما يجعل من هذه النتائج غير صحيحة وغير ذات فائدة، بسبب تجاوزها للسقف الزمني المحدد لوصولها.

كل نظم التشغيل التي تعمل في الزمن الحقيقي تحدث تأخيراً في إرسال النتائج، لكن مقدار هذا الزمن يختلف من نظام لآخر، ويعتبر مقدار هذا الزمن محدداً هاماً في ما إذا كان هذا النظام يصلح للعمل في الزمن الحقيقي أم لا؟ وفي ما إذا كان هذا النظام هو نظام من النوع الصلب، أم من النوع المرن؟، وليس نظام التشغيل في الزمن الحقيقي وحده يسبب التأخير في وصول النتائج في الموعد الزمني المحدد، لكن المكونات المادية (Hardware) هي - أيضاً - سبب في تأخير وصول النتائج في موعدها الزمني المحدد، لذا يمكن الحديث عن أن زمن التأخير (System Latency) مكون من شقين:

• الشق الأول: تأخيراً يسببه العتاد (Hardware)، ويأتي هذا التأخير من مصادر متعددة متمثلة في البطء بعمل الذاكرة الرئيسية و ثم بطء عمل المكونات المادية الأخرى، التي تدخل في مكونات نظم القياس والسيطرة مثل أجهزة التحسس (Sincer)، وأجهزة تحويل القيم من تناظري لرقمي والعكس (Converter Analog-Digital/ Digital-Analog)

وغير ذلك من العتاد، ويرمز لهذا الزمن بالرمز T_H ،

• الشق الثاني: تأخيراً سببه نظام التشغيل في الزمن الحقيقي وهو تأخير سببه طبيعة عمل النظام وقيامه بعمليات مختلفة، لمعالجة مختلف الأحداث، من هذه العمليات عملية التبديل المستمر في اختيار العمليات (Context Switch)، عملية خدمة المقاطعة (Interrupt

Service)، ويرمز لهذا الزمن بالرمز T_S ،

وبهذا يمكن القول: أن زمن التأخير في إرسال النتائج في نظم الزمن الحقيقي مكون من شقين: العتادي والبرمجي؛ أي أنه محصلة هذا الزمن (زمن التأخير) يمكن صياغته على النحو الآتي:

$$(1) \tau = \tau_h + \tau_s$$

و الزمن (τ_s) يختلف من نظام لآخر، ويعود الاختلاف في مقدار هذا الزمن لعدة عوامل من أهمها: معمارية النظام، السياسة في جدولة العمليات، ويمكن التقليل من هذا الزمن τ_s في مرحلة مبكرة من تصميم النظام وذلك باختيار التصميم المناسب، الذي يجعل من هذا الزمن صغير جداً حتى لا يؤثر على عمل النظام في وصول النتائج في موعدها الزمني المحدد، ولمعرفة مقدار الزمن τ_s تم اختيار نظام QNX، كنموذج لنظم التشغيل في الزمن الحقيقي المصمم بتقنية النواة المصغرة، لإجراء التجارب العملية، بهدف معرفة مقدار زمن التأخير الذي يسببه النظام في معالجته للأحداث الهامة، وتم اختيار نظام QNX دون سواه كونه يعد واحد من أشهر النظم التي تعمل في الزمن الحقيقي، ويستخدم في مجالات حيوية هامة جداً.

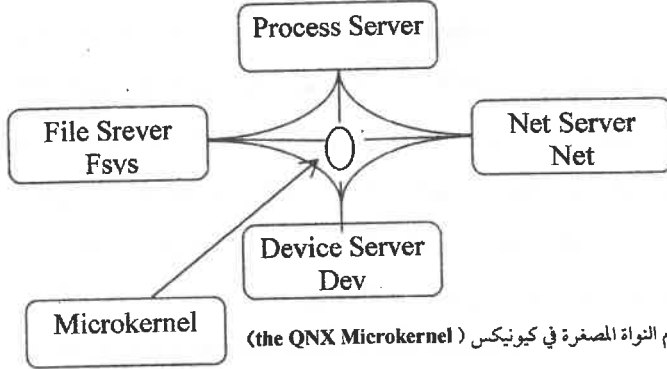
8. نظام التشغيل QNX

إن أهم ما يميز نظام التشغيل في الزمن الحقيقي عن غيره، سرعة استجابته ومعالجته للأحداث الحرجة، التي تتطلب سرعة استجابة عالية من قبل النظام وذلك حتى تنتهي معالجة مثل هذه الأحداث في الزمن المحدد لها دون حدوث أي تأخير، ولكي يتسنى للنظام التنبؤ بالحدود الزمنية للأحداث (العمليات) لتصبح هذه الحدود ملزمة ولا يمكن تجاوزها، لا بد من معرفة زمن التأخير (τ_s) الذي يحدثه نظام التشغيل QNX عند معالجته لأحداث هامة، بمعرفة مقدار هذا الزمن وفي ظروف مختلفة يمكن أن نحكم في ما إذا كان هذا النظام يصلح للعمل في الزمن الحقيقي أم لا؟، يعد النظام QNX من أشهر النظم في الزمن الحقيقي، ويستخدم في البيئات التي تتطلب دقة وكفاءة عالية، وبيئات يعتبر العامل الزمني مهماً جداً، ولا تقبل أي تأخير، ولأهمية نظام QNX فإنه يستخدم اليوم في مرافق كثيرة و هامة جداً وحيوية مثل إدارة ومراقبة حركة المرور في قناة لا مانس الذي يربط فرنسا ببريطانيا، يسيطر نظام QNX ويتحكم بسير العمليات المالية في بورصة نيويورك، كما يتحكم نظام QNX بالعمليات في مصانع Intel.

8.1. معمارية نظام QNX

تم تصميم QNX بتقنية النواة المصغرة Microkernel (شكل 8) وفي هذا النوع من النظم، تقوم النواة المصغرة بجميع الوظائف منخفضة المستوى مثل إدارة الذاكرة، إدارة المعالج، أما بقية الأعمال التي يقوم بها نظام التشغيل فهي عبارة عن برامج تسمى بالحواد **Server**، وتعمل هذه

الخوادم كعمليات منفصلة عن عمل النواة، وتقدم خدماتها مستعينة بالنواة المصغرة عند الحاجة للقيام بعمليات منخفضة المستوى، أما العمليات عالية المستوى مثل إدارة الملفات فتتم بدون الاستعانة بالنواة [6].



شكل 8 نظام النواة المصغرة في كيرنيكس (the QNX Microkernel)

يقتصر عمل النواة المصغرة في نظام QNX على المهام الأساسية والمتمثلة بي :

- الجدولة والتبديل بين العمليات (Scheduling, Switch Context)،
- المقاطعة (Interrupt)،
- إجراء عملية الاتصال والتزامن بين العمليات والخيوط (Inter Process Communication, Synchronization)
- إدارة المؤقتات.

أما بقية العمليات التي يقدمها نظام QNX مثل إدارة الملفات، العمليات، الشبكة وغيرها، فتم عن طريق الخوادم المنفصلة عن النواة والتي تعمل في فضاء المستخدم وبهذه الطريقة لا تعيق النواة في أداء الأعمال المسندة لها.

8.2 الجدولة والتبديل بين العمليات (Scheduling, Switch Context)،

يعتبر نظام QNX من نظم التشغيل في الزمن الحقيقي ويصنف بأنه نظام من النوع الصلب (Hard Real Time System)، حيث يعمل QNX على معالجة العمليات الخارجة، بدون تأخير مما يضمن لهذه العمليات أن تنتهي في الوقت الزمني المحدد لها، ولتلبية هذا المتطلب الهام لا بد من جدولة العمليات الموجودة في النظام والجاهزة للتنفيذ، حتى تنفذ وفقاً لأهميتها.

وتعد عملية الجدولة من المهام التي تقوم بها النواة المصغرة، حيث تقدم QNX 32 مستوى أفضلية (0 أدنى مستوى 31 وأعلى مستوى) [6]، تعتمد جدولة العمليات على مبدأ الأولوية (Preemptive Scheduling) فالعملية ذات الأولوية الأعلى والجاهزة للتنفيذ، تقدم على

غيرها من العمليات، تقدم QNX ثلاث خوارزميات، تستخدم في جدولة العمليات الجاهزة للتنفيذ، وفقاً لبدا الأولويات ولكل هذه الخوارزميات ديناميكية [8] تستخدم لجدولة الأحداث الدورية والغير دورية، هذه الخوارزميات هي:

- خوارزمية الداخل أولاً الخارج أولاً (Scheduling FIFO)،

تنتظر العمليات الجاهزة للتنفيذ في طابور انتظار، ثم يقوم نظام QNX باختيار العملية من الطابور ذات الأولوية الأعلى (العملية الهامة)، أو العملية الأكثر انتظاراً في الطابور، في حال ما إذا كانت جميع العمليات المنتظرة للتنفيذ لها نفس الأولوية، تنفذ العملية المختارة إلى أن تنته أو يتم مقاطعتها، بعملية ذات أولوية أعلى موجودة في طابور الانتظار، تلبى هذه الخوارزمية العمل وفق الداخل أولاً الخارج أولاً في حال ما إذا كانت جميع العمليات لها نفس المستوى من الأولوية.

- خوارزمية الجدولة الدائرية (Scheduling Round Robin)،

تعتمد هذه الخوارزمية على نظام المشاركة في الوقت (Time Sharing) بحيث يقوم نظام QNX باختيار العملية من الطابور ذات الأولوية الأعلى (العملية الهامة)، ويعطى لهذه العملية شريحة من الوقت، تنفذ خلال هذه الفترة، بعد انتهاء الشريحة الزمنية المحددة، والعملية لم تنته بعد، يقرر QNX إما إعطاء هذه العملية شريحة أخرى، إذا كانت لها أولوية، أعلى من غيرها من العمليات المنتظرة في طابور الانتظار أو استبدالها بعملية أعلى منها أو مساوية لها في مستوى الأولوية، يقوم النظام بإعطاء كل عملية من العمليات عند كل مرة يتم اختيارها شريحة زمنية؛ بمعنى آخر فإن زمن المعالج يتوزع بين جميع العمليات وبالتساوي.

- خوارزمية الجدولة بالتبني (Scheduling Adaptive).

تعتمد هذه الخوارزمية على نظام المشاركة في الوقت (Time Sharing) حيث يقوم نظام QNX باختيار العملية من الطابور ذات الأولوية الأعلى (العملية الهامة)، ويعطى لهذه العملية شريحة من الوقت تنفذ خلال هذه الفترة، بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والعملية لم تنته بعد.

يقرر QNX إما إعطاء هذه العملية شريحة أخرى، إذا لم يوجد في الطابور عملية ذات أولوية أعلى، أو يقوم النظام بتخفيض مستوى أولوية العملية بمقدار واحد، وإذا لم يتم اختيار هذه العملية للتنفيذ في زمن يقدر بالثانية، يقوم النظام برفع مستوى أولوية العملية بمقدار واحد.

8.3 المقاطعة (Interrupt)

يعد زمن الاستجابة للأحداث الخارجية في النظم التي تعمل في الزمن الحقيقي مهماً جداً

، على أن لا يؤثر هذا الزمن على العملية ويسبب في تأخرها، لما لذلك من أهمية في زمن وصول النتائج في الزمن الحقيقي، ويعرف زمن الاستجابة للأحداث الخارجية بأنه الزمن الذي يبدأ منذ حدوث الحدث الخارجي وبداية تنفيذ البرنامج الفرعي الخاص بالحدث كما في الشكل (4)، وكون الاستجابة لأي حدث خارجي تقتضي السرعة في الوقت، بحيث يمكن أن يكون هذا الحدث هو عملية على درجة كبيرة من الأهمية، لذا تقوم النواة المصغرة بتقديم خدمة المقاطعة، ويوفر QNX مجموعة من الدوال التي تقوم بهذه العملية، يعرف QNX بدقة عالية زمن المقاطعة [8].

8.4. المؤقتات في نظام Timers in QNX

تعد المؤقتات مهمة جداً في نظم التشغيل في الزمن الحقيقي، وكون مؤقتات العتاد (Timer Hardware) محدودة جداً، ولا يمكن بواسطتها مراقبة وتبع الأزمات الخاصة بكل عملية في النظام، ولكي يعمل QNX بطريقة سليمة، لا بد للنظام من توفير ما يكفي من المؤقتات البرمجية، تقدم QNX وعن طريق النواة المصغرة مجموعة من الدوال بحيث يمكن لكل عملية في النظام أن تمتلك المؤقت الخاص بها، وتمكن هذه الدوال المبرمج من إنشاء عدادات برمجية وإدارتها.

8.5. قياس التأخير T_s في نظام QNX

لمعرفة مقدار الزمن T_s ومدى تأثيره على طبيعة عمل النظام في الزمن الحقيقي، وفي ما إذا كان هذا الزمن ثابتاً في ظروف مختلفة، إذ يعد ذلك من أهم متطلبات العمل في الزمن الحقيقي وكذا أهم ما يميز نظام التشغيل في الزمن الحقيقي عن غيره، ولمعرفة مقدار هذا الزمن تم إجراء التجارب العملية، في ظروف مختلفة، لأهم العمليات التي يقوم بها نظام QNX عند معالجته لأحداث الزمن الحقيقي مثل عملية التبديل والمعالجة، وعملية المقاطعة.

8.6. طرق قياس زمن التأخير في نظام QNX

لمعرفة مقدار الزمن T_s في نظام QNX يمكن استخدام الطريقة البرمجية (Programming Method) وذلك باستغلال ما يوفره نظام QNX من مؤقتات، يمكن برمجتها لمعرفة مقدار هذا الزمن، كما يمكن استخدام طرق العتاد (Methods Hardware)، بتوفير العتاد المخصص لقياس هذا الزمن وبرمجته للحصول على النتائج، وبهدف الحصول على نتائج دقيقة لأي نظام يعمل في الزمن الحقيقي، تم استخدام طرق العتاد (Hardware Methods) وذلك لما تتميز به هذه الطرق من الدقة العالية في الحصول على النتائج لأن بعض النظم لا توفر الكم الكافي من

المؤقتات البرمجية، وللحصول على النتائج؛ الدقيقة تم ربط جهاز الحاسوب المستخدم في عملية القياس بنظام مؤقت عتادي يسمى **VMIO 10**، وهو عتاد يحتوي على مؤقتات تم برمجتها ليتم بواسطتها معرفة مقدار زمن التأخير الذي يسببه نظام **QNX**، ويتكون **VMIO 10** من نظامين من نوع **Z8536** والمسماة **Counter/Timer and Parallel I/O Unit** كل نظام من **Z8536** مكون من ثلاثة عدادات، يمكن برمجتها لتعمل كمؤقتات، يتم من خلالها تحقيق وظائف عديدة، مثل مراقبة العمليات، قياس زمن التأخير الناتج عن عملية تبديل العمليات، قياس زمن التأخير الناتج عن خدمة المقاطعات، كما يعمل نظام **VMIO 10** وفق ساعة تعمل بتردد **4MH** وهذا يمكننا من قياس زمن التأخير بدقة عالية تبلغ نحو **25ns**، تم برمجته هذه العدادات لاستغلالها في العمل كمؤقتات، تعمل على قياس زمن التأخير الذي يسببه نظام **QNX** في تنفيذ عمليات هامة، مثل عملية التبديل بين العمليات، والمقاطعة.

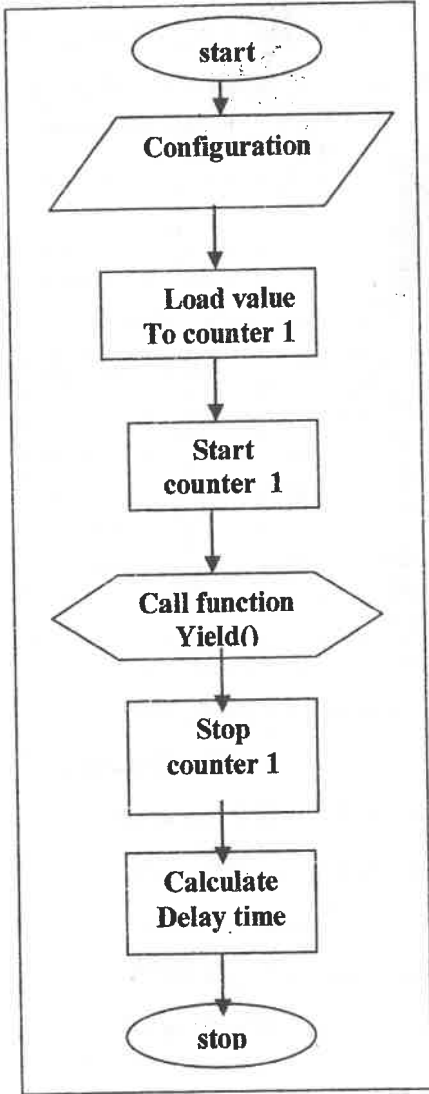
8.7. تهيئة VMIO 10 للعمل مع نظام QNX

يعمل **VMIO 10** كنظام للمراقبة، يمكن بواسطته معرفة زمن التأخير الذي يسببه نظام **QNX**، نتيجة لطبيعة عمل النظام في بيئة تعددية البرامج (**Multitask System**)، لا بد من تهيئة **VMIO 10** برمجياً للتحكم بالعمليات المختلفة المتعلقة بعمله، مثل إعطاء القيم الابتدائية للعداد الذي يتم اختياره للعمل، السماح له ببدء العمل، بحيث تتناقص قيمة العداد بمقدار واحد تلقائياً بعد مرور **25ns**، إضافة لعملية توقيف العداد عن العمل كل ذلك يتم برمجياً، لقياس زمن التأخير الذي يسببه نظام **QNX**، نتيجة لعملية التبديل بين العمليات، تم استخدام عداد واحد، بحيث يعطى له في البداية قيمة ابتدائية كما هو موضح في الشكل (9a) وتعطى له إشارة البدء بالعمل، ثم تستدعى الدالة التي تقوم بعملية التبديل بين العمليات (**yeild**) وبعد استدعاء هذه الدالة، يوقف العداد عن العمل، ومن خلال القيمة الابتدائية والنهائية للعداد وضرب الفارق بينهما بـ **25ns** نحصل على الزمن الذي تستغرقه دالة التبديل.

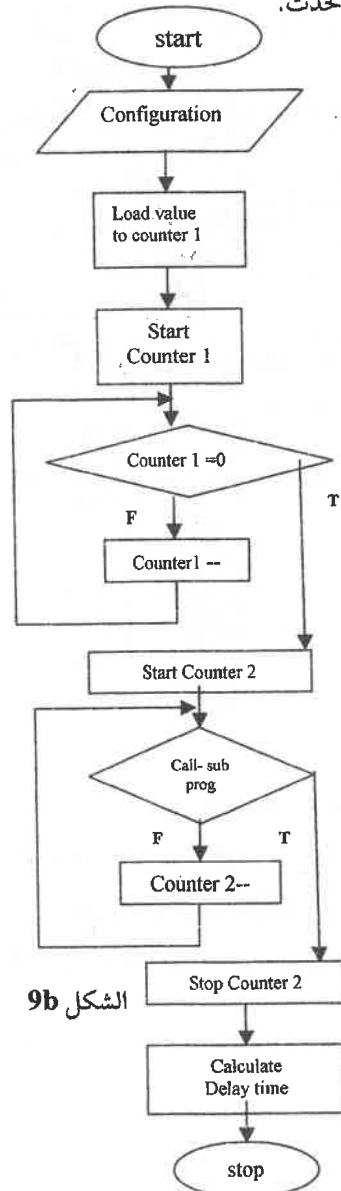
وأما لقياس زمن التأخير الذي يسببه نظام **QNX** بسبب عملية المقاطعة (**Interrupt Latency**) يستخدم عدادان، العداد الأول: يعمل عملية محاكاة لحدث ما خارجي، يتقدم بطلب خدمة ما من نظام التشغيل، ويستخدم العداد الآخر لحساب زمن تأخير النظام في سرعة استجابته لهذا الطلب، ويتم تهيئة العدادين للعمل كما في الشكل (9b) وعلى النحو الآتي:

تعطى لكل من العداد الأول والثاني قيم ابتدائية، وتعطى إشارة البدء في العمل للعداد الأول، فيبدأ

هذا العداد بالتناقص المنتظم بمقدار 1 كل 25ns، عند وصول قيمة العداد درجة صفر تعطى إشارة البدء بالعمل للعداد الثاني، وترسل إشارة إلى نظام QNX بأن حدث ما ينتظر التنفيذ على شكل مقاطعة إلى النظام الخاص بخدمة المقاطعات (Interrupt System Controller)، ويستمر العداد الثاني في عملية التناقص حتى تنفذ أول عملية في البرنامج الفرعي المخصص لخدمة هذا الحدث.



الشكل 9a



الشكل 9b

9. النتائج

تم تكرار عملية قياس الزمن T_s المكون من زمن التأخير بسبب عملية تبديل العمليات التي تتم عن طريق النواة المصغرة، وكذا زمن التأخير الذي يسببه خدمة المقاطعة، أكثر من مرة، وكذا في حالة عند ما يكون النظام محمل، أي ينفذ برامج كثيرة، وعندما يكون غير محمل، بهدف التأكد من أن زمن التأخير ثابت في كل هذه الظروف، كذلك تم تنفيذ البرامج على أجهزة مختلفة، من حيث السرعة، ويوضح الجدولان (2,1) مقدار زمن التأخير الذي يسببه نظام QNX.

| Type of processor | Context Latency | Interrupt Latency | Repeating Counts |
|-------------------|-----------------|-------------------|------------------|
| P100 | 2.6 μ s | 4.4 μ s | 10 |
| P133 | 1.95 μ s | 4.3 μ s | 10 |
| P166 | 1.6 μ s | 3.3 μ s | 10 |
| P200 | 1.2 μ s | 1.4 μ s | 10 |

جدول 1 يوضح النتائج العملية لزمن التأخير الذي يسببه نظام QNX

| Type of processor | Context Latency | Interrupt Latency | Application Counts |
|-------------------|-----------------|-------------------|--------------------|
| P100 | 2.6 μ s | 4.4 μ s | 5 |
| P100 | 2.6 μ s | 4.4 μ s | 10 |
| P133 | 1.95 μ s | 4.3 μ s | 5 |
| P133 | 1.95 μ s | 4.3 μ s | 10 |
| P166 | 1.6 μ s | 3.3 μ s | 5 |
| P166 | 1.6 μ s | 3.3 μ s | 10 |
| P200 | 1.2 μ s | 1.4 μ s | 5 |
| P200 | 1.2 μ s | 1.4 μ s | 10 |

جدول 2 يوضح النتائج العملية لزمن التأخير الذي يسببه نظام QNX

10. الاستنتاجات

1. في الجدولين 1,2 نلاحظ أنه رغم تكرار عملية القياس لأكثر من مرة (عشر مرات في الجدول 1) على نفس الجهاز وفي حالات مختلفة للنظام (محمل كما في الجدول 2، غير محمل كما في الجدول 1) تم الحصول على نفس النتائج في كل مرة، مما يؤكد أن نظام QNX يلبي متطلبات النظام للعمل في الزمن الحقيقي، كون زمن التأخير صغيراً جداً و ثابتاً في مختلف الظروف،

2. تكرار عملية قياس الزمن T_S على أجهزة مختلفة في المواصفات (من حيث سرعة الأجهزة) أدى إلى تناقص هذا الزمن مما يعني أنه ومع تطور تكنولوجيا العتاد، تقل قيمة هذا الزمن وبشكل واضح ومستمر،
3. زمن التأخير قليل جداً ويقاس بالميكرو ثانية، كما إنه ثابت وهذا يعطي للنظام القدرة على التنبؤ بزمن انتهاء المعالجة للأحداث الحرجة، وهذه الخاصية هي من أهم متطلبات العمل في الزمن الحقيقي، كما إن الزمن T_S قليل و لا يؤثر بشكل كبير على ما يسمى بالعمليات الحرجة التي يتطلب من النظام سرعة الاستجابة لها ومعالجتها في الوقت الزمن المحدد لها،
4. سياسة جدولة العمليات في QNX تعتمد على نظام الأولويات وهي بذلك لا تسمح لأي حدث حرج (هام جداً) أن يتأخر ويتجاوز الوقت الزمني المحدد له، حيث وهذا العملية غير مقبولة أساساً في مثل هذه النظم، مما يعني أن نظام QNX من النوع الصلب، كونه يرسل النتائج في الزمن المحدد وبدون تأخير.

12. المراجع (References)

1. Sang-Yeob Lee , Youjip Won , Whoi-Yul Kim, Zikimi: A Case Study in Micro Kernel Design for Multimedia Applications, Multimedia Tools and Applications, v.27 n.3, p.351-366, December 2005,
2. Takuro Kitayama , Tatsuo Nakajima , Hideyuki Tokuda. RT-IPC: an IPC extension for real-time mach. USENIX Symposium on USENIX Microkernel's and Other Kernel Architectures Symposium, p.8-8, September 20-23, 1993, San Diego, California.
3. Johannes Helander , Alessandro Forin, MMLite: a highly componentized system architecture, Proceedings of the 8th ACM SIGOPS European workshop on Support for composing distributed applications, p.96-103, September 1998, Sintra, Portugal,
4. Joseph M.,Pandaya P.: Finding Response Time in Real-Time System. The Computer Jornal,1996,Vol.29,No.5,pp.390-395,
5. www.qnx.com
6. Steve Furr: What Is Real Time And Why Do I Need It?, 2002 QNX Software Systems Ltd.
7. Timmerman Martin: Can Windows NT 4.0 be used as an RTOS ? . Real-Time Magazine, Issue 1998-4,(<http://www.realtime-info.be>).
8. اللبني إيمان، العبدالله أسامة.: تصميم وتنفيذ نظم التشغيل الحديثة، الشعاع للنشر، 2005م

Abstract

Study focuses on the identification of operating systems that operate in real time (Real-Time Systems), in terms of designing these systems, and the impact on the work required to work in environments in real time, and the fact that work in these environments depends on the time a mediator is essential, because of the importance of time as a key factor in these systems, the research focused on the study design of these systems in such a manner which meets the demands of work in the real time of rapid response to events and data transmission in time assumed to reach without delay. and to know the delay time caused by the system in the handling of operations (events) , and for this time of the negative repercussions that could affect the operation of the system in an environment that requires working in real time, and to have been test laboratory on the QNX operating system, a model for operating systems that operate in real time.

مؤشرات المزارعين نحو التنمية الزراعية الريفية المستدامة في مديرية السبرة ، محافظة إب

(د.عبدالكريم سعيد ، د.خالد الحكيمي، د.عبدالهدي،

د.إسماعيل الحداد)

أستاذ الاقتصاد والإرشاد الزراعي المساعد، كلية الزراعة، جامعة إب

أ. أحمد عبده سيف اليماني

مدرس، الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة إب

الملخص :

استهدف البحث التعرف على اتجاهات مزارعي عزلة عينان ؛ مديرية السبرة من محافظة إب نحو التنمية الزراعية الريفية المستدامة وعلى بعض خصائصهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد جمعت البيانات عن طريق الاستبيان بالمقابلة الشخصية لعينة مكونة من 300 مزارع مثلت حوالي 34.3% من حجم مجتمع البحث. استخدم فيه كل من مقياس النزعة المركزية والتشتت والاختلاف لتحليل بيانات البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، و بينت النتائج أن اتجاهات المزارعين نحو التنمية الزراعية الريفية المستدامة إيجابية إلى حد كبير، حيث بلغت 72.2%.

وفيما يتعلق بالخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية لمزارعي المنطقة، تبين أن عمر المزارع متوسط إلى مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي 46.2 وارتفع المستوى التعليمي، حيث بلغت نسبة الأمية 25%، وان 54.6% من المزارعين.

تشكل الزراعة المهنة الرئيسية لهم، رغم انخفاض مستوى الدخل من الزراعة إذ بلغ متوسط الدخل الشهري للفرد 15.4 ألف ريال.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في إقامة الحواجز المائية في المنطقة وتزويد المزارعين بالتقنيات الحديثة في الري بتكاليف تشجيعية، بالإضافة إلى تنمية قدرات السكان ورفع مستوى التأهيل والتدريب لديهم بإقامة الدورات التدريبية وتنفيذ مشاريع تنمية مستدامة في المنطقة.

المقدمة :

يتزايد الاهتمام بالزراعة المستدامة في دول العالم المختلفة منذ ثمانينات القرن الميلادي الماضي، كنتيجة لظهور بوادر التأثيرات السلبية للزراعة الصناعية على البيئة وصحة المستهلكين وأمن الحياة الاجتماعية للمزارعين وسكان الريف. إذ بدأ واضحاً للمهتمين بقضايا التنمية والبيئة وصحة الإنسان أن الثورة الخضراء **Green Revolution** التي ساهمت في توسع الإنتاج الزراعي تسبب في تلوث البيئة عبر استخدام العديد من المدخلات الصناعية في الزراعة كالأسمدة والمبيدات، وتؤدي إلى تدهور التربة الزراعية وتعريضها من خلال المبالغة في استخدام المعدات الثقيلة في العمليات الزراعية، وإلى تغيير النمط التقليدي الزراعي وهجرة سكان المناطق الريفية والزراعية والنزوح إلى المدن، بالإضافة إلى الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية.

وبهذا يتضح عدم قدرة نظام الزراعة المكثفة على الاستمرار في الإنتاج الزراعي بنفس المعدلات العالية و في الوفاء باحتياجات الناس من الغذاء السليم بالإضافة إلى صعوبة الاستمرار في توفير متطلبات هذا النظام الزراعي المكثف و المكلف مادياً وبيئياً. ولقد دفع ذلك العلماء إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية في أحقية الحصول على الغذاء الصحي والبيئة النقية و الموارد الطبيعية المصانة و المنتجة.

ومن هنا نشأ الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة التي أصبحت الآن تمثل محوراً جوهرياً في السياسة الزراعية للعديد من الدول (الشنيفي، 2009).

من هنا اهتمت الحكومة اليمنية بالقطاع الزراعي لدوره الحيوي في تأمين الاحتياجات الغذائية للمواطنين. وقد قامت بإعداد الخطة الخمسية الأولى (1996 - 2000) والثانية (2001 - 2005) والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وبخاصة العاملين في مجالات الإنتاج الزراعي والذي أدى بدوره إلى قيام مشاريع زراعية مختلفة في مجال إنتاج الفاكهة ومحاصيل الخضار والتي غطت بعضها احتياجات السوق المحلية وصدرت إلى الخارج (كتاب الإحصاء الزراعي، 2010). إلا أنه رافق هذه التنمية الزراعية ظهور بعض الآثار السلبية المتعلقة بالبيئة و الموارد الطبيعية، نتيجة التكتيف الزراعي باستنزاف المياه والاستخدام العشوائي للمبيدات الكيماوية (الخطة الخمسية الثانية 2001 - 2005)

مفاهيم متعلقة بالاستدامة :

الاستدامة تعني بقاء الشئ والجهد المتواصل كما هو ، أما في الزراعة فان الاستدامة تعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية (صرصور، 1999).

وتعرف التنمية الزراعية المستدامة بأنها الزراعة القادرة على إدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة، مع صيانة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها (صرصور، 1999).

وتعرفها منظمة الزراعة والأغذية الدولية (FAO, 1999) بأنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية والتهئية إلى التغيير التقني والمؤسسي لما يضمن تحقيق الاحتياجات الإنسانية وبصورة مستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية وتصون الأرض والمياه والتنوع الوراثي للنبات والحيوان، كما إنها غير ضارة بيئياً ومناسبة فياً وقابلة للتطبيق اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً .

وبغض النظر عن التعريف فإن أي نظام تنموي زراعي مستدام عليه أن يلبي الشروط التالية مجتمعة: السلامة البيئية، الجدوى الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والقدرة على التكيف (صرصور، 1999).

وترى المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن التوجهات الرئيسية للتنمية العربية المستدامة للعقدين القادمين تركز على المياه كمحدد رئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، تنمية وحماية الأراضي الزراعية، استغلال الموارد الزراعية من منظور تكاملي، التطوير والتحديث التقني للزراعة، أوليات التنمية القطاعية، بناء القدرات وتنمية القدرات البشرية، الاستثمار الزراعي المشترك، تنشيط التجارة الزراعية العربية، كمحرك للتنمية، التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية، المساهمة في ازدهار الريف، مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007).

ويدور منهج التنمية الزراعية المستدامة حول المحور الرئيسي لها وهو الإنسان، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في وضع البرامج والسياسات ودعم الجهود الرائدة وبناء قدرات المجتمعات المحلية الريفية والفئات المحرومة وغير ذلك من أصحاب الشأن من اجل الاعتماد على نفسها(أبو شريحة، 2008).

ولا بد أن يقوم بناء القدرات في جميع شرائح المجتمع وخاصة المجتمع الريفي على التعليم من قراءة وكتابة ومهارات حياتية ومحو أمية سكان الريف بجميع شرائحها وتركيبها السكانية، وهذا

الأمر يحتاج إلى جهد كبير ومتواصل (الحكيمي، 2008).

وقد اهتمت الحكومة اليمنية بتنمية القطاع الزراعي في الفترة الأخيرة من خلال بعض المشروعات التي تضمنتها الخطة الخمسية الأولى من عام 1996 - 2000م والخطة الخمسية الثانية 2001 - 2005، مما أدى إلى تمكن القطاع الزراعي من تحقيق معدل نمو سنوي 5٪، والمساهمة في توفير جزء كبير من احتياجات السكان من المواد الغذائية، بل استطاع القطاع الزراعي تحقيق اكتفاء ذاتياً في معظم الخضروات والفواكه وتصدير كميات كبيرة منها. كما قامت بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية شملت معظم أنشطة وجوانب القطاع الزراعي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2006).

كما عملت الحكومة على رسم وتنفيذ عدد من السياسات وخطط العمل المرتبطة بالتنوع الحيوي والتنمية المستدامة مثل الاستراتيجية الوطنية للمياه وسياسة مساقط المياه والخطة الوطنية لحماية البيئة والخطة الوطنية لمكافحة التصحر (الهيئة العامة لحماية البيئة، 2004). ولقد تم اختيار عزلة عينان في مديرية السبرة من محافظة إب، مجتمعا لإجراء الدراسة عليها، للأسباب الآتية:

1. قربها من مركز المحافظة وتوفر الأراضي الزراعية والموارد المائية.
2. قربها من الطرق الرئيسية المسفلتة وقرب قرى العزلة من بعضها ومن الأراضي الزراعية.
3. إمكانية تبني المنطقة لجعلها إنموذجا لبقية العزل من خلال تبني إقامة مشروعات تنمية زراعية مستدامة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية لمواطني عزلة عينان وأثرها على التنمية الزراعية الريفية المستدامة.
2. التعرف على اتجاهات مزارعي عزلة عينان نحو التنمية الزراعية الريفية المستدامة.

منهجية البحث:

أجريت الدراسة على عزلة عينان في مديرية السبرة من محافظة إب، الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة إب، على بعد حوالي 25 كم من مركز المحافظة. ويرجع اختيار هذه المنطقة للأهمية الزراعية لها والمتعلقة بتوفر الأراضي الزراعية والمياه، إضافة إلى قربها من مركز المحافظة والطرق المسفلتة والذي يمكن أن يجعلها مركزاً ونموذجاً لتحقيق التنمية المستدامة في مناطق ريفية أخرى.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أسر المنطقة البالغ عددهم 875 أسرة (كتاب إحصاء المساكن والسكان 2004). ونظراً لكبر مجتمع الدراسة فقد عمد إلى أخذ العينة بالطريقة العشوائية البسيطة **Simple Random Sampling** بلغ قوامها 300 أسرة بواقع 34.3 %.

جمع البيانات وتحليلها :

اعتمد البحث على الاستبانة بعد المقابلة الشخصية مع مزارعي المنطقة، بحيث تم تصميم الاستبانة التي اشتملت على جميع التساؤلات والاستفسارات التي تحقق أهداف البحث وأغراضه. وتم اختبار الصدق للاستبانة بعرضها على أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي بكلية الزراعة، جامعة إب .

تم استخدام كل من مقاييس التوسط او التمرکز والتشتت والاختلاف باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**.

النتائج والمناقشة :

تم عرض 12 سؤالاً لتحديد المؤشرات الرئيسية لاتجاهات المزارعين المبحوثين نحو الزراعة المستدامة كما هو موضح في الجدول (1) كما يلي :

جدول (1) : ترتيب رغبة المبحوثين في إقامة مشاريع زراعية تنموية وفقاً للأهمية النسبية للمشاريع المقترحة

| السؤال | عدد | % |
|---|-----|------|
| إتباع الطرق الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج | 257 | 85.7 |
| التقليل من استخدام المبيدات الكيميائية | 249 | 83.0 |
| التقليل من استخدام الأسمدة الكيميائية | 249 | 83.0 |
| استغلال مخلفات الزراعة لإنتاج أسمدة عضوية | 246 | 82.0 |
| استغلال مخلفات الحيوانات لإنتاج غاز حيوي | 242 | 80.7 |
| مشروع تربية الدجاج | 234 | 78.0 |
| مشروع تربية الأغنام | 205 | 68.3 |
| زراعة الخضر البقولية المختلفة | 201 | 67.0 |
| مشروع تربية النحل | 201 | 67.0 |
| مشروع تربية وتسمين العجول | 180 | 60.0 |
| زراعة الفراولة. | 176 | 58.7 |
| إنشاء بستان لأشجار فاكهة مختلفة | 158 | 52.7 |

أولاً: اتجاهات مزارعي عزلت عينان نحو التنمية الزراعية المستدامة :

تم عرض 12 سؤالاً صممت لقياس اتجاهات المزارعين الباحثين نحو التنمية الزراعية المستدامة وتم ترتيبها، وفقاً لأهميتها حسب الرغبة والميول نحو هذه المشاريع كما هو موضح بالجدول (1).

ويلاحظ أن اتجاهات المزارعين نحو وسائل تحقيق الزراعة المستدامة ايجابية حيث بلغت 72.2%. وعلى مستوى العبارات الفردية فقد تراوحت النسبة المئوية بين 52.7% كحد أدنى و 85.7% كحد أعلى. وسجلت عبارة "إنشاء بستان فاكهة مختلفة" أدنى نسبة مئوية بواقع 52.7% وعبارة "اتباع الطرق الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج" أعلى نسبة مئوية تليها عبارة "التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية" بنسبة 83.0%. أما العبارات المتعلقة برغبة المزارعين بإقامة مشاريع زراعية تنموية مستدامة فكانت متراوحة بين ادني حد 52.0% وأعلى حد 78%.

إن موافقة المزارعين الباحثين على خطورة بقايا المواد الكيميائية على الفواكه والخضار والمحاصيل الحقلية على صحة المستهلكين، وعلى ترشيد استهلاك المياه في الزراعة باستخدام طرق الري الحديثة تمثل خطوة هامةً لأتجاه تبني الزراع لبعض تقنيات الزراعة المستدامة، ويتفق هذا مع ما توصل إليه (Norvell & Hamming, 1999). كما أوضح المزارعون الباحثون من خلال المقابلة الشخصية حاجتهم إلى برامج إرشادية لتدريبهم على أساليب الزراعة المستدامة والتي تُحافظ على التوازن بين الإنتاج الزراعي وسلامة البيئة وصحة الإنسان، ويتفق هذا مع ما توصل إليه (Kotile & Martin, 2000).

ومن خلال النظر إلى النسبة المئوية الكلية لاتجاهات المزارعين والبالغة 72.2% تبين أن هناك حاجة إلى إقامة برامج تدريبية وإرشادية للعمل على تغيير الاتجاهات السلبية لدى المزارعين لتبني التنمية الزراعية المستدامة وذلك بإدخال تقنيات زراعية من إتباع الطرق الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج وغيرها كما هو موضح في الجدول رقم (1) ومن ضمنها تقنيات الري الحديث وإدخال تقنيات حصاد المياه المتمثلة بإقامة السدود والحواجز المائية، لتوفير القدر الكافي من المياه لإقامة مشاريع تنموية زراعية في المنطقة.

ثانياً : الخصائص الشخصية والاجتماعية لمزارعي عزلت عينان :

يوضح جدول (2) الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمزارعين الباحثين

والذي يتبين من خلاله أن حوالي ربع الباحثين (18.9%) تنتمي أعمارهم للفئة العمرية 46-50 عاما و 12.6% تنتمي أعمارهم للفئة العمرية 41-45 عاما، في حين بلغ متوسط العمر 46.2 سنة وغالبيتهم (88%) متزوجون. وقد بلغ الانحراف المعياري بين الفئات العمرية المختلفة 11.6 وبتباين 134.7.

ولقد تم سؤال العينة البالغ عددها 300 مزارع عن مستوى التعليم، أجاب على السؤال 108 زراع حيث بلغ نسبة التعليم الأساسي 22.6% والتعليم الثانوي 6.6% ونسبة التعليم الجامعي 6.6%. بينما كانت الإجابة على سؤال يقرأ ويكتب 33% وأمّي 25% من مجموع العينة المدروسة (جدول 2)، وهذا الأمر يجب أخذه في الاعتبار عند وضع البرامج الإرشادية الخاصة بالزراعة المُستدامة واستخدام طرق إرشادية متنوعة لتتلاءم مع التباين الواضح في المستويات التعليمية للزراع، كما يمكن الاستفادة من الزراع الحاصلين على شهادة ثانوية وجامعية بتدريبهم ليصبحوا المتبنين الأوائل لتقنيات الزراعة المُستدامة المختلفة.

كما تبين أن الزراعة تشكل المهنة الرئيسية للسكان بواقع 54.6%، بينما 22% مهنتهم الرئيسية غير زراعية (تجار، عمال، سائقين، مدرسين، موظفين) وبلغ نسبة الذين لم يجابوا 23.2%.

أما بالنسبة للدخل المزارعين فقد تبين أن مستوى دخلهم متدن جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدخل الشهري 15.4 (ألف ريال يمني) بتباين قدره 128.8. ووجد أن 3.33% يقل دخلهم الشهري من الزراعة عن 5000 (ألف ريال يمني)، و 5.67% يتراوح دخلهم الشهري بين 36-40 (ألف ريال يمني) (جدول 3)، وقد بلغ الانحراف المعياري بين فئات الدخل المختلفة 11.3.

ويمكن تفسير هذا التدني في مستوى الدخل إلى التخوف لدى المزارعين من إظهار الدخل الفعلي لهم وهذا كان واضحاً من النسبة الكبيرة التي لم تجاب منهم على هذا السؤال والبالغة 62%. وهذا على الرغم من اعتمادهم على زراعة القات، الذي يمكن أن يتخلى المزارع عن زراعته باعتماد برنامج مدرّوس بتبني الدولة تعميم زراعات أخرى مهمة، تعوض قالمي أشجار القات الفارق من الدخل السنوي ولفترة محددة.

| جدول (2) : الخصائص الشخصية والاجتماعية لمزارعي عزلة عينان (ن=300) | | |
|--|-------|------|
| النسبة المئوية للحاصلين على شهادة تعليمية من أرباب الأسر | | |
| الصفة | العدد | % |
| أساسي | 68 | 22.6 |
| ثانوي | 20 | 6.6 |
| جامعي | 20 | 6.6 |
| لم يجب | 192 | 64.0 |
| النسبة المئوية لغير الحاصلين على شهادة تعليمية من أرباب الأسر | | |
| يقرا ويكتب | 99 | 33 |
| أمي | 75 | 25 |
| لم يجابوب | 126 | 42 |
| الحالة الاجتماعية | | |
| متزوج | 264 | 88.0 |
| أعزب | 0 | 0.0 |
| أرمل | 5 | 1.6 |
| مطلق | 1 | 0.3 |
| لم يجابوب | 30 | 10.0 |
| المهنة الأساسية | | |
| زراعية | 164 | 54.6 |
| غير زراعية | 66 | 22 |
| لم يجابوب | 70 | 23.3 |

| عمر رب الأسرة | | |
|---------------|-----------|---------------|
| % | العدد (F) | الفئة العمرية |
| 1.3 | 3 | 16-20 سنة |
| 2.5 | 6 | 21-25 سنة |
| 8.4 | 20 | 26-30 سنة |
| 9.7 | 23 | 31-35 سنة |
| 10.9 | 26 | 36-40 سنة |
| 12.6 | 30 | 41-45 سنة |
| 18.9 | 45 | 46-50 سنة |
| 10.5 | 25 | 51-55 سنة |
| 10.9 | 26 | 56-60 سنة |
| 14.3 | 34 | 60-65 سنة |
| 100 | 238 | |

المتوسط الحسابي = 46.2، التباين = 134.7، الانحراف المعياري : 11.6

| جدول (3) متوسط الدخل الشهري من الزراعة (ألف ريال يمني) | | |
|--|-----------|--------------------------|
| % | العدد (F) | الفئة (بالآلاف الريالات) |
| 3.33 | 10 | 1 - 5 |
| 16.67 | 50 | 6 - 10 |
| 4.67 | 14 | 11 - 15 |
| 4.67 | 14 | 16 - 20 |
| 1.00 | 3 | 21 - 25 |
| 1.33 | 4 | 26 - 30 |
| 0.67 | 2 | 31 - 35 |
| 5.67 | 17 | 36 - 40 |
| 38.00 | 114 | |

المتوسط الحسابي = 15.4، التباين = 128.8، الانحراف المعياري : 11.3

التوصيات :

استنادا إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن الخروج بالتوصيات الآتية :

1. التوسع في إقامة السدود والحواجز المائية في المنطقة لاستخدامها في الري وتغذية المياه الجوفية كون المياه تعتبر المحدد الرئيس للتنمية الزراعية المستدامة.
2. تزويد المزارعين بتقنيات الري الحديث (كالري بالتنقيط) وبتكاليف تشجيعية.
3. تنمية قدرات السكان ورفع مستوى التأهيل والتدريب لديهم من خلال إقامة الدورات التدريبية في مختلف المجالات الزراعية.
4. تنفيذ مشاريع تنمية مستدامة في المنطقة المبحوثة، نظراً لرغبة المزارعين في ذلك تبناها الدولة وبمشاركة المستفيدين.
5. تنظيم وتنفيذ حملات إعلامية مكثفة لتوعية الزُّراع بتقنيات الزُّراعة المُستدامة المختلفة.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

1. أبو شريجة نبيل (2008): الزراعة والتنمية (دراسة)، الشبكة العربية لتنمية الزراعة المستدامة <http://www.ansadme.net/>
2. الحكيمي خالد (2008): التنمية الزراعية الريفية المستدامة و تحقيق الأمن الغذائي في اليمن. الندوة العلمية حول الاكتفاء الذاتي وطوح تحقيق الأمن الغذائي في اليمن. كلية ناصر للعلوم الزراعية -- جامعة عدن
3. الشنيفي محمد (2009): مقدمة في الزراعة جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. <http://faculty.ksu.edu.sa>
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007): استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين. جامعة الدول العربية، الخرطوم.
5. الهيئة العامة لحماية البيئة (2004): الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي والخطة التنفيذية للجمهورية اليمنية - وزارة المياه والبيئة.
6. صرصور شوكت (1999): حول مفهوم الزراعة المستدامة، عن كتاب الزراعة من اجل المستقبل. الشبكة العربية لتنمية الزراعة المستدامة
7. كتاب إحصاء المساكن والسكان (2004): وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء.
8. كتاب الإحصاء الزراعي (2010): وزارة الزراعة والري الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية، صنعاء.
9. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2006): استراتيجية التخفيف من الفقر، رئاسة مجلس الوزراء، صنعاء.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

1. FAO. (1999): Netherlands Conference on Agriculture and the Environment: <http://www.fao.org/sd/epdirect/epre0023.htm>.
2. Kotile D. G., and R, A., Martin (2000): Sustainable Agricultural Practices for Weed Management: Implications to Agricultural Extension Education, Journal of Sustainable Agriculture. Vol. 16 (2), pp. 31-51.
3. Norvell S., D. and Hamming M. D., (1999): Integrated Pest Management Training and Sustainable Farming Practices of Agriculture, Vol. 13 (3), pp. 85 – 101.

**Farmers' Attitudes Toward Sustainable Rural Agriculture
in Aynan privacy (Al Sabrah province), Ibb Governorate**

Abdul Kareem Saced, Khalid Al Hakimi, Abduh Al Haddi, Ismaeel Al Haddad,
Ahmed abduh Saif Al Yamany.

(Extension & Economics Dept, Plant Production Dept. Faculty of Agriculture
and Veterinary – Ibb University)

ABSTRACT :

The study aimed to study farmers' attitudes towards sustainable rural agriculture in Aynan privacy and to explore some of their socioeconomic characteristics.

Data were collected using a questionnaire, with a simple random sample of 300 farmers, representing 34.3 % of the study population. Percentages, mathematical means, Measures of Dispersion or Variation, Measures of Central Tendency were obtained using the SPSS statistical package.

The study revealed that the farmers generally have a positive attitude toward sustainable agriculture with a score of 72.2 %.

The research findings indicate that average farmer age was middle up to high 46.2 years, and farmers had high education level, only 25% were illiterate, and agriculture was a first job for 54.6 % of the respondents and the agricultural income of the farmers was as low as reaching 15.4 thousands YR.

It was recommend that extension and training programs related to sustainable agriculture should be planned and executed. Also building dams and introducing modern irrigation technology were recommend.

سلوك التشوه المعتمد على الزمن للسبيكة التي أساسها القصدير خلال عملية التحول

علي النخلاني⁽¹⁾ ، محمد عبد الحفيظ⁽¹⁾ ، خليل عزيمة⁽²⁾

⁽¹⁾ قسم الفيزياء - كلية العلوم - جامعة دمشق - سوريا

⁽²⁾ قسم علم المواد - كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية - جامعة دمشق - سوريا

خلاصة البحث:

يتناول هذا البحث دراسة سلوك الزحف للسبيكة الثلاثية $Pb-61.9wt\%Sn-2wt\%Zn$ اعتماداً على الزمن ، حيث أجريت تجارب زحف إجهاد الشد الثابت عند إجهادات ثابتة تتراوح من 5,3 إلى 7,802 ميغا باسكال وعند مدى درجة حرارة من 363 إلى 433 كلفن. وخلصت الدراسة إلى أن معدل انفعال الزحف يزيد وزمن الزحف ينقص بزيادة الإجهاد المطبق ودرجة الحرارة. وأجري تحليل المساح الإلكتروني المجهرية على العينات لمعرفة آليات تشوه الزحف. وأوضحت النتائج أن انزلاق حدود الحبيبة هي آلية الزحف ضمن الإجهاد ودرجة الحرارة المعطاة.

الكلمات المفتاح: الزحف ، السبيكة الثلاثية $Pb-61.9wt\%Sn-2wt\%Zn$ ؛

ميكانيكية الزحف ، إجهاد الشد ، ميكانيكية التشوه ، مدة الزحف .

- [11] X.J. Yang, C.L. Chow, K.J., *International Journal of Fatigue* 25 (2003) 533–546.
- [12] A. Fawzy, R.H. Nada, *Physica B* 371 (2006) 5.
- [13] N.F. Mott, F.R.N. Nabarro, *Bristol Conference on the Strength of Solids*, Phys. Soc. London, 1948, p. 50.
- [14] S.-H. Song, J. Wu, X.-J. Wei, D. Kumar, S.-J. Liu, L.-Q. Weng, *Materials Science and Engineering A* 527 (2010) 2398–2403.
- [15] A.A. El-Daly, A.M. Abdel-Daiem, M. Yousf, *Materials Chemistry and Physics* 71 (2001) 111–119.
- [16] A.A. El-Daly, A.M. Abdel-Daiem, M. Yousf, *Materials Chemistry and Physics* 74 (2002) 43–51.
- [17] D.H. Sastry, *Materials Science and Engineering A* 409 (2005) 67–75

The mechanism by which a metal becomes rate-sensitive, depends on grain size. The important role of composition is its effect on grain growth. The greater the volume of second phase, the lower the rate of grain growth because of the relative immobility of interphase boundaries. Grain sizes were measured using a linear intercept technique. The initial grain sizes were $3.25 \pm 0.2 \mu\text{m}$. The smaller grain size reduces the resistance to the transmission of slip across grain boundaries, which can decrease flow stress and increase the ductility of the alloy.

As for the effect of grain size on creep behavior at high temperatures, many researchers found that there is an optimum grain size for maximum creep resistance (lowest steady state creep rate), i.e., the creep rate goes through a minimum as the grain size is varied [17]. Whether this effect is due to grain boundary sliding or not needs to be examined. However, grain boundary sliding is believed to be the rate controlling mechanism of creep in fine grained materials at high temperatures.

4. Conclusions

The main conclusions to be drawn from this work may be summarized as follows:

- (1) The Pb-61.9 wt.% Sn-2 wt.% Zn alloy exhibits the typical creep deformation characteristics. The creep strain increases and creep lifetime decreases with the improved applied stress level and temperature.
- (2) The creep strain rate increases and creep lifetime decreases sharply with increasing applied stress level and temperature.
- (3) The creep deformation of the Pb-61.9 wt.% Sn-2 wt.% Zn alloy is controlled by grain boundary sliding.
- (4) The action of the alloying addition still needs more and more attention.

References

- [1] A. Fawzy, Journal of Alloys and Compounds 486 (2009) 768–773
- [2] M.M. Mostafa, Physica B 349 (2004) 56–61
- [3] A.M. Abd El-Khalek, Materials Science and Engineering A 500 (2009) 176–181
- [4] G.S. Zhang, H.Y. Jing, L.Y. Xu, J. Wei, Y.D. Han, Journal of Alloys and Compounds 476 (2009) 138–141
- [5] A.A. El-Daly, A.M. Abdel-Daiem, E.A. El-Saadani, A.N. Abdel-Rahman, S.M. Mohammed, Materials Chemistry and Physics 83 (2004) 96–103.
- [6] R.J. McCabe, M.E. Fine, JOM 52 (2000) 33.
- [7] M.S. Saker, A.Z. Mohamed, A.A. El-Daly, A.M. Abdel-Daiem, A.H. Bassyouni, Egypt. J. Solids B2 (1990) 34.
- [8] G.S. Al-Ganainy, A. Fawzy, F. Abd El-Salam, Physica B 344 (2004) 443–450.
- [9] G. Saad, A. Fawzy, E. Shawky Journal of Alloys and Compounds 479 (2009) 844–850.
- [10] A.K. Ray, K. Diwakar, B.N. Prasad, Y.N. Tiwari, R.N. Ghosh, J.D. Whittenberger, Materials Science and Engineering A 454–455 (2007) 124–131.

place around the columnar grains of the dark phase (Pb-rich phase), thus the number of pinning dislocation points within the grain will decrease and hence the creep rate is

increased. Also Fig. 6 shows the deformation microstructure changes with changing temperature. The main feature of all samples is that (a) the grains have an equiaxed shape, (b) some grains are displaced as a whole above or below the original surface, therefore, a lack of focus is observed, (c) the grains and phase boundaries become wavy and curved, (d) the grains are rotated and their boundaries are distorted[15,16].

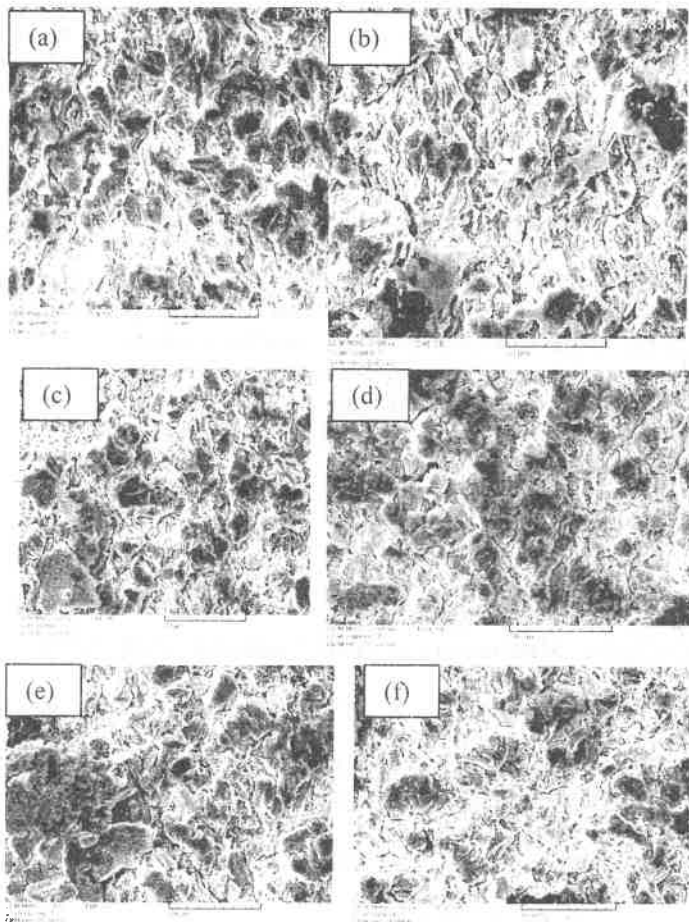


Fig. 6. SEM images of the specimens tested at 7.802MPa under different temperatures :(a) 373; (b) 383; (c)393; (d) 403;(e) 413 and (f) 423 K.

engineering practice. For example, a design engineer can use this diagram as a reference in the selection of studied alloy for high temperature structural applications.

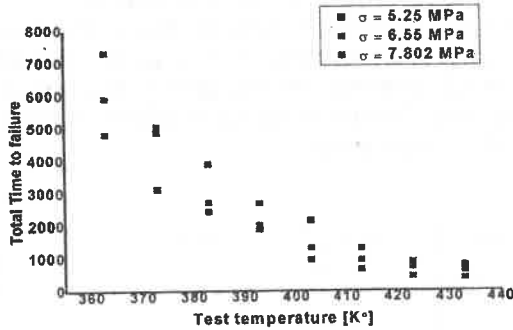


Fig. 4. The creep lifetime as a function of temperature under different stresses.

The variation in flow stress as a function of strain rate for Pb-61.9 wt.% Sn-2 wt.% Zn alloy was plotted in Fig. 5. The flow stress increased with strain rate in a typical sigmoidal curve, at the strain rate ranging from 4×10^{-4} to $1.6 \times 10^{-3} \text{ s}^{-1}$.

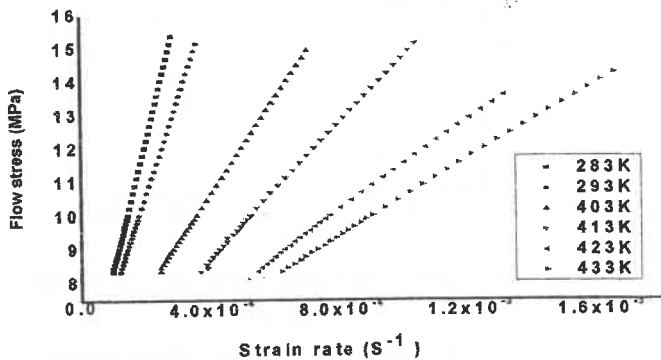


Fig. 5. The variation of flow stress as a function of strain rate in the temperature range between 383 and 433 K for Pb-61.9 wt.% Sn-2 wt.% Zn alloy.

3.2. Microstructure observation.

The microstructure of the specimens crept at various temperatures and applied stresses was observed using a scanning electron microscope (SEM) equipped with energy dispersive X-ray spectroscopy (EDX) analysis.

Fig. 6a-f shows the microstructure investigation for the studied alloy, the samples were crept at various temperatures in the range 373 - 423 K, at a fixed stress of 7.802 MPa. It is clear that the segregation of β -phase (Sn-rich phase) (light) takes

Fig. 3 illustrates the creep behaviour of the Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn alloy at 403K and 423K, where strain is shown as a function of time for samples tested at various stress levels. In all cases, the alloy specimens displayed normal behaviour with respect to the applied stress and temperature, where at any constant temperature the rate of deformation increased with increasing stress and at any constant stress the rate of deformation increased with increasing temperature.

The creep strain increases with an increase in applied stress level and temperature. Then creep strain rate at any given time can be determined by differentiating creep strain versus time and the minimum rate was taken as the creep strain rate of steady-state stage. The total time from the beginning of primary stage to the end of tertiary stage is defined as the "creep lifetime".

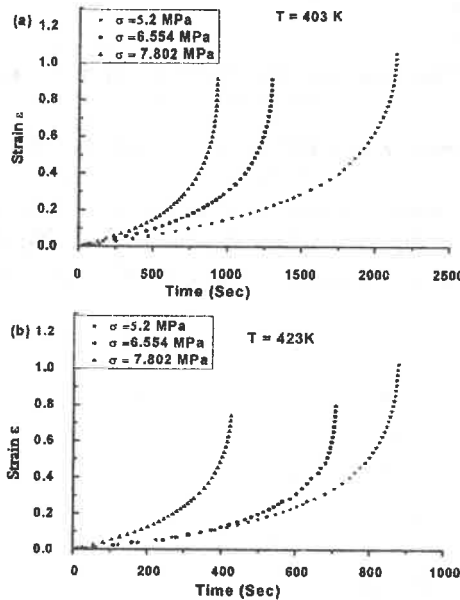


Fig. 3. Typical strain vs. time curves for the Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn alloy at (a)403K and (b)423K under different stresses.

Fig.4 exhibits the temperature dependence of the creep life time of studied alloy, under different stresses, at various temperatures between 363 and 433K. The creep life time was found to decrease with increasing temperature and/or decreasing the applied stress as shown in Fig. 4. As is well known [14], in high temperature engineering design the selection of a material needs to take into account its creep properties. If at a certain temperature this creep lifetime is beyond 1000 sec, the material is normally regarded as a suitable one for applications at that temperature from the standpoint of creep resistance. The diagram in Fig.4 is very useful in

minimum in the creep rate, $\dot{\epsilon}$, followed by a regime with an extended accelerating deformation rate.

At elevated temperatures, most pure metals and commercial alloys display normal creep curves, which are widely assumed to show clearly defined primary, secondary and tertiary stages. This traditional view seems to be fully consistent with the appearance of the curves presented in Fig. 2a, and b, which includes examples of the variations in creep strain ϵ with time for three regions of the Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn alloy, where the primary creep rate decreases with time due to strain hardening of the material. Steady-State creep where the strain increases linearly with time. From design point of view, this region is the most important one for parts designed for long service life because it comprises the longest creep duration. The main creep test result is the slope of this region which is known as the steady-state creep rate. During this stage of creep, there is a balance between strain hardening due to deformation and softening due to recovery processes similar to those occurring during the annealing of metals at elevated temperature, and the tertiary creep rate increases rapidly until failure or rupture. The time to failure is often called the time to rupture or rupture.

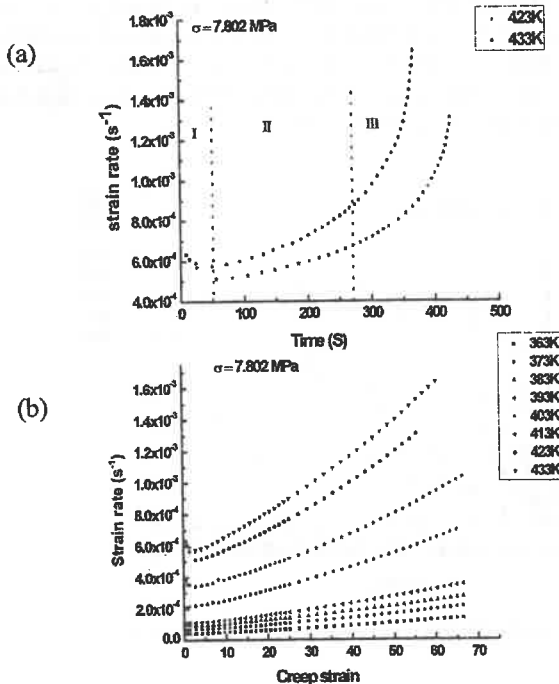


Fig. 2. (a) Creep rate-time curves depicting all the three stages of creep in the temperature 423K and 433K. (b) Creep rate-strain curves in the temperature range between 363 and 433 K for Pb-61.9 wt.% Sn-2 wt.% Zn alloy.

3. Results and discussion

For a certain stress level, the continuous strain created during creep process depends mainly on: (i) grain size of the tested sample, (ii) deformation temperature, and (iii) interaction of dislocations and lattice defects with the solute atoms[12,13].

3.1. Features of creep curves

The creep curves of Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn alloy obtained at different deformation temperatures under different applied stresses for wire samples was obtained as shown in Fig. 1. The samples were investigated in the temperature range 363–433 K in steps of 10 K. As observed, raising deformation temperature affected the creep behavior in Fig. 1 from which the creep strain increased with increasing T while the applied stress is kept constant. The increase in the creep strain by increasing T (Fig. 1) for the alloy under investigation may be due to the decrease in density of the effective pinning centers with increasing T , allowing higher slip distances traveled by the moving dislocations. The trend in the creep curves at all the three levels of applied stresses suggests a rapid transition from a short primary creep regime, to a steady state and tertiary creep regime. This transition is easier to observe in the plot of strain rate versus time that is presented in Fig. 2a and b. It can be seen that each curve is characterized by all the three characteristic regions: (I) primary, (II) secondary or steady state, and (III) tertiary. Since the stress and temperature are constants, the variation in creep rates, $\dot{\epsilon}$, suggests a basic change in the internal structure of the alloy during time.

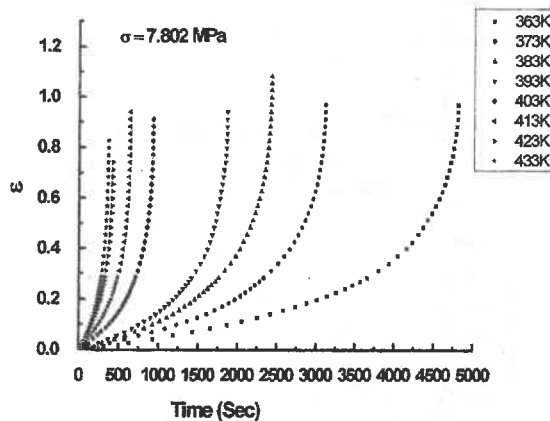


Fig. 1. Representative strain-time curves for Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn samples at different deformation temperatures.

The specific features of the creep for Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn alloy is shown in Fig. 2a, and b, as creep rate-strain curves. Note that all curves showed a distinct

influence on environment and health. On the other hand, the tin-lead solders would no longer satisfy the reliability requirement in high power electronic and optoelectronic components with the smaller size of solder joint and higher mechanical, thermal and electrical load in which the excellent creep resistance is essential[4].

Many Pb-Sn alloys are used in structural applications where creep resistance becomes an important property. One of the obvious ways to improve ductility is by adding alloying elements, and many studies have been performed, resulting in continuous improvement of Pb-Sn alloys. For this purpose, it is necessary to understand how the creep parameters change with alloying additions, repeated thermal cycles and applied stresses, consequently, the future application of these materials strongly depends on the success of improving their reliability with respect to the structural applications [5].

Creep behaviour of materials is generally affected by the applied stress, the deformation temperature, the microstructure of the examined material and also its grain size. Knowledge of the creep behaviour and the effect of second phase on creep deformation is important for understanding and predicting the creep behaviour of solder alloys and for better alloy design[6].

In this study, the tensile creep behavior of Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn solder alloy was investigated at different temperatures and stress levels. The study of creep behaviour for studied alloy samples under different stresses at high temperatures is aimed to identify the microstructure of the tested samples.

2. Experimental materials and procedures

2.1. Sample preparation

The ternary alloy Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn was prepared from high purity Pb, Sn and Zn of purity 99.99%. The appropriate weights of the elements for the ternary alloy were well mixed with CaCl_2 flux to prevent oxidation in a graphite mold. Casting in rod form was performed in a 15 x 1 x 1 cm graphite mold. The casting rod was annealed at 438K for 50 hours. The ingots were rolled into wires of diameter 1mm. Specimens with a gauge length of 50mm were prepared for tensile testing. In this study, the samples were annealed at 443K for 4 h and then slowly cooled to room temperature at cooling rate $T = 2 \times 10^{-2} \text{ K s}^{-1}$. After this heat treatment, the samples were annealed at room temperature for one week before testing. This procedure permitted a small amount of grain growth and grain stabilization to occur [7].

2.2. Mechanical tests

The strain-time experiments were carried out using a conventional type tensile testing machine described elsewhere [8-11]. Isothermal strain-time experiments were performed under constant applied stresses ranging from 5.3 to 7.802 MPa at different deformation temperatures in the range (363-433 K). The elongation in the wire samples was measured by using a dial gauge sensitive to 10^{-5} m . The experimental error was found to be within $\pm 0.5\%$. Environment chamber temperature controlled to $\pm 1\text{K}$ could be monitored by using a thermo-computer in contact with the test sample.

TIME-DEPENDENT DEFORMATION BEHAVIOUR OF TIN-BASED BEARING ALLOY DURING TRANSFORMATION

Alnakhilani Ali (1), Abdulhafiz M(1), Azimah Khalil(2)

(1)Department of Physics-Faculty of Sciences-Damascus University-Syria

(2) Material Sciences Department -Faculty of Mechanical Engineering
And Electrical - Damascus University-Syria.

Abstract

Creep behavior of the Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn ternary alloy has been investigated. Constant tensile stress creep experiments were carried out under constant stresses ranging from 5.3 to 7.802 MPa and at the temperature range from 363 to 433 K. The creep strain rate increases and creep life time decreases as the applied stress level and temperature increase. Scanning electron microscopy analysis was performed on crept as well as uncrept parts of the specimens in order to examine the mechanisms of creep deformation. Grain boundary sliding is the possible creep mechanism within the given stress level and temperature.

Keywords: Creep; Pb-61.9wt%Sn-2wt%Zn ternary alloy; tensile stress; life time; Creep mechanism.

1. Introduction

Creep may be defined as the continuous deformation of a material with time when subjected to a constant stress or load. Its characteristics are known to depend on the applied stress, the temperature, and the microstructure of the sample [1]. Creep plays an important role in metal deformation, whenever the homologous temperature exceeds 0.5T (melting point) as for most solder alloys. The amount and rate of straining during creep are established by the material itself under the imposed stress and temperature conditions [2]. It plays an important role in the mechanical behaviour of materials. Extensive deformation under constant stresses and without risk of fracture has been observed in a wide variety of alloy systems. Some experimental changes in the mechanical properties of materials were observed while undergoing a phase transformation [3].

A typical creep curve for metals can be divided into three stages. The first phase is the primary creep in which the creep rate decreases with time; the second phase is the steady-state creep in which the creep rate remains unchanged, showing a straight line; and the third phase is the accelerating creep in which the creep rate increases quickly over time until failure. For any creep curves, the second phase or the steady-state creep phase is the most important stage to analyze or predict the actual life time of material. In a creep curve, the slope of this stage gives the value of minimum creep rate which can be further used to determine some parameters in power law.

The traditional tin-lead solders have been widely employed as electrical interconnects in electronic industries. However, the toxic Pb can cause harmful

- 3- Denture base reinforced with Co-Cr framework induced the lowest stresses with better distribution.
- 4- High rigid prostheses are recommended because the use of low rigid predicts largest stresses at the implant-bone interface.

References

1. Duncan, J.P.; Freilich, M.A. and Latvis, C.J.: Fiber-reinforced composite for implant-supported overdentures, *J. Prosthet. Dent.* 2000; 84: 200-204.
2. Freilich, M.A.; Duncan, J.P.; Alarcon, E.K.; Eckrote, K.A. and Goldberg, A.J.: The design and fabrication of fiber-reinforced implant prostheses. *J. Prosth. Dent.* 2002; 88: 449-454.
3. Borchers, L. and Reichart, P.: Three-dimensional stress distribution around a dental implant at different stages of interface development. *J. Dent. Res.* 1983; 62: 155-159.
4. Craig, R.G. *Restorative Dental Materials*. 8th ed. St. Louis (MO): Mosby; 1989 p.84.
5. Meijer, H.J., Starmans, F.J., Steen, W.H. and Bosman, F.: A three-dimensional finite element analysis of the bone around dental implants in an edentulous human mandible. *Archives of Oral Biology* 1993; 38:491-496.
6. Tillitson, E.W., Craig R.G. and Peyton, F.: A Friction and wear of restorative dental materials. *J Dent Res* 1971; 50:149-154.
7. Freilich, M.A., Meiers, J.C., Duncan, J.P. and Goldberg, A.J.: FIBER-REINFORCED COMPOSITES IN CLINICAL DENTISTRY: Quintessence; 2000 p.11.
8. Vallittu, P.K.: A Review of Fiber-Reinforced Denture Base Resins, *J Prosthodont* 1996; 5: 270-276.
9. Yokoyama, S., Wakabayashi, N., Shiota, M. and Ohyama, T: The influence of implant location and length on stress distribution for three-unit implant-supported posterior cantilever fixed partial dentures. *J Prosthet Dent* 2004; 91: 234-40.
10. Brunski, J.B.: *Biomechanics of Dental Implants*. In eds. Block, M., Kent, J.N. and Guerra L.R. *Implants in Dentistry*. Philadelphia, PA, W.B. Saunders Co; 1997:63-71.
11. Frost, H.M.: Bone "mass" and the "mechanostat": a proposal. *Anat Rec* 1987; 219: 1-9.
12. Haraldson, T. and Carlsson, G.E.: Bite force and oral function in patients with osseointegrated oral implants. *Scandinavian Journal of Dental Research* 1977 85: 200-208.
13. Carr, A.B. and Laney W.R.: Maximum occlusal force levels in patients with osseointegrated oral implant prosthesis and patients with complete dentures. *Int J Oral Maxillofac Implants* 1987; 2:101-108.
14. Isidor, F.: Loss of osseointegration caused by occlusal load of oral implants. A clinical and radiographic study in monkeys. *Clin Oral Implants Res* 1996; 7: 143-152.
15. Benzing, U.R., Gall, H. and Weber, H.: Biomechanical aspects of two different implant-prosthetic concepts for edentulous maxillae. *Int J Oral Maxillofac Implants* 1995; 10:188-198.
16. Stegaroiu, R., Kusakari, H., Nishiyama, S. and Miyakawa, O.: Influence of prosthesis material on stress distribution in bone and implant: a 3-dimensional finite element analysis. *Int J oral Maxillofac Implants* 1998; 13: 781- 790.
17. Sertgoz, A.: Finite element analysis study of the effect of superstructure material on stress distribution in an implant-supported fixed prosthesis *Int J Prosthodont* 1997; 10: 19-27.

act in a non-perpendicular direction to the occlusal plane thought to disrupt the bone-implant interface (*Isidor, 1996*).

Depending on the magnitude and the direction of the force, force appeared to induce higher stresses at the implant-bone interface areas when PMMA is utilized; i.e. stress transmission is greatest, for MB it is found that the transferring of stresses were the lowest to implant-bone interface. Moreover, RB gained the intermediate state of transmission of the stresses to implant-bone interfaces. This may be attributed to the difference in the elastic moduli of the different patterns of denture base reinforcement. PMMA with the lower elastic modulus which is 2.7 GPa induced highest stresses and concentrate them at the implant-bone interface areas on the loading side than the RB and Mb which have elastic moduli equal to 25.57 and 45.76 GPa respectively.

Benzing et al., (1995)¹⁵ recommended to use high-rigidity prostheses, because the use of low elastic moduli alloys for the superstructure predicts larger stresses at the bone-implant interface on the loading side, than he use of a rigid alloy for a superstructure with the same geometry. Stegariou et al., (1998)¹⁶ used 3-dimensional FEA to assess stress distribution in bone, implant and abutment when gold alloy, porcelain or resin (acrylic or composite) were used for a 3-unit prosthesis. In almost all situations, stress in the bone-implant interface with the resin prosthesis was similar to or higher than that in the models with the other 2 prosthetic materials. Sertgoz, (1997)¹⁷ used three-dimensional finite element analysis to investigate the effect of three different occlusal surface materials (resin, resin composite, and porcelain) and four different framework materials (gold, silver-palladium, cobalt-chromium, titanium alloys) on the stress distribution in a six-implant-supported mandibular fixed prosthesis and surrounding bone. One of the main results of his study was demonstrated that using prosthesis superstructure material with a lower elastic modulus did not lead to substantial differences in stress patterns nor in values at the cortical and spongy bones surrounding the implants. Despite significant differences between the previous studies and the current one (implant-supported mandibular overdenture), the concept of prosthesis materials, their elastic moduli and the mode of stress transferring to the implant supporting bone are approximately common.

Conclusions

A two dimensional finite element model was constructed to compare the stresses transferring to the implant-bone interface by two different patterns of implant supported denture base reinforcement; glass fiber reinforced denture base and Co-Cr framework reinforced denture base as well as unreinforced denture base was utilized. Within the limitations of this study, the following conclusions were drawn:

- 1- Oblique loads induced higher stresses, while vertical loads resulted in better distributed stress.
- 2- The conventional denture base (unreinforced denture base) and the glass fiber reinforced denture base induced the highest stresses at the implant-bone interfaces.

MPa (248.18 microstrain) along the bone side of the implant-bone interface area 1 and 0.877 MPa along the implant side of the implant-bone interface are 1. According to Frost, (1987)¹¹ who proposed that bone responds to a complex interaction of strain magnitude and time. As bone strains are typically very small, it is common to use the term μ strain (microstrain). Conceptually, the interfacial bone maturation, crestal bone loss and loading can be explained by the Frost mechanostat theory, which connects the two processes of modeling (new bone formation) and remodeling (continuous turnover of older bone without a net change in shape or size). In accordance with the theory, bone acts like a 'mechanostat', in that it brings about a biomechanical adaptation, corresponding to the external loading condition. Frost described four microstrain zones and related each zone to a mechanical adaptation. The four zones include the disuse atrophy, steady state, physiologic overload and pathologic overload zones. Both extreme zones (pathologic overload zone and disuse atrophy zone) are proposed to resolve in decrease in bone volume. When peak strain magnitude falls below 50-200 μ strain, disuse atrophy is proposed to occur, a phenomenon that is likely to explain ridge resorption after tooth loss. In the pathologic overload zone, peak strain magnitude of over 4000 strain may result in net bone resorption. The steady state one comprises the range between disuse atrophy and physiologic overload zone, and is associated with organized, highly mineralized lamellar bone. The strain magnitude of 100-2000 μ strain is thought to elicit this favorable bone reaction. The physiologic bone overload zone covers the range between 2000 and 4000 μ strain, and is suggested to result in increase in bone mass. The new bone formed is woven bone (immature bone) that is less mineralized, less organized and consequently weaker than the lamellar bone. It is probable that bone mass will increase, until the bone interface accommodates this change, and the load strain values that falls back into the range of steady state zone.

Haraldson and Carlsson (1977)¹² measured 15.7 N for gentle biting, 50.1N for biting as when chewing, and 144.4N for maximal biting for 19 patients who had been treated with implants for 3.5 years. In another study, Carr and Laney, (1987)¹³ reported maximal bite forces between 4.5 and 25.3 N before and 10.2-57.5 N after 3 months of treatment with implant-supported prosthesis, and emphasized that the amount of increase was dependent on the duration of being edentulous.

If an average of 30 N force is applied axially, the maximum strain magnitudes in the peri-implant bone are 4270 μ strain with PMMA, which is located within the pathologic overload zone, 3941 μ strain (proximate to the borderline of the pathologic overload zone) for RB and 3285 μ strain for MB which is located within the physiologic overload zone. Above the magnitude of 36 N in the axial direction, the peri-implant supporting bone of the various patterns of denture base reinforcement is located within the pathologic overload zone. While, if an oblique (non-axial) force of 20N or more is exerted, the peri-implant supporting bone of the various pattern of denture base reinforcement is located within the pathologic overload zone.

Occlusal loads, in general are classified as axial and non-axial forces. Axial forces act perpendicular to the occlusal plane and are suggested to be more favorable as they distribute stress more evenly throughout an implant, while non-axial forces

FIBER REINFORCED COMPOSITE VERSUS METALLIC FRAMEWORKS FOR IMPLANT SUPPORTED MANDIBULAR OVERDENTURES (STRESS ANALYSIS)

11

accepted theoretical technique used in the solution of engineering problems. In implant dentistry, finite element analysis has become an increasingly useful tool for the prediction of the effect of the internal generated stresses and the distribution of these stresses in the contact areas of the implants with surrounding bone. FEM has other advantages, including accurate representation of complex geometries and easy model modification. FEM is a mathematical model of a real object and it is usually impossible to reproduce the entire details of natural behavior. Thus, an experimental or clinical study cannot be completely replaced by a numerical test. Several assumptions were made in the development of the model in the present study. The structures in the model were all assumed to be homogeneous and isotropic and to possess linear elasticity (Yokoyama et al., 2004)⁹. The properties of the material modeled, particularly the living tissues (cancellous bone), however are different. For instance, it is well documented that the bone is homogeneous and anisotropic. All interfaces between the materials were assumed to be bonded or completely osseointegrated, which is not 100% found naturally. In addition, the modeled section of the mandible was composed entirely of cancellous bone. Therefore, inherent limitations of FEM must be acknowledged.

When applying FE analysis to dental implants, it is important to consider, not only, axial loads and horizontal forces (moment-causing loads), but also a combined load (oblique occlusal forces) because the latter represents more realistic occlusal directions and, for a given force, will result in localized stress in the surrounding bone. Naturally, in-vivo, the occlusal forces exerted on the abutment (tooth or implant) vary in direction and magnitude; the largest forces occur along the axial direction, while the lateral component of the occlusal force is significantly smaller (Brunski, 1997)¹⁰. Oblique of 45 degree to the vertical axis of the supporting implant loads were considered. The results obtained from the analyses when IN load was exerted to the models are compared as follows:

The induced von Mises stresses in the MB and its rider component the highest, followed by RB and PMMA with their riders respectively. The opposite was for the sleeves: the highest induced stresses were accompanied with PMMA followed by RB and MB respectively.

For the superstructure bar, implant abutments and the surrounding cancellous bone, the induced von Mises stresses were the highest when postulated PMMA, and the lowest with MB. The situation was completely different with the fixation screws and the implant fixtures, the highest stresses were registered when the RB was postulated, and the lowest stresses occurred with MB.

Regarding the implant-bone interface areas (area1-area4), the induced von Mises stresses were the highest (in a similar aspect to the axial load) when loading the unreinforced denture base (PMMA) (the maximum values were 0.379 MPa (276.64 microstrain) along the bone side of the implant-bone interface area1 and 1.48 MPa along the implant side of the implant-bone interface area 2). Followed by the glass fiber reinforced denture base (RB) (the maximum values were 0.366 MPa (267.15 microstrain) along the bone side of of the implant-bone interface area 2 the lowest stresses were generated in the implant-bone interface areas when using Co-Cr framework reinforced denture base (MB) the maximum values were 0.340

$$= (0.33 \times 72) + [(0.67) \times 2.7] \\ = 25.57 \text{ GPa}$$

2. Poisson's ratio:

$$V = (v_1 v_1) = (1 - v_1) v_2 \\ = (0.2 \times 0.33) + (0.8 \times 0.35) = 0.346$$

Boundary conditions:

The boundary conditions in finite element models basically represent the loads imposed on the structures under study and their fixation counterparts, the restraints. In addition, they may involve interaction of groups of interconnected finite elements (constraints) or physically separated bodies (contact).

Constraints on nodal displacements were fed as input data to prevent movement of some nodal points along a specific direction according to the physical nature of the deformation taking place in the assembly with the different denture base patterns. The supporting alveolar bone was fixed along its boundaries as well. The finite element mesh model was loaded with 1 Newton (N) load in two directions; axial (vertical) direction along the long axis of the supporting implants and non-axial direction (oblique load of 45 degrees to the vertical axis of the supporting implants distomedially). The different patterns of denture base were interchanging for each load by applying the elastic properties for each one as input data.

Results

Regarding the dental implants; the stress contours with maximum von Mises stresses values of 0.680 MPa when conventional (unreinforced) denture base (PMMA) was utilized, 0.734 MPa with glass fiber reinforced denture base (RB) and 0.677 MPa for metallic reinforced denture base (MB). For the surrounding cancellous bone the maximum von Mises stresses were concentrated more around the necks (crestal bone) of the dental implants with the values of 0.252 MPa for PMMA, 0.244 MPa for RB and 0.227 MPa for MB.

Discussion

The use of implants to provide support for overdentures is an attractive treatment because it improves retention, stability, function and comfort of the prosthesis. Due to the relatively large space needed in the denture base to occupy the implants, abutments and attachment, the result is either a denture that is thinner than normal and therefore susceptible to fracture or an overbulked denture that may interfere with the tongue and speech; both are unfavorable situations for the patient. Therefore, reinforcement of the denture base with metallic or fiber reinforced composite frameworks may solve those problems without increasing the thickness of the denture base. However, the effect of this framework reinforcement on the stress distribution around the implants has not been clarified. This study aimed to investigate, analyze and compare the stresses around the implants supporting overdentures, when reinforced with metallic and glass reinforced frameworks. This study used two dimensional finite element methods (2D FEM) to investigate the stresses around implants supporting overdenture. The finite element method (FEM) is one of the most frequently used methods in stress analysis in dentistry. It is an

- Bar connector and fixation screws.

Connector: Length= 3 mm. Diameter = 3.4 mm. Screw: Length= 5 mm. Diameter=1.25 mm.

- Metallic sleeve and rubber rider.

Width= 5 mm. Diameter= 3 mm.

- PMMA denture base.

Thickness= 2 mm. Width= 45 mm.

The denture base is postulated in a there separated different patterns of reinforcement which are:

1. Conventional (unreinforced) denture base utilized as control .
2. Reinforced with glass fiber reinforced composite (RB).
3. Reinforced with Cobalt chromium (Co-Cr) alloy framework (MB).

Finite element mesh:

The model was meshed using 2D plane stress element type, with quadrilateral shape, 0.2 mm size and 8 nodes for each element. The total element number is 7411, and the total nodal number is 22791.

Materials properties:

Finite element models, however, assume that materials are idealized as homogeneous and generally isotropic, linearly elastic and to be rigidly bounded together with continual interfaces between them. The elastic properties of the materials used to build up the model are as the follows:

1. Cancellous bone : Young's modulus : 1.37 sGPa, Poisson's ratio: 0.31 (Borchers and Reichart,1983)³
2. Cobalt chromium alloy : Young's modulus: 218 Gpa, poisson's ratio: 0.33(Craig, 1989)⁴
3. Titanium: Young's modulus: 115 GPa, Poisson's ratio: 0.35 (Meijer et al., 1993)⁵
4. Rubber rider; Young's modulus: 0.005 GPa, Poisson's ratio: 0.45 (Tillitson et al., 1971)⁶
5. PMMA denture base: Young's modulus: 2.7GPa, Poisson's ratio:0.35 (Craig, 1989)⁴
6. Glass FRC: Young's modulus: 72GPa, Poisson's ratio: 0.2 (Freilich et al., 2000)⁷

Vallittu (1996)⁸ stated that the highest transverse strength with PMMA-based fiber composite was obtained by incorporating 58% weight (33% volume) glass fiber into PMMA resin. So, the Young's modulus and Poisson's ratio of the denture base reinforced with glass fiber reinforced composite (RB) are calculated by the equations:

1. Young's modulus:

$$E = (v_1 E_1) + (1 - v_1) E_2$$

Freilich et al, (2002)² stated that when FRC materials are compared to metal alloys, the toxicity and corrosion that plague metal and metal ions in the oral environment are not a concern with composite materials, and FRC substructures are less rigid than conventional metal substructures. Decreased rigidity may result in fewer fractures of an opposing complete denture and a difference in the strain placed on the dental implant-bone interface.

A key factor for the success or failure of a dental implant is the manner in which stresses are transferred to the surrounding bone. Finite element analysis method allows predicting stress distribution in the contact area of the implants with cortical bone and around the apices of the implants in the trabecular bone.

The aim of this study was finite element stress analysis of fiber reinforced composite versus metallic frameworks for implant supported mandibular overdenture. The stresses were analyzed under non-axial loads (lateral in distomesial direction at 45 degree to the long axes of the supporting implants) in the implant-bone interface.

Materials and Methods

Finite Element Analysis

The two dimensionally plane strain finite element method (2D-FEM) was selected to perform the stress analysis of this considered work. This method is particularly suitable for biological structure analysis as it allows great flexibility in dealing with geometric complex domains composed by multiple materials. In this study ANSYS software package was utilized.

Geometrical details:

The geometrical of the standard midlabiolingual section in the human interforaminal region of the mandible in the coronal plane with two osseointegrated root from implants, abutments, bar type superstructure with its clip and the implant supported overdenture PMMA denture base are illustrated as follows:

- Mandibular midlabiolingual section.

Length= 21 mm. With= 42 mm. The bony section represents cancellous bone.

- Implant fixture dimensions.

Length = 15 mm. Diameter= 3.4 mm. Number of threads=15.

Distance between the two implants=26 mm.

The implant on the left side of the model is referred to as implant 1, and the other one on the right side is referred to as implant 2. Moreover implant-bone interface left to the implant 1 is assigned as area 1, Area 2 is denoting the interface between the right side of implant left 1 and the cancellous bone. The implant-bone interface left to implant 2 is area 3 and area 4 is the interface right to the implant 2.

- Implant abutments.

Length =3 mm. Diameter=3.4 mm.

- Abutment's screw.

Length =5 mm. Diameter=1.25 mm.

- Bar attachment (substructure).

Thickness= 2 mm. Inverted pear in cross section, the upper dimension = 2.5 mm and the lower =1.5 mm. width=45 mm.

FIBER REINFORCED COMPOSITE VERSUS METALLIC FRAMEWORKS FOR IMPLANT SUPPORTED MANDIBULAR OVERDENTURES (STRESS ANALYSIS)

Yasser Thabet. P.hD, Ibb university –collage dentistry,
Anees Murshed. B.D.S,

Abstract This study was undertaken to analyze and compare the induced stresses at the osseointegrated implants, superstructures, prosthesis and the implant-bone interface area when utilizing two patterns of denture base reinforcement for implant supported mandibular overdenture; the glass fiber reinforced composite and the metallic frameworks. Two dimensional finite element method were implemented to build up the mesh model with element number = 7411 and total nodal number =22791.1 Newton load was exerted to the assembly in the axial direction to the long axes of the supporting implants and in the lateral (oblique) distomesially direction of 45 degree to the long axes of the supporting implants. It was found that the glass fiber reinforced denture base induced highest stresses at the implant –prosthesis complex, as well as at the implant-bone interface area with strain values near the borderline of the pathologic overload zone of the bone more than the metallic reinforced denture base. It was concluded that this may be attributed to the difference in the elastic moduli of the different patterns of denture base reinforcement and that the high rigid prostheses are recommended because the use of low rigid predicts the largest stresses at the implant-bone interface. The elastic moduli are 25.27 GPa for the glass fiber reinforced and 45.76 GPa for the metallic reinforced denture base.

Introduction

Implant overdentures are now accepted as a treatment alternative for many edentulous patients. Regardless of the technique used, the implants and attachments occupy space that would otherwise be filled with denture resin in the conventional denture. The result is either a denture that is thinner than normal, and therefore susceptible to fracture, or a bulky denture that may interfere with the tongue and speech.

To avoid either unfavorable situation, a metal framework is often made to provide rigidity and reinforcement to the acrylic resin overdenture, while allowing for natural contours of the denture resin. This metal framework is expensive, time-consuming to fabricate, unaesthetic and the metal alloys used pose potential toxicity problems during fabrication or after delivery.

Duncan et al, (2000)¹ described a method to fabricate a framework for an implant-supported overdenture using unidirectional glass fiber-reinforced composite (FRC) that replaces the standard Nickle chromium (Ni-Cr) or Cobalt chromium (Co-Cr) alloys frameworks. The authors stated that the advantages of a FRC framework make it a realistic option for replacement of a metal framework. A FRC framework has the potential to provide the same benefits as a metal framework in a more efficient manner.

تحديد مستويات اليوريا والكرياتينين والإنزيمات القلبية قبل وبعد الديال الدموي (الغسيل الكلوي).

محمد علي الدعيس* ويحكر محمد البو*

قسم الكيمياء - كلية العلوم - جامعة أب - اليمن.

قسم الكيمياء الحيوية - كلية العلوم الطبية - جامعة الحدود الشمالية - السعودية.

الملخص

تشكل امراض الكلية المزمنة مشكلة صحية عالمية وهناك علاقة بينة وثيقة بين الكلية والقلب . هدفت هذه الدراسة الى تحديد مستويات اليوريا والكرياتين والانزيمات القلبية عند المرضى اليمنيين الذين يخضعون لعملية الغسيل الكلوي قبل وبعد الغسيل.

اجريت هذه الدراسة على عدد 50 مريضاً يمنياً مصابون بالفشل الكلوي المزمن ويخضعون لعملية الغسيل الكلوي لفترة تزيد عن ستة أشهر في وحدة غسيل الكلى في مستشفى الثورة العام بمدينة أب. تم اخذ عينات الدم غير الصيامي من كل المرضى مباشرة قبل الغسيل وبعد الغسيل مباشرة في نفس اليوم ومن ثم قياس مستويات كلا من اليوريا والكرياتينين والانزيمات القلبية (كرياتين كيناز واسبارتات امينوترانسفيراز ولاكتات ديهيدروجيناز) . كان متوسط تركيز اليوريا قبل الغسيل وبعده 8.7 ± 20.9 و 6.4 ± 10.2 ملمول/لتر على التوالي. كان متوسط تركيز الكرياتينين قبل وبعد الغسيل مباشرة 110 ± 884 و 324 ± 96 ميكرومول / لتر على التوالي . انخفضت مستويات اليوريا والكرياتينين بحوالي 51% و 63% على التوالي وكان هذا الانخفاض معنوياً ($P < 0.05$) . ارتفعت مستويات كلا من اسبارتات امينوترانسفيراز (AST) وكرياتين كيناز (CK) ولاكتات ديهيدروجيناز (LDH) بعد الغسيل بحوالي 121% و 89% 39% على التوالي وكان هذا الارتفاع غير دال إحصائياً ($P > 0.05$) . هذه النتائج تظهر انه تم إزالة اليوريا والكرياتينين بشكل كبير بعد الغسيل الكلوي. هذه النتائج تؤكد كذلك أن ارتفاع مستويات الإنزيمات القلبية في المصل يتناسب مع وجود خلل و/ أو إصابة في عضلة القلب. علاوة على ذلك فان كل الإنزيمات القلبية المذكورة أعلاه لا تعتبر تخصصية فقط لإصابة عضلة القلب. يرى الباحثان عدم كفاية استخدام الإنزيمات القلبية لوحدها كمؤشر فعال لتقييم وجود إصابة و/أو مدى هذه الإصابة عند مرضى الفشل الكلوي .

كلمات مفتاحيه : يوريا ، كرياتينين ، الإنزيمات القلبية ، الديال الدموي.

REFERENCES

- Al-Rashidi M, Hussain A, Nampoory M, *et al.* 2004. Post-dialysis retention of blood lipoproteins and apolipoproteins in patients with end-stage renal disease on maintenance haemodialysis in Kuwait. *Clinica Chimica Acta*; 344: 149–154.
- Al-Wakeel, J.S. 1998. Post-dialysis solutes rebound: comparison of two protocols for hemodialysis. *Saudi J Kidney Transplant.* 9(2): 139-143.
- Champe, P., Harvey, R. and Ferrier, D. 2008. Amino acids: disposal of nitrogen. In *Biochemistry* (4th edition). R.A. Harvey, and P.C. Champe (eds), pp: 245-260. Wolters Kluwer and Lippincott Williams & Wilkins, Philadelphia, USA.
- Foley, R.N, Wang C., and Collins, A.J. 2005. Cardiovascular risk factor profiles and kidney function stage in the US general population: the NHANES III study. *Mayo Clin Proc.* 80:1270–1277.
- Foley, R.N, Parfrey, P.S., and Sarnak, M.J. 1998. Clinical epidemiology of cardiovascular disease in chronic renal disease. *Am J Kidney Dis.* 32: S112-119.
- Gaw, A., Murphy, M., Cowan, R., *et al.* 2004. *Clinical Biochemistry* (3rd edition). 171pp. Philadelphia; Churchill livingstone, Elsevier Limited.
- Go, A.S., Chertow, G.M., FanD, McCulloch, *et al.* 2004. Chronic kidney disease and the risks of death, cardiovascular events, and hospitalization. *N Engl J Med.* 351:1296–1305.
- Ilion, M., and Fumeron, C. 2005. Cardiovascular disease in chronic renal failure patients. *Saudi J Kidney Transplant.* 16 (2): 129-139.
- Marshall, W., and Bangert, S. 2008. The kidneys. In *Clinical Biochemistry* (6th edition), PP: 69-95. MOSBY, Elsevier Limited.
- McDonnell, B., Hearty, S., Leonard, P., and O'Kennedy, R. 2009. Cardiac biomarkers and the case for point-of-care testing. *Clinical Biochemistry.* 42: 549-561.
- Perrone, R.D., Madias, N.E., and Levey, A.S. 1992. Serum creatinine as an index of renal function: new insights into old concepts. *Clin.Chem.* 38: 1933.
- Pratt, D.S., and Kaplan, M.M. 2000. Evaluation of abnormal liver- enzyme results in asymptomatic patients. *N Engl J Med.* 342:1266-1271.
- Sarnak, M.J. 2003. Cardiovascular complications in chronic kidney disease. *Am J Kidney Dis.* 41:11-17.
- Stiller, S., Al-Bashir, A. and Mann, H. 2001. On-line urea monitoring during hemodialysis : A review. *Saudi J Kidney Transplant.* 12(3):364-374.
- Tonelli, M., Wiebe, N., Cullerton, B *et al.* 2006. Chronic kidney disease and mortality risk: a systematic review. *J Am Soc Nephrol* 17: 2034–2047.
- Vanholder, R., Massy, Z., Argiles, A., *et al.* 2005. Chronic kidney disease as cause of cardiovascular morbidity and mortality. *Nephrol Dial Transplant.* 20:1048–1056.
- Zhang, Q.L., and Rothenbacher, D. 2008. Prevalence of chronic kidney disease in population-based studies: systematic review. *BMC Public Health* 8: 117.

Isoenzymes are more specific indicators of cardiac muscle damage and are increasingly used in the investigation of cardiac damage (Gaw, *et al*, 2004). These results are in agreement with a previous study which stated that with repeated dialysis coronary heart disease (CHD) may get progressively worse and further accentuate coronary heart disease (Al-Rashidi, *et al*, 2004). In conclusion, post-dialysis urea and creatinine were reduced by hemodialysis, while AST, CK and LDH were increased after hemodialysis.

DETERMINATION OF UREA, CREATININE AND CARDIAC ENZYMES LEVELS BEFORE AND AFTER HEMODIALYSIS

3

purchased from Spinreact Company (Spain) and Spectrophotometer made by Spectronic Company (USA) was used for analysis.

Data was reported as means \pm SD. P- value less than 0.05 was considered statistically significant. Pre-and post-dialysis levels of the different analytics were compared for the subjects, using student's t tests. The statistical software used for analysis was SPSS, Version 10.0.

RESULTS AND DISCUSSION

Levels of urea, creatinine, AST, CK, and LDH in the study group (means \pm SD)

| Analyte | (normal range *) | Pre- dialysis | Post- dialysis | P value |
|------------|-------------------------|------------------|-------------------|---------|
| Urea | (2.5- 8 mmol / L) | 20.9 \pm 8.7 | 10.2 \pm 6.4 | <0.05 |
| Creatinine | (40- 130 μ mol/L) | 884 \pm 150 | 324 \pm 96 | <0.05 |
| AST | (12- 48 U/L) | 63.3 \pm 29.6 | 139.8 \pm 114.1 | > 0.05 |
| CK | (<150 U/L) | 183.2 \pm 84.5 | 346.5 \pm 328.6 | > 0.05 |
| LDH | (230- 525 U/L) | 247.9 \pm 75 | 344.5 \pm 174.1 | > 0.05 |

* Gaw *et al.*, 2004

Table indicates the pre- and post-dialysis levels of urea, creatinine and cardiac enzymes in the study group. The mean urea pre- and immediately post-dialysis was 20.9 \pm 8.7 and 10.2 \pm 6.4 mmol/L, respectively. These results confirm that post-dialysis urea is clinically important phenomenon and should be considered in the evaluation of dialysis efficiency and clearance. Furthermore, immediate post dialysis urea does not, in fact, reflect the actual concentration of urea in the body and may overestimate dialysis efficiency and clearance. The mean creatinine pre- and immediately post-dialysis was 884 \pm 110 and 324 \pm 96 μ mol/L, respectively. The increasing of pre- dialysis creatinine approximately seven times greater than normal value confirms that serum creatinine is a better indicator of renal function than either that of urea or that of uric acid because serum creatinine is not affected by diet, exercise or hormones, factors that influence the levels of urea or uric acid (Perrone, *et al.*, 1992; Marshal, and Bangert, 2008). Levels of urea and creatinine fell significantly respectively by about 51% for urea and 63% for creatinine. Our results confirm that urea and creatinine, as metabolic toxic waste products in the blood were removed by hemodialysis which is the main goal of the dialysis (Foley, *et al.*, 1998). These results also show that our dialysis machines were functioning properly. Furthermore, these findings are in accordance with a previous study (Al- Wakeel, 1998).

There have been no published data to confirm pre- and post dialysis levels of cardiac enzymes. Pre- dialysis levels of AST, CK and LDH were 63.3 \pm 29.6, 183.2 \pm 84.5 and 247.9 \pm 75 U/L respectively; while post dialysis levels were 139.8 \pm 76.1, 346.5 \pm 168.6 and 344.5 \pm 174.1 U/L respectively. Levels of AST, CK and LDH were increased non significantly by about 121%, 89% and 39% respectively. It should be noted that increases in serum cardiac enzyme activity is only roughly proportional to the extent of tissue damage (Gaw, *et al.*, 2004). Furthermore all above enzymes are not specific only for cardiac muscle damage. Moreover CK and LDH have isoenzymes (enzymes are present in the plasma in two or more molecular forms).

INTRODUCTION

Chronic kidney disease (CKD) has been described as a global health concern (Tonelli *et al*, 2006 ; Zhang and Rothenbacher , 2008).A complex inter-relationship exists between the kidney and the heart (Ilion , and Fumeron , 2005).Cardiovascular morbidity and mortality is increased in patients who reach end-stage renal disease(ESRD) (Foley *et al* , 1998 ; Sarnak ,2003) as well as in milder degrees of renal dysfunction(Foley , *et al* 2005., Go , *et al* 2004 ; Vanholder *et al* 2005). Urea is the major disposal form of amino groups derived from amino acids, and accounts for about ninety percent of the nitrogen-containing compounds of urine (Champe *et al*, 2008; Stiller *et al*, 2001). The prime aim of chronic dialysis is to remove the nitrogenous metabolic end-products and excess fluid (Foley *et al*, 1998). During hemodialysis reduction in the urea concentration in the intracellular fluid (ICF) compartment will lag behind that in the extra cellular fluid (ECF) compartment, and following the end of dialysis (Al- Wakeel , 1998). Creatine and creatine phosphate spontaneously cyclize at a slow but constant rate to form creatinine, which is excreted in the urine. The amount of creatinine excreted is proportional to the total creatine phosphate content of the body, and thus can be used to estimate muscle mass (Champe *et al*, 2008).In addition, any rise in blood creatinine is a sensitive indicator of kidney malfunction, because creatinine normally is rapidly removed from the blood and excreted (Champe *et al*, 2008; Marshal and Bangert, 2008). Small amounts of intracellular enzymes are present in the blood as a result of normal cell turnover. When damage to cells occurs, increased amounts of enzymes will be released and their concentrations in the blood will rise. Historically, the cardiac enzymes commonly used to diagnose myocardial infarction (MI) included creatine kinase (CK), aspartate aminotransferase (AST) and lactate dehydrogenase (LDH) (Gaw *et al*, 2004; McDonnell , *et al*, 2009).This study was aimed to determine the pre- and post- dialysis levels of urea, creatinine and cardiac enzymes among Yemeni patients undergoing intermittent maintenance hemodialysis in Ibb city, Yemen.

PATIENTS AND METHODS

Fifty Yemeni subjects, aged 18-65 years, diagnosed with chronic renal failure (CRF) and undergoing intermittent maintenance hemodialysis (MHD) for at least six months at the Dialysis Unit of Al-Thawra hospital in Ibb city, were enrolled in this study, during the period from 1st February to 30th of June 2009. The subjects were on twice per week, 3-hourly haemodialysis sessions, typically in the morning or afternoon and were none fasting. They were interviewed for details of their age, sex, smoking habit, qat chewing, current medications and history of diabetes, coronary heart disease (CHD), and hyperlipidemia. Dialysis in each subject was on changed poly sulfone dialyser on a fresenius 4800S Haemodialysis machine (Fresenius, Germany) and bicarbonate dialysate (Fresenius, Germany). Non- fasting blood samples were collected from each subject immediately prior to dialysis (pre-dialysis), and immediately on completion (post-dialysis) of the dialysis session on the same day. Serum has been obtained, separated and studied .The pre-and post-dialysis samples were analyzed for serum urea, creatinine, creatine kinase (CK), aspartate aminotransferase (AST) and lactate dehydrogenase (LDH). Reagents were

DETERMINATION OF UREA, CREATININE AND CARDIAC ENZYMES LEVELS BEFORE AND AFTER HEMODIALYSIS.

Mohamed .A.Al-Duais and Baker .M.Al-Bow

Department of Chemistry, Faculty of Science, Ibb University, Yemen.

Department of Biochemistry, Faculty of Medical Sciences, Northern Border University, Saudi Arabia.

Corresponding Author. E-mail: mahaldouis@yahoo.com

ABSTRACT.

Chronic kidney disease (CKD) has been described as a global health concern. A complex inter-relationship exists between the kidney and the heart. This study was aimed to determine the pre- and post- dialysis levels of urea, creatinine and cardiac enzymes among Yemeni patients undergoing intermittent maintenance hemodialysis.

Fifty Yemeni subjects, aged 18-65 years, diagnosed with chronic renal failure (CRF) and undergoing intermittent maintenance hemodialysis (MHD) for at least six months at the Dialysis Unit of Al-Thawra hospital in Ibb city were enrolled in this study. Non – fasting blood samples were collected and analyzed for serum urea , creatinine , creatine kinase (CK) , aspartate aminotransferase (AST) and lactate dehydrogenase (LDH). The mean urea pre- and immediately post-dialysis was 20.9 ± 8.7 and 10.2 ± 6.4 mmol/L, respectively. The mean creatinine pre- and immediately post dialysis was 884 ± 110 and 324 ± 96 μ mol/L, respectively.

Levels of urea and creatinine were decreased significantly ($P < 0.05$) by about 51% and 63% respectively. Levels of AST, CK and LDH were increased non significantly ($P > 0.05$) by about 121%, 89% and 39% respectively. These results show that urea and creatinine were removed by hemodialysis. These results also confirm increased levels of serum cardiac enzymes, which are only roughly proportional to the extent of tissue disorder and / or tissue damage. Furthermore all above enzymes are not specific indicators for only cardiac muscle damage. Researchers suggested that, the use of cardiac enzymes only as indicators for the extent of cardiac disorder and / or cardiac tissue damage in hemodialysis patients is inadequate.

Key words: Urea, Creatinine, Cardiac Enzymes, Hemodialysis.

The first part of the report deals with the general situation of the country and the progress of the work during the year. It is followed by a detailed account of the various projects and the results achieved. The report concludes with a summary of the work done and a list of the publications issued during the year.

The second part of the report contains a list of the publications issued during the year. This list is arranged in alphabetical order of the authors' names. It includes the titles of the publications, the names of the authors, and the names of the publishers. It also gives the dates of publication and the prices of the books.

The third part of the report contains a list of the names of the persons who have been employed during the year. This list is arranged in alphabetical order of the names. It includes the names of the persons, their positions, and the dates of their employment. It also gives the names of the persons who have been employed during the previous year.

The fourth part of the report contains a list of the names of the persons who have been elected to the various committees and boards during the year. This list is arranged in alphabetical order of the names. It includes the names of the persons, the names of the committees and boards, and the dates of their election. It also gives the names of the persons who have been elected during the previous year.

(English Section)

Contents

- **Humanities: Language and Literature**
- **Science**

*'DETERMINATION OF UREA, CREATININE AND CARDIAC
ENZYMES LEVELS BEFORE AND AFTER
HEMODIALYSIS.*
Mohamed .A.Al-Duais and Baker .M.Al-Bow... (1-6)

*FIBER REINFORCED COMPOSITE VERSUS METALLIC
FRAMEWORKS FOR IMPLANT SUPPORTED
MANDIBULAR OVERDENTURES (STRESS ANALYSIS)*
Yasser Thabet and Anees Murshed... (7-14)

*Time-dependent deformation behaviour of
tin-based bearing alloy during transformation*
Alnakhilani Ali and Abdulhafiz M and
AzimahKhalil... (15-24)

The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. This ensures transparency and allows for easy verification of the data. The text also mentions that regular audits are necessary to identify any discrepancies or errors in the accounting process.

Furthermore, it highlights the role of technology in modern accounting. The use of software can significantly reduce the risk of human error and streamline the workflow. However, it also notes that proper training and security measures are essential to protect sensitive financial information.

In addition, the document provides a detailed overview of the various financial statements that are required for a complete picture of a company's performance. These include the balance sheet, income statement, and cash flow statement. Each statement serves a specific purpose and provides different insights into the company's financial health.

The balance sheet, for example, shows the company's assets, liabilities, and equity at a specific point in time. The income statement tracks the company's revenues and expenses over a period, while the cash flow statement details the inflows and outflows of cash. Together, these statements provide a comprehensive view of the company's financial operations.

Finally, the document concludes by stressing the importance of ethical conduct in accounting. Accountants have a duty to provide accurate and unbiased information to their clients and the public. Any unethical behavior can lead to severe consequences for the individual and the profession as a whole.

■ Editorial Board ■

| | |
|------------------------------|----------------------------------|
| Prof. AbduAl'aziz Alsho'aibi | <i>Editor-in-Chief</i> |
| Prof. Ahmed Yahea Aljawfi | <i>Assistant Editor-in-Chief</i> |
| Prof. Abdul-Shafi Siddiq | <i>Member</i> |
| Prof. Mohammed Saqr | <i>Member</i> |
| Prof. Mahdi Hagra | <i>Member</i> |
| Dr. Abdulmomin Alrubaiee | <i>Consultant</i> |

Division Editorial Board

| | |
|------------------------|------------------|
| Dr. Fawzi Ali Sowaileh | <i>Director</i> |
| Bnder Abdu Alothmani | <i>Secretary</i> |

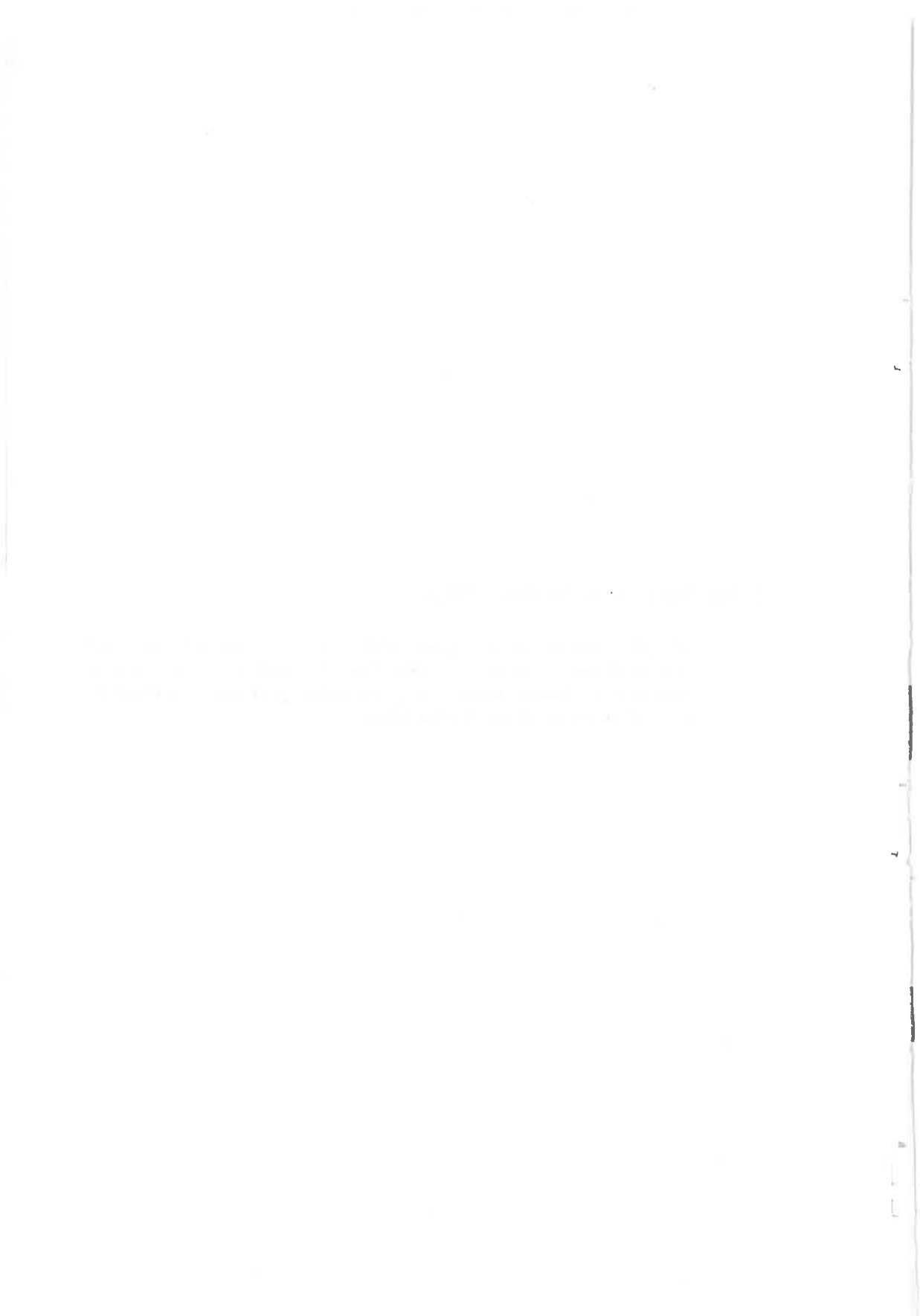
■ Annual Subscription ■

Local: YR 800 for individuals and 1200 for institutions.
External: \$ US 10 dollars for individuals and \$ US 20 dollars for institutions.

■ Subscription ■

Editor-in-Chief
Journal of The University Researcher
The University of Ibb
P.O. Box: 70362
Ibb
The Republic of Yemen

ISSN 2079-5068



© The University of Ibb Yemen 2010

All rights reserved; no part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without the prior written permission of the Publisher.

THE UNIVERSITY RESEARCH
A Quarterly Refereed Journal

Science and Humanities

Issue No. 25

June
2010

The University of Ibb
The Republic of Yemen